الجامعـــــــة الإســـلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــة التـجـــــــــارة
ماجســـــــتير اقتصـــاديات التنمية

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Economic Development

محددات عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي

دراسة حالة دولة فلسطين

Determinants of Income Equality Distribution in Arab Countries

Case Study: State of Palestine

إِعدَادُ البَاحِثَة

ريهام زهير العيلة

إِشرَافُ

الأستاذ الدكتور
محمد إبراهيم مقداد

الأستاذ الدكتور
معين محمد رجب

قُدمَت هَذه الرسالة اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي اقتصاديات التنمية فِي الْجَامِعَةِ الإسلامِيةِ بِغَزة

محرم/1438هـ – أكتوبر/2016م

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

محددات عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي

دراسة حالة دولة فلسطين

Determinants of Income Equality Distribution in Arab Countries

Case Study: State of Palestine

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	ريهام زهير العيلة	اسم الطالب:
Signature:	ريهام	التوقيع:
:Date	2016-10-31	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم Ref ج س غ/35/
التاريخ Date 2016/10/31م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **ريهام زهير راغب العيلة** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

محددات عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي – دراسة حالة دولة فلسطين
The Determinists of Income Equality Distribution in Arab Countries Case Study State of Palestine

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الاثنين 30 محرم 1438هـ، الموافق 2016/10/31م الساعة الواحدة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. محمد ابراهيم مقداد	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. معين محمد رجب	مشرفاً	.....
د. خليل أحمد النمروطي	مناقشاً داخلياً	.....
د. نسيم حسن أبو جامع	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/**قسم **اقتصاديات التنمية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

ملخص الرسالة باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف إلى العوامل المؤثرة على عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي، وتم اختيار فلسطين دراسة حالة للتعرف إلى تلك المحددات، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (نصيب الفرد من الناتج المحلي، نصيب الفرد من الدخل القومي، ومدفوعات الضمان الاجتماعي، ومعدلات البطالة، والمساعدات الخارجية) وبين معامل جيني كمتغير تابع، والذي تم حسابه بشكل مستقل للضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطين ككل، وقد كانت البيانات المجمعة والمتاحة ضمن الفترة المحصورة ما بين عامي(1996-2011م)، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي اعتماداً على تحليل الانحدار البسيط.

وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة جوهرية عكسية بين نصيب الفرد من الدخل القومي الفلسطيني ومعامل جيني الخاص بها، كما أثبتت وجود علاقة جوهرية عكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية على معامل جيني الخاص بالضفة الغربية، وأيضاً ثبت وجود علاقة جوهرية عكسية بين نصيب الفرد من الدخل القومي في الضفة الغربية على معامل جيني للضفة الغربية، في حين لم يثبت وجود أثر لمبالغ مدفوعات الضمان الاجتماعي والمساعدات الخارجية ومعدلات البطالة على معامل جيني.

وتوصي الدراسة بإعادة النظر في كفاية مبالغ مدفوعات الضمان الاجتماعي بما يحقق حياة كريمة للفرد الفلسطيني، كما أوصت الدراسة بالاستفادة المثلى من المنح والمساعدات الخارجية بما يتلاءم مع سياسة الدولة ورؤيتها، كما توصي الدراسة بضرورة تسخير المنح والمساعدات من أجل التطوير إنشاء قطاعات صناعية أكثر منه في التشغيل لضمان استدامة المنفعة المحققة من تلك المنح بما سوف يساعد على تخفيف التفاوت في مستوى الإنفاق بين الأسر.

Abstract

The study mainly aimed at determining factors affecting the equality of the distribution of income in the Arab world, and Palestine was used as a case study to identify those determinants. The study independent variables are per capita gross domestic production, per capita national income, social security payments, unemployment rates, and foreign aid, while the dependent variable is Gini coefficient, which was independently calculated in the West Bank, the Gaza Strip and Palestine in general. The collected data was available within the period between (1996) and (2011). The study adopted the analytical-descriptive approach to test the hypotheses and to identify the effect on the study variables using simple regression analysis.

The study reached several findings, the most important of which are the following:

There was a significant inverse effect between the Palestinian per capita national income and its own Gini coefficient. There was a significant negative relation between per capita GDP in the West Bank and its own Gini coefficient of the West Bank. And There was a significant negative relation between per capita income in the West Bank and its Gini coefficient of the West Bank.

The study recommended efficiency of the social security payments in order to guarantee a quality life for the Palestinian people. Optimal utilization of grants and foreign aid. And Utilization of the grants and aid in establishing of industrial sectors rather than in job creation to ensure the sustainability, which will help to alleviate the disparity in spending level among households.

آية قرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾

[البقرة: آخر آية 282]

ٱلإِهدَاْءُ

إلى كل امرأة تحلم بأن تحقق ذاتها وتكون ما تريد.

إلى الإنسانة التي أرى من عينيها النور إلى

والدتي الحبيبة.

إلى من شجعني منذ الصغر، وآمن بي

والدي العزيز.

إلى من ساندني في رحلتي هذه، وضحى بالكثير لأحقق حلمي

زوجي الرائع.

إلى الذين أفتخر بهم

إخوتي الأحباء.

إلى عماتي وخالاتي العزيزات

إلى عائلتي وأصدقائي.

لكم جميعاً كل الحب والتقدير والشكر.

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

أشكر الله عز وجل على التوفيق، شكراً لا يحصى وأحمده على فضله العظيم أن مكنني من إنجاز هذا العمل.

وأتقدم بوافر الاحترام والتقدير والفضل والشكر الكبير للمشرف الفاضل **د. محمد إبراهيم مقداد** والمشرف الفاضل **د. معين محمد رجب** لإشرافهم على هذه الرسالة فلهما جزيل الشكر والاحترام.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لكل من الفاضل **د. خليل أحمد النمروطى** والفاضل **د. نسيم حسن أبو جامع** لتفضلهما بقبول مناقشة الرسالة.

كما أوجه شكري للفاضل **د. سيف الدين عودة** لما قدمه من نصائح وتوجيهات خلال تجهيز هذه الرسالة.

وأوجه شكري للفاضل **د. خليل عبد الفتاح حماد** لمساهمته في تدقيق الرسالة لغوياً.

كما أود أن أوجه شكري وتقديري الكبير إلى كل من ساندني في هذا العمل دون استثناء فللجميع التقدير والعرفان.

الباحثة

ريهام زهير العيلة

فهرس المحتويات

إقـــرار.....أ
ملخص الرسالة باللغة العربية.....ب
ABSTRACT.....ت
آية قرآنية.....ث
ٱلإهدَاْءُ.....ج
شكرٌ وتقديرٌ.....ح
فهرس المحتويات.....خ
قائمة الجداول.....ر
قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية.....س
قائمة الملاحق.....ش
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....1
1.1 مقدمة الدراسة:.....2
1.2 مشكلة الدراسة:.....3
1.3 أهداف الدراسة:.....3
1.4 أهمية الدراسة:.....4
1.5 متغيرات الدراسة:.....4
1.6 فرضيات الدراسة:.....5
1.7 منهجية الدراسة:.....6
1.8 منهجية تحليل البيانات:.....7
1.9 الدراسات السابقة.....7
1.9.1 أولاً- الدراسات المحلية:.....7
1.9.2 ثانياً- الدراسات العربية:.....9
1.9.3 ثالثاً- الدراسات الأجنبية:.....13
1.9.4 التعليق على الدراسات السابقة:.....16
الفصل الثاني: توزيع الدخل في الفكر الاقتصادي.....19
2.1 مقدمة:.....20

2.2 تعريف الدخل القومي:..... 20
2.3 أهمية دراسة الدخل القومي:..... 21
2.4 توزيع الدخل القومي:..... 22
2.4.1 توزيع الدخل من خلال المدارس الفكرية الاقتصادية:..... 23
أولاً– توزيع الدخل في الحضارات القديمة:..... 23
ثانياً– التوزيع في النظام الاقتصادي الرأسمالي (CAPITALISM):..... 24
ثالثاً– التوزيع في النظام الاقتصادي الاشتراكي (SOCIALISM):..... 26
رابعاً: التوزيع في النظام الاقتصادي الإسلامي :..... 27
2.4.2 العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل القومي:..... 32
2.4.3 المقابلة بين زيادة الدخل وإعادة التوزيع: 34
2.4.4 إعادة توزيع الدخل في المدارس الفكرية الاقتصادية:..... 36
أولاً– إعادة توزيع الدخل في الفكر الرأسمالي:..... 36
ثانياً– إعادة توزيع الدخل في الفكر الاشتراكي: 38
ثالثاً– إعادة توزيع الدخل في الفكر الإسلامي:..... 38
2.4.5 محددات عدالة توزيع الدخل القومي: 41
2.4.6 طرق قياس عدالة توزيع الدخل:..... 43
2.5 الخلاصة:..... 46
الفصل الثالث: حالة الدخل وتوزيعه في الوطن العربي..... 47
مقدمة:..... 48
3.1.1 الظواهر المؤثرة على اقتصاديات الدول العربية:..... 48
3.1.2 العوامل المؤثرة على عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي: 53
3.1.3 الخلاصة:..... 68
الفصل الرابع: محددات عدالة توزيع الدخل في فلسطين..... 70
المقدمة: 71
4.1 الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني: 73
4.2 صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية: 75
4.3 المساعدات الخارجية:..... 78
4.3.1 مزايا المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية:..... 79

4.4 الإنفاق الحكومي في فلسطين: 80
4.4.1 مدفوعات الضمان الاجتماعي:..... 83
4.5 البطالة في فلسطين :..... 85
4.5.1 العوامل المؤثرة على البطالة في فلسطين:..... 87
4.5.2 متوسط الأجر اليومي في فلسطين:..... 93
4.6 مسببات اختلاف الظروف المعيشية في فلسطين (الضفة الغربية – قطاع غزة):..... 93
4.7 معامل جيني في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة): 95
4.8 الخلاصة:..... 97
الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة..... 98
المقدمة: 99
5.1 المنهجية المستخدمة:..... 99
5.2 طرق جمع البيانات:..... 99
5.3 متغيرات الدراسة:..... 100
5.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة: 100
5.5 اختبار فرضيات الدراسة:..... 108
5.6 الخلاصة:..... 125
الفصل السادس: النتائج والتوصيات..... 126
مقدمة:..... 127
6.1 أولاً– النتائج: 127
6.2 ثانياً– التوصيات:..... 129
المصادر والمراجع..... 131
قائمة الملاحق..... 141

قائمة الجداول

جدول (3.1): الدخل القومي في الدول العربية بالمليار دولار الأمريكي.....51
جدول (3.2): نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول العربية بالألف دولار.....52
جدول (3.3): نظام الحكم في بعض الدول العربية ومعامل جيني لها.....60
جدول (3.4): الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ونسب الفقر للدول العربية.....67
جدول (4.1): الناتج المحلي والدخل القومي بالمليون دولار أمريكي والسكان في فلسطين للفترة (1995-2015م) بأسعار سنة أساس:2004.....73
جدول (4.2): صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية.....77
جدول (4.3): أكبر عشرين جهة من الجهات المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة (1994-2008م).....79
جدول (4.4): الإنفاق الحكومي والمساعدات الخارجية خلال الفترة من (1994-2015م)..80
جدول (4.5): الإيرادات والنفقات للسلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة المحصورة ما بين (1996-2015م).....82
جدول (4.6): تصنيف القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015م.....86
جدول (4.7): معدلات البطالة في فلسطين.....87
جدول (4.8): مؤشرات البطالة الفلسطينية حسب النوع لعام 2015م.....90
جدول (4.9): متوسط الأجر اليومي في فلسطين لعام 2015م.....93
جدول (5.1): معامل جيني في فلسطين.....103
جدول (5.2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة حسب المنطقة.....104
جدول (5.3): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة.....105
جدول (5.4): نتائج اختبار سكون السلسلة للبواقي.....107
جدول (5.5): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الأولى- قطاع غزة.....109
جدول (5.6): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الأولى-الضفة الغربية.....110
جدول (5.7): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الأولى – فلسطين.....112
جدول (5.8): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الثانية- قطاع غزة.....113
جدول (5.9): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الثانية- الضفة الغربية.....115
جدول (5.10): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الثانية- فلسطين.....116
جدول (5.11): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الثالثة- قطاع غزة.....118

جدول (5.12): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الثالثة– الضفة الغربية 119
جدول (5.13): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الثالثة– فلسطين.....119
جدول (5.14): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الرابعة– قطاع غزة.....121
جدول (5.15): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الرابعة– الضفة الغربية.....122
جدول (5.16): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الرابعة– فلسطين 123
جدول (5.17): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الخامسة– فلسطين.....124

قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية

شكل (2.1): منحنى لورنز للتفاوت في توزيع الدخل 44
شكل (3.2): معدلات الفقر في العالم العربي 66
شكل (3.3): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 66

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): الاختبارات الإحصائية لفلسطين..... 142
ملحق رقم (2): الاختبارات الإحصائية لقطاع غزة..... 147
ملحق رقم (3): الاختبارات الإحصائية للضفة الغربية 151
ملحق رقم (4): البيانات الكمية..... 155
ملحق رقم (5): اتفاقية الباحثة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 160
ملحق رقم (6): التوقع الإحصائي للسنوات (2012-2015م) لمعامل جيني 164

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة:

يدرس علم الاقتصاد رفاهية الدول من خلال الدخل الفردي الحقيقي أو نصيب الفرد من الدخل القومي وما يمكن أن يحصل به المواطن من سلع وخدمات. ويمكن قياس رفاهية الشعوب عبر عوامل مثل توافر العديد من الاحتياجات والخدمات كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي وحرية الرأي والعدالة. ويدخل بند العدالة في توزيع الدخل ضمن مؤشر التنمية البشرية، والتي وضعها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

يعيش العالم العربي حالة من غياب العدالة بشتى أنواعها سواءً أكانت السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية، وذلك منذ استقلال هذه الدول من الاستعمار الخارجي. وبالرغم من توفر الإمكانيات والمقومات لدى الشعوب العربية لكي تكون من الدول المتقدمة والناجحة إلا أنها جميعاً ترضخ تحت مسمى الدول النامية، والتي لا تزال تسير في ركب النمو والنهضة.

وينتشر الفقر في الدول العربية سواءً أكانت دولة غنية أم فقيرة، ويزداد التفاوت في توزيع الدخل في الدول النفطية بشكل كبير، حيث أنه بجانب وجود طبقات الأثرياء يوجد أيضاً العديد من الفئات الفقيرة. كذلك الحال بالدول المتوسطة الغنى أو الفقيرة فينتشر فيها الفقر والتفاوت في توزيع الدخل بشكل كبير. ومن هنا كان من الضروري دراسة العوامل التي تؤثر في عدالة توزيع الدخل في المنطقة العربية، وتوجيه السياسات الحكومية وفقاً لتلك النتائج والمحددات.

وتعد فلسطين إحدى الدول العربية التي تعاني من العديد من الظروف الصعبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد ارتأت الدراسة أن تسلط الضوء خلال الجانب القياسي على فلسطين لتكون بمثابة دراسة الحالة القياسية للدراسة لتحديد محددات عدالة توزيع الدخل في فلسطين حيث أنه نظراً للتباعد الذي فرضه الاحتلال على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية فقد حدث اختلاف في الظروف المعيشية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية مما ترك أثره الواضح على المؤشرات الاقتصادية الكمية، لذلك ارتأت الدراسة تحديد المحددات المؤثرة على عدالة توزيع الدخل لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

1.2 مشكلة الدراسة:

تشير الدراسات إلى تنامي ظاهرة الفقر في الدول العربية بشكل كبير منذ منتصف الثمانينات، والتي تشير إلى سوء عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي، كما أن هناك تفاوتاً في عدالة توزيع الدخل بين الدول العربية. ومما لا شك فيه أن تفاوت توزيع الدخل، وغياب العدالة له تأثيره السلبي على الوضع الاقتصادي للدولة، ويساهم في بطء النمو الاقتصادي للدولة، إضافةً لتأثيره السلبي على الوضع الاجتماعي نتيجةً لغياب العدالة الاجتماعية بين أفراد البلد الواحد، وبالتأكيد تؤثر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية على الوضع السياسي واستقرار الدولة. وتعد فلسطين إحدى الدول العربية، والتي تعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وبناءً على ما سبق تكمن مشكلة الدراسة في سؤالها والذي هو: **ما هي محددات عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي؟**

حيث ترتئي الدراسة الإجابة عن المشكلة من خلال الاعتماد على فلسطين كدراسة حالة ، والتي سيتم فيها دراسة أثر المحددات على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل منفصل نظراً لاختلاف الظروف المعيشية بينهما مما أوجب معرفة مدى تأثير المتغيرات على كل منها على بشكل منفصل.

1.3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1- التعرف إلى العوامل المؤثرة في عدالة توزيع الدخول في المنطقة العربية بما فيها دولة فلسطين.
2- إجراء مقارنات بين الدول العربية فيما يتعلق واقع العدالة التوزيعية وأثر محددات عدالة توزيع الدخل .
3- تحليل العوامل المؤثرة على توزيع الدخل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة ما بين عامي(1996-2011م)، ومعرفة مدى الاختلاف في محددات عدالة توزيع الدخل بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
4- حساب معامل جيني لعدالة التوزيع خلال فترة الدراسة لفلسطين وكل من قطاع غزة والضفة الغربية بشكل منفصل، وذلك لقياس التفاوت في توزيع الدخل للمناطق الفلسطينية والتي ستكون نموذجاً للدراسة لتحديد النتائج والتوصيات وفقاً لها.

1.4 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته، حيث تكمن الأهمية العملية في أنها تقدم شرحاً واضحاً لمحددات توزيع الدخل في البلدان العربية، كما أن التطبيق العملي للدراسة الحالية على فلسطين سيعطي صورة أكثر وضوحاً لمحددات عدالة توزيع الدخل بشكل كمي، وفيما سيعد مرجعاً لصناع القرار في فلسطين والوطن العربي حول الاهتمام بتلك المحددات والعمل على تطويعها لتحقيق عدالة توزيع الدخل، أما الأهمية العلمية فهي تعد كمرجع دراسي للمهتمين والباحثين مستقبلاً على إيجاد محددات أخرى تؤثر على تفاوت توزيع الدخل في الدول العربية بشكل عام، وفي فلسطين بشكل خاص، كما أن المؤشرات الاقتصادية المحسوبة من قبل الدراسة كمعامل جيني هي بمثابة مرجع قياسي يمكن الاستعانة والاستدلال به لبحوث مستقبلية ذات صلة، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات والتي قد تفتح المجال للباحثين والمهتمين في التوسع.

1.5 متغيرات الدراسة:

- **المتغير التابع:** درجة العدالة في توزيع الدخل ويتم قياسه من خلال مؤشر جيني، والذي يقيس مدى انحراف توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بين الأفراد والأسر المعيشية في اقتصاد ما عن التوزيع العادل التام، ويتراوح قيمته بين الصفر والواحد صحيح، حيث يمثل الصفر بمؤشر جيني المساواة الكاملة، بينما يعني الواحد الصحيح لهذا المؤشر يعني عدم المساواة الكاملة (سكيك،2015)، ولمعرفة مدى الاختلاف في عدالة توزيع الدخل بين الضفة الغربية وقطاع غزة تم استخدام بيانات الإنفاق الخام غير المنشورة لدى الجهاز المركزي الإحصائي وبالدولار الأمريكي لاحتساب معالم جيني لكل من الضفة الغربية، قطاع غزة بشكل منفصل وفلسطين بشكل عان.
- **المتغيرات المستقلة:** وهي عبارة عن العوامل المؤثرة في عدالة أو تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني ويتم قياسها بالمتغيرات التالية:

1- نصيب الفرد من الدخل القومي لكل من (قطاع غزة والضفة الغربية وفلسطين) بالدولار الأمريكي.
2- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل من (قطاع غزة والضفة وفلسطين) بالدولار الأمريكي.

3- معدل البطالة لكل من (قطاع غزة والضفة الغربية وفلسطين).
4- مدفوعات الضمان الاجتماعية لكل من (قطاع غزة والضفة الغربية وفلسطين) بالشيكل الإسرائيلي.
5- المساعدات والمنح الخارجية لفلسطين بالدولار الأمريكي.

والجدير بالذكر أن هناك محددات أخرى لم تتعرض لها الدراسة من بينها النظام الاقتصادي المتبع والأهداف الاقتصادية للدولة، والالتزام بالحد الأدنى والأقصى للأجور وغيرها، وقد تم الاعتماد في الدراسة على المحددات السابقة نظراً لتوافر البيانات بشأنها.

1.6 فرضيات الدراسة:

ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسة الأولى:-** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معامل جيني عند مستوى دلاله 0.05.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة على معامل جيني الخاص بقطاع غزة عند مستوى دلاله 0.05.
2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية على معامل جيني للضفة عند مستوى دلاله 0.05.
3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين على معامل جيني لفلسطين عند مستوى دلاله 0.05.

- **الفرضية الرئيسة الثانية:-** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الدخل القومي على معامل جيني عند مستوى دلاله 0.05.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الدخل القومي لقطاع غزة على معامل جيني الخاص بقطاع غزة عند مستوى دلاله 0.05.
2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الدخل القومي للضفة على معامل جيني الخاص بالضفة الغربية عند مستوى دلاله 0.05.
3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الدخل القومي لفلسطين على معامل جيني الخاص بفلسطين عند مستوى دلاله 0.05.

❖ **الفرضية الرئيسة الثالثة :-** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدفوعات الضمان الاجتماعي على معامل جيني عند مستوى دلاله 0.05.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدفوعات الضمان الاجتماعي لقطاع غزة على معامل جيني للقطاع عند مستوى دلاله 0.05.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدفوعات الضمان الاجتماعي للضفة الغربية على معامل جيني للضفة عند مستوى دلاله 0.05.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدفوعات الضمان الاجتماعي لفلسطين على معامل جيني لفلسطين عند مستوى دلاله 0.05.

❖ **الفرضية الرئيسة الرابعة:-** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة على معامل جيني عند مستوى دلاله 0.05 .

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة لقطاع غزة على معامل جيني للقطاع عند مستوى دلاله 0.05.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة للضفة الغربية على معامل جيني للضفة عند مستوى دلاله 0.05.

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة في فلسطين على معامل جيني لفلسطين عند مستوى دلاله 0.05.

❖ **الفرضية الرئيسة الخامسة:-** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الخارجية لفلسطين على معامل جيني الخاص بفلسطين عند مستوى دلاله 0.05.

1.7 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على التالي:

- **البيانات الأولية:** وتشمل البيانات الكمية الإحصائية الخام المجمعة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد ووزارة الشؤون الاجتماعية.
- **البيانات الثانوية:** أي استخدام البيانات الثانوية من مصادرها الرسمية المنشورة، وهي الكتب والمراجع والمقالات العلمية والتقارير والنشرات المنشورة عن المؤسسات الدولية

كالبنك الدولي، وصندوق النقد العربي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد والوزارات والدوائر ذات الصلة.

1.8 منهجية تحليل البيانات:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لمعرفة أهم محددات عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي بشكل عام وفلسطين بشكل خاص.

أما التحليل الكمي فقد تم استخدامه من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية سنوية لمحددات عدالة توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل منفصل) في الفترة من 1996م ولغاية 2011م وهي الفترة المتوفر عنها بيانات الإنفاق السنوية الخاصة بحساب معامل جيني لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وذلك عبر استخدام برنامج Eviews للتحليل الإحصائي اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى (OLS).

1.9 الدراسات السابقة

1.9.1 أولاً- الدراسات المحلية:

1.9.1.1 (سكيك، 2015م)، محددات تفاوت توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013م).

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف على العوامل المؤثرة على توزيع الدخل في الأراضي الفلسطينية.

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وطريقة المربعات الصغرى للكشف عن علاقة معامل جيني كمتغير تابع مع مجموعة من المتغيرات المستقلة مثل حجم الإنفاق الحكومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الدخل القومي المتاح والانقسام السياسي.

وقد تبين من خلال الدراسة بأن العلاقة عكسية بين معامل جيني ونصيب الفرد من الدخل القومي المتاح مما يعمل في اتجاه تقليل التفاوت في توزيع الدخل كلما زاد نصيب الفرد من الدخل، أما العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعامل جيني فكانت موجبة مما يعني عدم مساهمة القطاع الإنتاجي الفلسطيني في تحقيق عدالة توزيعية للدخل، وهو ما لا يتطابق مع نظرية كوزنتز. وقد تبين من الإشارة الموجبة لعلاقة معامل جيني مع متغير الإنفاق الحكومي عدم ملاءمة السياسة المالية أو انخفاض دورها في تحقيق عدالة توزيع الدخل.

وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي وبخاصة لأصحاب الدخل المتدني، وإعادة صياغة خطط التنمية لتحسين نصيب الفرد من الناتج الحقيقي، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار هذه الدراسة خلال إجراء البحث للاستفادة من التوصيات والعمل بناءً عليها.

1.9.1.2 (ياسين، 2014م)، المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية (الجهاز الأمني نموذجاً).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر المساعدات الأمريكية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على وصف الوقائع، وتحليلها ارتكازاً على المعلومات المتوفرة عن المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية إضافةً للمنهج الإحصائي لتحليل البيانات لعينة عشوائية من العاملين في الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المساعدات الخارجية واجهت عدة معيقات أثرت على تحقيق الفائدة المرجوة منها كالإغلاقات الإسرائيلية المتكررة والمماطلة في إصدار تصاريح للعديد من المشاريع، وعدم موافقة الجهات المانحة على تمويل العديد من المشاريع التنموية إضافةً إلى عدم الجدية من قبل السلطة الفلسطينية في التعامل مع تلك المنح، وتوجيها لتحقيق تحسين حقيقي في مستوى معيشة المواطنين، وضياع جزء كبير منها في أنشطة غير مجدية.

1.9.1.3 (البطران، 2013م)، العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي.

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين المساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي أي العلاقة بين معامل جيني، وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعدد من الدول في الفترة المحصورة ما بين عامي(1980 –2010م).

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على بيانات سلاسل زمنية مقطعية لاختبار فرضيات الدراسة من خلال تقدير النماذج المجتمعة، ونماذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج منها أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأكثر ملاءمة في دراسة العلاقة بين عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، كما تبين أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي بمقدار(1000$) يؤدي إلى ارتفاع معامل جيني بمقدار (0.197)لجميع دول العينة، مما أثبت الدور السلبي للنمو الاقتصادي في توزيع الدخل، حيث إن (83%) من التغير في عدالة توزيع الدخل يعود لتأثير النمو الاقتصادي داخل تلك الدول،

وقد أوصت الدراسة بتحقيق التوازن بين هدف الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي، وبين تحقيق عدالة توزيع الدخل فيها.

1.9.1.4 (لبد، 2004م)، تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003م).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أهداف وطبيعة المساعدات الدولية المقدمة من طرف الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، كما هدفت إلى التعرف إلى مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في التغلب على المعوقات والصعوبات التي تحول دون الاستغلال الأمثل للمساعدات الدولية، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل المقارن، حيث تم الأخذ بالاعتبار نسب توزيع المساعدات الدولية مقارنة بالأهمية النسبية للقطاعات المستهدفة، وانعكاسات ذلك على الأوضاع العامة.

وقد أظهرت هذه الدراسة أن المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها سواءً أكان ذلك بسب العوامل المتعلقة بالجانب الفلسطيني أم العوامل الخارجية، وبخاصة التي تتعلق بالجانب الإسرائيلي والدول المانحة ذاتها. كما أوضحت الدراسة أن الاعتماد على المساعدات الدولية أصبح يمثل عبئاً على الجانب الفلسطيني، وتحديداً في قدرته على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

1.9.2 ثانياً- الدراسات العربية:

1.9.2.1 (السيد، 2015م)، دالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي :الحالة المصرية نموذجاً.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة شكل العلاقة بين النمو الاقتصادي، وعدالة توزيع الدخل من خلال استعراض آراء المفكرين مثل فكرة كوزنتز، والتي تدور حول زيادة التفاوت في توزيع الدخل مع مرور الوقت خلال مراحل النمو الاقتصادي حيث يبدأ التفاوت بالانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو، وهناك دراسات أخرى رأت أن توزيع الدخل يرجع لسياسة كل دولة، حيث قد يحصل نمو اقتصادي دون تحقيق أية عدالة توزيعية للدخل، وذلك على اعتبار أن تحسناً قد طرأ على الأداء الاقتصادي أو أن هذا التحسن على المستوى الكلي يكون من المتوقع أن يسمح بتحسن المعيشة لجميع الأفراد، وقد قامت الدراسة على فرضية كوزنتز بأن التفاوت في توزيع الدخل خلال مراحل النمو الاقتصادي يأخذ شكل حرف U وأن غياب العدالة في توزيع الدخل يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي، كما اعتمدت على منهج الاستقراء، وتكوين سلاسل زمنية للفترة محل الدراسة والتي امتدت ما بين عامي (1988–2013م) وقياسها إحصائياً، وقامت الدراسة باختبار فكرة كوزنتز على مصر، والتي لم تنطبق على مصر خلال الدراسة، حيث تبين أن الانخفاض والارتفاع في معامل جيني لا يتأثر بالناتج المحلى الإجمالي.

وقد أوصت الدراسة بتكثيف الجهود الحكومية في تقليل التفاوت بين الطبقات من خلال السياسات الضريبية والتي تميل للانحياز للأغنياء، ومكافحة الفقر عبر منح الضمان الاجتماعي وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة.

1.9.2.2 (موسى، 2014م)، التحويلات الاجتماعية ودورها في إعادة توزيع الدخل في العراق.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إيجاد بناء متكامل في جزء مهم من أجزاء النفقات العامة، وهو بند التكافل الاجتماعي أو التحويلات الاجتماعية، والتأكد من حسن إدارتها لعلها تسهم في الوصول إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتأتي الدراسة انطلاقاً من أن العدالة الاجتماعية من المسائل التي تثير اهتمام جميع الحكومات بغض النظر عن طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في البلد، إذ تحاول أغلب البلدان تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع، ومن ثم تقليل التفاوت الاجتماعي، فالعراق ونتيجةً للظروف التي مر بها من حروب وعقوبات وإرهاب أصبح من البلدان التي تتميز بوجود تفاوت في توزيع الدخل.

وقد استخدمت الدراسة منهج التقصي عن البيانات التي تم تحصيلها من خلال المسوحات الاجتماعية والاقتصادية وما وفرته من بيانات ونتائج وفق متطلبات وواقع المرحلة التي تمر بها البلد جراء التدهور الكبير في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وآثارها على الوضع الراهن.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التحويلات الاجتماعية لم يكن لها دور في تحقيق إعادة توزيع الدخل، حيث إن تقليل التفاوت عاد لأسباب متعلقة بتعديل الرواتب والأجور والتي مصدرها الإيرادات الحكومية المتأتية من الإيرادات النفطية، وبقي الفرد غير الموظف في العراق في مستوى منخفض من الدخل، كما أن ضعف التخصيصات المالية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية بما لا يتسم مع ضخامة أعداد من تنطبق عليهم الشروط والضوابط، مما يؤدي إلى عدم كفاية الرواتب الاجتماعية للعيش الكريم للمواطن حيث إن ما يتم تخصيصه من رواتب هي

مبالغ رمزية عند قياسها ومقارنتها بأسعار السوق، إضافةً إلى أهمية ربط هذه الرواتب بنسب التضخم، وجعل عملية تغييرها أكثر مرونة مع نسب التضخم لتقوم بدورها بصورة أفضل .

1.9.2.3 (القدسى، 2011م)، منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي.

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والتوزيع في الاقتصاد العربي لتوضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوزيع والفقر في الاقتصاد العربي، حيث ألقت الضوء عن سبل التكافل والضمان الاجتماعي وتوزيعه على فئات المجتمع، وعلاقته بمتغيرات الفقر والبطالة والأجر وتوزيع الدخل.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي الذى يعتمد على بيانات مقطعية لعمل نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين النمو والتوزيع من جهة، ودراسة البطالة والفقر من جهة أخرى، وقد تطرقت الدراسة إلى توزيع الدخل في البلدان العربية، ومدى انخفاض الفروقات بينها وفقاً لمؤشر جيني دون الأخذ بالاعتبار متغير عدد سكان لكل دولة، وقد خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع الدخل له تأثير إيجابي على تحسين عدالة توزيع الدخل في العالم العربي، وأن الفقر والبطالة مترابطان، مما يقتضي تنشيط منظومة التكافل الاجتماعي والذي ثبت من خلال الدراسة أن سبل التكافل الرسمي والمعتمدة على الصدقات والأدوات الشرعية في الإسلام أكثر كفاءة من سبل التكافل الرسمي، والتي تضم المساعدات الحكومية للفقراء والمحتاجين.

1.9.2.4 (عبدالباقي، 2011م)، الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الإسلامي، دراسة تطبيقية على مملكة البحرين.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الفقر، وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الإسلامي، وذلك للإجابة عن سؤال حول مدى كفاءة تطبيق منظومة الاقتصاد الإسلامي كإطار متكامل يضمن تطبيقه القضاء على الفقر، وعلى مشكلة عدم عدالة توزيع الدخل والثروة في المجتمعات الإسلامية، وهل تتوافق إجراءات الحكومة البحرينية في حلها لمشكلة الفقر مع المنهاج الإسلامي؟ لذلك سعت الدراسة إلى دراسة توزيع الدخل ومشكلة الفقر في دولة البحرين.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها، وقد أشارت الدراسة إلى أن نسبة الفقراء دون خط الفقر (78.6%)وقد قسمت الأقطار العربية إلى أربعة أقسام فيما يتعلق بالفقر البشرى، وهي دول ذات فقر بشرى منخفض وتضم البحرين والأردن، دول ذات فقر بشرى متوسط تضم دولاً مثل سوريا ولبنان، ودولاً ذات فقر

بشرى مرتفع، وتتمثل بسلطنة عمان فقد ودولاً ذات فقر بشرى مرتفع جداً مثل مصر والسودان، وقد ربطت الدراسة بين الفقر وسوء توزيع الدخل بعلاقة وثيقة. كما و أكدت على أن التفاوت في مستويات الدخول يتفاوت الطلب على الصحة والتعليم والتدريب، ومن ثم تتفاوت فرص الحصول على أجور مناسبة ويستمر التفاوت في توزيع الدخول.

وقد قدمت الدراسة شرحاً لتوزيع الدخل والثروة في الإسلام على مراحل ثلاث، حيث إن الأولى في التوزيع المبدئي للثروة عن طريق التملك، إذ يقر الإسلام بالملكية الخاصة، وذلك وفقاً لشروط محددة، كما يقر الإسلام بالملكية العامة، بهدف تحقيق التوازن بين الأفراد في الجيل الواحد، ثم تحقيق التوازن بين الأجيال اللاحقة، لتحقيق تنمية المجتمع المسلم، وأما المرحلة الثانية فيتم خلالها توزيع الدخول على عوامل الإنتاج المشاركة في الإنتاج، وفي المرحلة الثالثة يتم إجراء بعض التغييرات على التوزيع القائم للدخل، والثروة أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل لصالح فئات على حساب فئات أخرى.

تحدثت الدراسة عن دور الزكاة في الحد من مشكلة الفقر في المجتمع المسلم، وعن دورها في تنميته من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الفئات الأكثر فقراً، وقد توصلت الدراسة بأن أداء فريضة الزكاة – كما فرضها الله عز وجل – تكون كافية للقضاء على الفقر، ومن ثم سوء توزيع الدخل في المجتمعات المسلمة، حيث تشكل الأصول المالية الموجودة في المصارف للأثرياء العرب ما يزيد عن (1190) بليون دولار، وأن الزكاة المفروضة على تلك المبالغ تصل إلى (29.8) بليون دولار، وهي أرقام كافية للقضاء على الفقر في الدول العربية وتوفير فرص عمل للعاطلين من الشباب.

وقد توصلت الدراسة من خلال النتائج بأن الزكاة عامل أساسي في عدالة توزيع الدخل والحل الأمثل لهذا الأمر، كونها كفيلة بتحقيق العدالة في الدخل والثروة، وأوصت الدراسة بالاهتمام بالقطاع الصحي والتعليمي في البحرين لضمان وصول تلك الخدمات بشكل عادل لجميع الأفراد.

1.9.2.5 (أبو حمد، 2011م)، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية، من خلال توضيح مفهوم توزيع الدخل، وأهميته في الفكر الاقتصادي، ومن ثم بيان علاقته بالنمو الاقتصادي في الدول النامية، وكانت فرضية الدراسة بأن التفاوت في توزيع الدخل يكون محدوداً في المرحلة الأولى من عملية النمو الاقتصادي، ثم يزداد مجاله إلى أن

يصل إلى حد معين، بعدها يأخذ بالتقلص مع استمرار عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية.

وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب القياسي التحليلي القائم على استخدام بيانات المقاطع العرضية لعدد 90 دولة نامية خلال 20 عاماً وتطبيق طريقة المربعات الصغرى.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن معظم الدول التي تتمتع بمستوى مرتفع من نصيب الفرد من الدخل القومي تسير في اتجاه تقليص اللامساواة في توزيع الدخل، أي أن تحسين نصيب الفرد من الدخل القومي له أثر إيجابي في تحقيق عدالة توزيع الدخل، ووفقاً لعينة الدراسة كان لمعدل نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الأثر الأكبر على توزيع الدخل من متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل، حيث أثبتت الدراسة أن نمو الناتج المحلي وارتفاع نصيب الفرد منه ليس شرطاً لتحقيق عدالة في توزيع الدخل وارتفاع مستوى معيشة جميع أفراد المجتمع.

1.9.2.6(علي، 2005م)، العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير العولمة على التفاوت في توزيع الدخل في الدول العربية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم احتساب الإنفاق الاستهلاكي في كل دولة من دول الدراسة إضافةً للإنفاق الاستهلاكي لكل طبقة داخل المجتمع، وقد تبين من الجداول والمؤشرات التي تم احتسابها كالمؤشر المركب للعولمة بأنه كلما زاد انخراط الدول في العولمة فإن ذلك يؤثر على انخفاض نصيب الفئة الوسطى، والذي يؤدي إلى زيادة نصيب الطبقة الغنية من الإنفاق، ولا يؤثر على نصيب الطبقات الدنيا من الإنفاق.

1.9.3 ثالثاً- الدراسات الأجنبية:

1.9.3.1 (Brueckner & Lederman , 2015) "Effects of Income Inequality on Aggregate Output".

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة ما بين عدالة توزيع الدخل والمخرجات الاقتصادية وخاصة المتعلقة بالنمو الاقتصادي، فقد استعانت الدراسة بمتغير نصيب الفرد من الناتج المحلي كمتغير يوضح مستوى النمو الاقتصادي، ومعامل جيني، كما وقد استعانت

الدراسة بعينة من بلدان العالم والتي بلغ عددها (104) دولة، مصنفة إلى بلدان فقيرة أو نامية وبلدان غنية ومتطورة، وكانت البيانات المجمعة من المعلومات المصرح عنها في البنك الدولي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقةً جوهريةً عكسيةً بين المتغيرين، ولكن لدى الدول المتطورة اقتصادياَ، وتلك النتيجة متماشية مع النظريات الاقتصادية، أما الدول النامية فهنالك علاقة جوهرية طردية، وهذا يتنافى مع النظريات والأعراف الاقتصادية نظراً لعدم وضوح الصورة الاقتصادية وتخبطها في تلك البلدان، ولكن بمتوسط قيم المتغيرات أوجدت الدراسة بأن هنالك علاقةً جوهريةً عكسيةً بين نصيب الفرد من الناتج المحلي مع معامل جيني.

1.9.3.2 (Cingano, 2014) "Trends in Income Inequality and its Impact on Economic Growth".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاهات التفاوت والاختلاف في توزيع الدخل بين السكان في دول منظمة التعاون الاقتصادي، حيث أشارت الدراسة إلى أن حجم الفجوة في هذه الدول وصلت لأعلى مستوى لها منذ (30) عاماً، وتشير الدراسة إلى أن (10%) فقط من السكان يكسبون ما نسبته (9.5%) ضعف ما يكسبه الفقراء في تلك الدول، وقد استخدمت الدراسة المنهج الكمي في التحليل، وذلك من خلال أسلوب التحليل القياسي اعتماداً على السلاسل الزمنية لمعامل جيني في الفترة ما بين (1980–2010م). وخلصت الدراسة إلى أن عدم المساواة في الدخل له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي، وأن سياسات إعادة التوزيع تحقق قدراً كبيراً من المساواة في الدخل المتاح، وقد أوصت الدراسة صناع القرار بمراعاة حل مشكلة عدم العدالة في توزيع الدخل، وأعربت عن قلقها من بطء النمو الاقتصادي، والذي يرجع لارتفاع عدم المساواة في توزيع الدخل.

1.9.3.3 (Herzer & Nunnenkamp ,2012) "The Effect of Foreign Aid on Income Inequality": Evidence from Panel Cointegration"

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير المساعدات الخارجية في المدى الطويل على المساواة في توزيع الدخل، حيث أجريت الدراسة على (21) بلداً متلقية للمساعدات الخارجية خلال الفترة من (1970–1995م).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر للمساعدات الخارجية على تقليل التفاوت في توزيع الدخل، وذلك اعتماداً على الاستخدام الفعال لتلك المساعدات الخارجية، وضمان استخدمها في تحقيق التنمية على المدى الطويل وضمان استمرارية الفائدة المرجوة منها لضمان تحقيق العدالة في توزيع الدخل مع التأكيد على ضرورة الشفافية في استخدام تلك المنح والمساعدات من الجهة

المانحة والحكومة المستفيدة لضمان تحقيق الفائدة المرجوة من المساعدات، وأن تأخذ بالاعتبار مصالح الفقراء.

1.9.3.4 (Sheng, 2011) "Unemployment and Income Inequality"A Puzzling Finding from the US in 1941-2010.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين ارتفاع معدلات البطالة، وعدم المساواة في توزيه الدخل وما تتركه من آثار سلبية على الاقتصاد، واكتشاف العلاقة المحتملة بين المشكلتين من خلال دراسة ميدانية للولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامي (1941–2010م) عبر استخدام نصيب الفرد من الدخل القومي كمقياس للعدالة في توزيع الدخل، وقد استخدمت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلاً يعتمد على بيانات مقطعية لعمل نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين عدم العدالة في توزيع الدخل ونسبة البطالة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين البطالة وعدم المساواة في توزيع الدخل.

1.9.3.5 (Rufus, 2005) "Determinants of Income Distribution in the Nigeri Economy".

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي تعمل على تحديد درجة التفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد النيجيري للفترة ما بين عامي (1977م ولغاية 2005م) وقد استخدمت الدراسة المنهج التطبيقي والقياسي التحليلي باستخدام السلاسل الزمنية لتحليل العلاقة بين معامل جيني والمتغيرات المستقلة التالية: (معدل البطالة، التضخم، إجمالي الناتج المحلي والتحويلات الاجتماعية).

وقد أثبتت الدراسة الأثر الجوهري لهذه المحددات على ارتفاع قيمة المتغير التابع معامل جيني، كما أثبتت الدراسة أن معدل نمو الناتج المحلي والإنفاق الحكومي على قطاع الصحة ذو علاقة عكسية مع معامل جيني، أي أن الإنفاق على القطاع الصحي مع نمو الناتج المحلي يخفض من التفاوت في توزيع الدخل، بينما علاقة كل من معدل البطالة والإنفاق الحكومي على التعليم، ومعدل التضخم ذا علاقة طردية مع معامل جيني، أي تعمل على ارتفاع معدل التفاوت. وقد أوصت الدراسة الحكومة النيجيرية باتخاذ التدابير المناسبة في الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والضمات الاجتماعي لتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل.

1.9.3.6 (Kuznets, 1955) "Economic Growth and Income Inequality".

هدفت دراسة كوزنتز إلى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين التفاوت في توزيع الدخل، وقد رأى كوزنتز بأن العلاقة بين النمو الاقتصادي، وتوزيع الدخل تأخذ شكل (U)، وقد

توصل كوزنتز لتلك النتيجة من خلال اختباره لمؤشرات التفاوت في توزيع الدخل لكل من بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة.

وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كما تم الاعتماد على السلاسل الزمنية في دراسة العلاقة بين المتغيرات. وقد استندت فرضية كوزنتز إلى أن انتقال العمال من القطاعات الإنتاجية المنخفضة ذات التوزيع المتدني للدخل للقطاعات الانتاجية العالية والتي ذات تفاوت متوسط للدخل، ونتيجةً لانتقال العمال من قطاع إلى آخر فإن التفاوت في توزيع الدخل في البداية سوف يزداد، ثم يبدأ بعدها بالانخفاض لأن معظم العاملين سيجدون أن العوائد المتحققة لمختلف القطاعات ستكون متساوية مما يبرر الشكل المقلوب للحرف (U) الممثل للعلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو.

1.9.4 التعليق على الدراسات السابقة:

تنقسم غالبية الدراسات المتعلقة بعدالة توزيع الدخل إلى قسمين:

- دراسات تعرضت لتأثير النمو الاقتصادي (كمتغير مستقل) على درجة العدالة في توزيع الدخل (كمتغير تابع)، ومعرفة مدى العلاقة بين الاثنين، ومدى تطابقهم مع نظرية كوزنتز مع عينة الدراسة سواءً دولة معينة أم مجموعة دول مثل دراسة (السيد، 2015م)، ودراسة (القدسى، 2011م).
- دراسات تعرضت لتأثير عدة متغيرات مستقلة منها نصيب الفرد من الناتج المحلي، ونصيب الفرد من الدخل القومي و البطالة وغيره مع المتغير التابع (معامل جيني) مثل دراسة (سكيك، 2015م).
- تعتبر هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة في موضوع تحديد العوامل المؤثرة على توزيع الدخل في البلدات العربية.

ما تضيفه هذه الدراسة للدراسات السابقة:

- تعتبر الدراسة جديدة من ناحية دراسة تأثير العوامل المساعدة على تحقيق العدالة في توزيع الدخل في المنطقة العربية، حيث أن أغلب الدراسات العربية ركزت على العلاقة بين معامل جيني كمتغير تابع والنمو الاقتصادي كمتغير مستقل دون الالتفات في الغالب إلى العوامل الأخرى، حيث سعت الدراسة إلى إجراء مقارنات في بعض من محددات عدالة توزيع الدخل بين دول عربية غنية ودول عربية فقيرة وذلك لأهمية التطرق لهذا

الأمر نظراً لتزايد معدلات الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الدول العربية في السنوات الأخيرة وعدم قدرة الدول العربية على الخروج من دائرة الدول النامية.

- تتميز هذه الدراسة بتعرضها لحالة توزيع الدخل في الوطن العربي وإجراء مقارنات بين الدول توضح محددات العدالة في توزيع الدخل، وأخذ فلسطين دراسة حالة مع دراسة المحددات لقطاع غزة والضفة الغربية بشكل منفصل لتوضيح أسباب اختلاف مستوى المعيشة ومؤشر جيني لكل منطقة.
- سوف تساعد هذه الدراسة على معرفة الملامح الاقتصادية العامة في الدول العربية، ومعرفة مدى التشابه أو الاختلاف في تلك الظروف، وتحديد العوامل المؤثرة على درجة تفاوت توزيع الدخل في المنطقة العربية. ومن ثم مساعدة صانعي القرار في تحقيق التوازنات الاقتصادية، واتخاذ القرارات المناسبة.
- تتميز الدراسة الحالية عن دراسة (سكيك، 2015م) في دراسة محددات عدالة توزيع الدخل لكل من قطاع غزة والضفة الغربية كل على حدى إضافةً مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى لم تذكر مسبقاً كمدفوعات الضمان الاجتماعي، ومعدل البطالة والمساعدات الخارجية، والتي لم يتم التعرض لها في دراسات فلسطينية مسبقاً.
- كما تتميز الدراسة باحتساب معامل جيني لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل منفصل للفترة ما بين عامي(1996-2011)، وهي الدراسة الأولى التي تقوم باحتساب تلك المؤشرات، مما سوف يعطي صناع القرار والباحثين مصدراً هاماً لأهم مؤشر في قياس عدالة توزيع الدخل.

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- اتفقت هذه الدراسة مع معظم الدراسات في استخدام معامل جيني كمتغير تابع للتعبير عن عدالة توزيع الدخل.
- تتفق هذه الدراسة مع دراسة (سكيك، 2015م) في دراسة بعض محددات عدالة توزيع الدخل في فلسطين.
- اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في التعرض لأثر النمو الاقتصادي والدخل القومي على عدالة توزيع الدخل.
- اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (موسى، 2014م) في عدم تأثير مدفوعات الضمان الاجتماعي على تحسين عدالة توزيع الدخل.

- اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (Rufus, 2005) في أن انخفاض معدلات البطالة ليست شرطاً كافياً لتحسين عدالة توزيع الدخل.
- اختلفت الدراسة الحالية مع نظرية كوزنتز حول أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل فيما يتعلق فلسطين وقطاع غزة واتفقت مع النظرية في الضفة الغربية والذي أرجعته الدراسة لطبيعة البيئة الإنتاجية الفلسطينية ومساهمة الضفة الغربية بالجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي.
- اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (Hezer &Nunnenkamp) والتى أكدت على وجود تأثير للمساعدات الخارجية في تحقيق عدالة توزيع الدخل في حين أن الدراسة الحالية أوضحت عدم وجود تأثير للمساعدات الخارجية على عدالة توزيع الدخل في فلسطين.

الفصل الثانـي
توزيع الدخل في الفكر الاقتصادي

2.1 مقدمة:

مع تطور الفكر الاقتصادي بدأ الاهتمام بتوزيع الدخل القومي كونه مؤشراً رئيساً لرفاهية الفرد والدولة إن لم يكن قبل كل شيء مؤشراً لعدالة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد تناولت المدارس الفكرية موضوع توزيع الدخل إما أمراً هامشياً أو نتيجة لدخول أفكار جديدة كما حدث في الفكر الرأسمالي، أو هدفاً أساسياً ولكن ليكون مناهضاً لفكر سابق بعينه دون أن يحقق جدواه لعدم تحقيق العدالة بشكل صحيح، وهو ما حدث في الفكر الاشتراكي، أما الفكر الإسلامي فقد قدم فكراً اجتماعياً واقتصادياً ودينياً قائماً على العدالة الحقيقية.

وقد ارتبط النمو الاقتصادي بتوزيع الدخل القومي، حيث قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعديل مؤشر التنمية البشرية باعتماد متوسط نصيب الفرد من الدخل ضمن مؤشر التنمية البشرية، وذلك في تسعينات القرن العشرين (عودة، 2012م)، وأخذت العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل سلسلة طويلة من البحث بمدى أسبقية أحدهم للآخر أو مدى أهمية أحدهم للآخر وطبيعية العلاقة بينهم.

إن متوسط دخل الفرد هو أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد ورفاهيته، كذلك يعد مؤشراً لنجاح خطط التنمية بأي مجتمع أو فشلها، ومما لا شك فيه أن التحدي الرئيس يكمن في تفاقم حدة التفاوت في الدخل بين الدول وحتى داخل كل دولة من منطقة لأخرى، وكذلك بين الأفراد داخل المنطقة الواحدة.

وخلال الفصل الحالي مهدت الدراسة للموضوع من خلال توضيح معنى الدخل القومي، وأهميته واستعراض الآراء التاريخية حول موضوع عدالة توزيع الدخل، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والتطرق للعوامل المؤثرة على عدالة توزيع الدخل وطرق حسابه.

2.2 تعريف الدخل القومي:

يعبر الدخل القومي عن مقدار ما تنتجه الدولة خلال فترة زمنية معينة، ويعرف الدخل القومي بعدة تعريفات منها تعريف (Gutierrez, et, al., 2007) بأنه عبارة عن مجموع الدخول النّقدية المكتسبة أو المتحصّلة من قبل أصحاب عوامل أو عناصر الإنتاج، وذلك مقابل الخدمات التي يبيعونها، أو مساهمتهم في العملية الإنتاجية، وهنا يقصد بالدخول المكتسبة بأنها القيمة النّقدية للدخول التي يستلمها الأفراد، أما عناصر العمليّة الإنتاجية، وتتمثل برأس المال وعائدها الفائدة، والأرض وعائدها الريع، والعمل وعائدها الأجور.

كما يعرف الدخل القومي أيضاً بأنه مجموع العوائد أو الدخول التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين من أجور وريع وفوائد وأرباح مقابل مساهمتهم في العملية الإنتاجية سواءً أكانوا داخل البلد أم خارجه، وذلك خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة (العلى، 2001م).

ومن التعريفات السابقة نستطيع القول: إن الدخل القومي هو مجموع المتحصلات التي تقدمها عناصر الإنتاج خلال العملية الإنتاجية من أجور وريع وفوائد وأرباح، وذلك خلال فترة زمنية مدتها سنة، وينظر للدخل القومي من ناحيتين كالإنفاق ليكون هنا الدخل القومي عبارة عن ما ينفقه سكان دولة معينة خلال فترة زمنية محددة، كما ينظر له من ناحية الناتج ليكون الدخل القومي عبارة عن مجموع صافي قيمة السلع والخدمات المنتجة في بلد معين خلال فترة زمنية محددة، وهنا نلاحظ أن الفكرة واحدة وبالتالي النتيجة واحدة، فالطريقتان تقيس الإنتاج باختلاف الوسيلة.

وقد ذكرت دراسة (شريف، 1959م) إلى أن هناك نوعين من المتحصلات لا تدخل ضمن الدخل القومي وهي:

1- مدفوعات التحويلات والتي تدفع دون مقابل لهؤلاء الأشخاص في العملية الإنتاجية مثل إعانات البطالة- مدفوعات الضمان الاجتماعي والتبرعات، ويتم استبعادها لأنها لا تمثل أي نشاط إنتاجي وليس لها أي كيان أو أثر في بيانات الإنتاج.

2- متحصلات ربح أو خسارة رأسمالية، وهو التغير في قيمة الأصول بالنقص أو الزيادة عند بيعها والذي لا ينتج عن الإسهام في العملية الإنتاجية مثل بيع أحد الأفراد منزله بثمن أعلى أو أقل من ثمن شرائه، فهذا الكسب أو الخسارة لا تعتبر دخلاً.

2.3 أهمية دراسة الدخل القومي:

تكمن أهمية دراسة الدخل القومي لأي دولة في أنها تعطي صورة للوضع الاقتصادي يمكن من خلاله تحديد أو تتبع الأمور التالية (أحمد، 2010م):

1- إن الدخل القومي يعد مؤشراً لتتبع تطور النشاط الاقتصادي في الدولة.

2- يعطي الدخل القومي صورة واضحة للهيكل الاقتصادي للدولة ومساهمة كل قطاع منها في الناتج القومي، ومن ثم المساعدة في رسم الدولة للسياسات الاقتصادية.

3- مستوى الدخل القومي يعد من العوامل المهمة في تحديد مستوى معيشة ورفاهية الأفراد، حيث إنه كلما زاد الدخل القومي بمعدل أكبر من زيادة عدد سكان الدولة أدى ذلك إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد والعكس .

2.4 توزيع الدخل القومي:

يقصد بتوزيع الدخل القومي بأنه نصيب كل عامل من عوامل الإنتاج لقاء مساهمته في العملية الإنتاجية، وقد جرى تقسيم عوامل الإنتاج إلى الأرض ويحصل أصحابها على الريع، والعمل ويحصل العمال على الأجور، ورأس المال ويحصل أصحابه على الفائدة، وأخيراً التنظيم ويحصل المنظمون على الأرباح (شريف، 1959م).

وقد أوضحت دراسة (محبوب، 1999م) بأن هناك نوعين من توزيع الدخل:

- النوع الأول – وهو التوزيع الوظيفي Functional Distribution والذي يدرس كيفية حصول الأفراد على دخولهم المتمثلة بالأجر والريع والربح والفائدة.
- النوع الثاني – هو التوزيع الشخصي (توزيع الحجم Personal or Size Distribution) حيث يتم التركيز هنا على حجم ما يتلقاه الأفراد بغض النظر عن مصدر هذا الدخل سواءً أكان أجراً أم ريعاً أم فائدة أم أي مصدر آخر غير مرتبط بالإنتاج كالإرث والمساعدات، ويعتبر التوزيع الشخصي هو التوزيع المعتمد من قبل علماء الاقتصاد عند مناقشتهم أو قياسهم لمشاكل توزيع الدخل والفقر.

ويقاس غنى الدولة عادة بمقاييس أساسية منها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إذ غالباً كلما زاد نصيب الفرد من هذا الدخل كلما دل ذلك على أن الدولة المعنية أكثر تطوراً وتقدماً اقتصادياً، ويحسب نصيب الفرد على أساس: (قسمة مجموع الدخل القومي الناتج عن إنتاج السلع والخدمات على عدد السكان)، وكلما زاد مجموع الدخل القومي وقل عدد السكان كلما زاد نصيب الفرد من الدخل حيث إن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي له الأهمية الكبرى (عمر،1966م)، ومن هنا جاءت أهمية دراسة نصيب الفرد من الدخل القومي، وهو ما سمي بالدخل المتوسط حيث يشير الدخل المتوسط إلى ما حصل عليه كل فرد في الدولة من دخل في المتوسط خلال العام ويتم حسابه من خلال المعادلة.

$$\text{(نصيب الفرد من الدخل القومي} = \frac{\text{الدخل القومي للدولة في عام}}{\text{عدد السكان في نفس العام}} \text{)}$$

فكلما زاد مقدار الدخل القومي بالنسبة إلى عدد الأفراد في الدولة زاد الدخل المتوسط مع الأخذ بعين الاعتبار عدالة توزيع الدخل في الدولة لضمان اعتبار هذا المؤشر مقياساً لرفاهيتها، وهو ما تحاول الدولة جاهدة تحقيقه من خلال سياسات الضمان الاجتماعي، وحفظ حقوق الطبقات منخفضة الدخل أو الفقيرة.

ويشار إلى أن تفاوت توزيع الدخل بشكل كبير يسهم بشكل واضح في غياب شفافية العديد من المؤشرات الاقتصادية، كمتوسط دخل الفرد في التعبير عن مستوى رفاهية الدولة، ودرجة التطور في النشاط الاقتصادي، كما أن غياب عدالة توزيع الدخل يساهم في عدم تحقيق مبدأ سيادة المستهلك، كون السيادة نسبياً هي للفئة الأغنى مقارنةً بباقي الفئات، وأكبر دليل في الدول النامية والتي يرضخ غالبية شعوبها تحت وطأة الفقر، فإن قوائم السلع الكمالية لا تتناسب مع واقع الظروف العامة لغالبية الشعب، حيث تعطي هذه القوائم مؤشرات بالغني والرفاهية بالرغم من فقر غالبية الشعوب في تلك الدول (محبوب، 1999م).

2.4.1 توزيع الدخل من خلال المدارس الفكرية الاقتصادية:

تناول موضوع توزيع الدخل القومي العديد من المدارس الفكرية الاقتصادية، وسوف توضح الدراسة المدارس الفكرية الرئيسة التي ناقشت الموضوع فسوف تتطرق للحضارات القديمة، ورؤيتها لتوزيع الدخل ثم المدرسة الفكرية الرأسمالية بمراحلها الثلاث، والمدرسة الاشتراكية والفكر الإسلامي.

أولاً- توزيع الدخل في الحضارات القديمة:

لم يكن هناك منهج محدد لعملية توزيع الدخل القومي في الحضارات القديمة كالإغريقية والرومانية والفارسية، وغيره باستثناء أفكار بعض الفلاسفة القدامى مثل أفلاطون في كتابه المدينة الفاضلة، والذي نادى فيه بتدخل الدولة لمنع سوء توزيع الدخل من خلال منع الفقر والغني الفاحش في الدولة، ونادى بإلغاء الملكية الخاصة لطبقة الحكام. أما أرسطو فقد نادى بإلغاء الملكية العامة، وطالب بالملكية الخاصة ومنع الاقتراض بفائدة (العلى،2001م).

وخلال فترة العصور الوسطى، والتي أعطت تراثاً اقتصادياً وسياساً ضخماً حيث كان بمثابة بداية الانتفاضات الفلاحية ضد أصحاب الأراضي حيث قام الفكر الكنسي على عدم وجود حق مقدس للأثرياء، وأن السلطة ممكن أن تكون بين من يعملون بأيديهم حيث إن الجميع إخوة في الإنسانية، وكان صاحب الثروة يلزمه دعم من رجال الدين، والذي كان يتم بتكاليف مادية حيث تغاضت الكنيسة عن جمع القساوسة للثروة، وقد قامت أفكار الكنيسة على اعتبار العمل أحد

عوامل الإنتاج، فالكادح يستحق أجره، وأدانت الكنيسة الفائدة واعتبرتها ابتزاز من الأغنياء للفقراء، وكان من السمات المميزة للحياة الاقتصادية في العصور الوسطى ضمان الجودة وضبط الأسعار، وأجور العمال وعلى الرغم من أن السعر في السوق كان يتحدد بطريقة تنافسية إلا أن الاحتكارات كانت تتزايد أو تتناقص حسب الحالة وكان من أبرز قساوسة هذا العصر القسيس توما الإكويني والذي نادى بعدالة الأسعار وإدانة البائع أو المشتري الجشع، أما القسيس أوغسطينوس والذي يعد أبز الشخصيات المؤثرة في العصور الوسطي حيث عرف بحبه للفقراء حيث كان يعرف عنه بيع ما للكنيسة وتوزيعه على الفقراء وتحريرهم من السجون (جالبريت، 2000).

أما المدرسة الميركنتيلية (التجاريين)، والتي ظهرت مع بداية المصانع، والتي كانت بداية ظهور التجارة كعامل أساسي في الاقتصاد فأصبح الهدف الاقتصادي تعظيم أرباح التجار مع الحرص على حفظ الأجور، وقد كانت الملكية الخاصة أساس النشاط التجاري فاتسعت الهوة بين الطبقات في ظل غياب الاهتمام بالفقراء وتحسين أوضاعهم. أما عند المدرسة الفيزويوقراطية (الطبيعيين) الذين درسوا التوزيع على المستوى الكلي، وكانوا يرون أن الأرض هي مصدر كل ثروة، لذلك طالبوا الدولة بضرورة فرض ضريبة واحدة فقط، تكون على الإنتاج الصافي للمزارعين حيث اهتم الطبيعيون بالتوزيع على المستوى الكلي (سكيك، 2015م).

ثانياً- التوزيع في النظام الاقتصادي الرأسمالي (Capitalism):

تطرق النظام الرأسمالي لموضوع توزيع الدخل خلال المراحل الثلاثة التي مر بها حيث اختلفت رؤيته لموضوع عدالة توزيع الدخل، وسوف توضح الدراسة المدارس الثلاث في الفكر الرأسمالي، وهي المدرسة التقليدية والمدرسة التقليدية الجديدة والمدرسة الليبرالية الحديثة.

1- المدرسة التقليدية (Classical School) :

والتي تكونت على يد آدم سميث Adam Smith في الفترة من 1723- 1790م ، ومالتس Malthus في الفترة م 1766-1834م، و ديفيد ريكاردوا David Ricardo من 1772-1822 وجون ستيوارت ميل John Stuart mill من 1806- 1873م، وتقوم هذه المدرسة على مبادئ أهمها الندرة الاقتصادية، الملكية الفردية، الحرية الاقتصادية، الادخار مصدراً للتراكم الرأسمالي، عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والسماح بالمنافسة الاقتصادية من منطلق البقاء للأقوى، مما أدى إلى غياب الاهتمام بالفقراء حيث قسم المجتمع إلى طبقة ملاك الأراضي- الرأسماليون- العمال(الحوشي،2000م)، كما أن فكرة الحرية الاقتصادية ساعدت

على غياب عدالة التوزيع حيث انحصر دور الدولة في توفير الأمن والأمان من منطلق فكرة وجود اليد الخفية التي ستقوم بتحقيق التنسيق ما بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع مما أدى إلى تضخم بعض الدخول نتيجة الملكية الخاصة، وانحصار دخول البعض الذين لا يملكون إلا أعمالهم، فاتسعت الفجوة بين الطبقات وزاد تفاوت الدخول بينها، حيث أدت هذه الفكرة إلى سوء توزيع الدخل، وقد أدى اعتبار الادخار مصدراً للتراكم الرأسمالي في المدرسة التقليدية إلى حصول ملاك رأس المال على الجزء الأكبر من الدخول، وحصول العمال على القليل من الدخل مما زاد من التفاوت بين أفراد المجتمع، وعليه فإن النظام الذي يمنع تدخل الدولة لحفظ حقوق الفقراء من منطلق الحرية الفردية المطلقة وفي ظل السوق الحر، فإن خلل توزيع الدخل يصبح هنا أمراً حتمياً يسمح بزيادة فقر الفقراء وزيادة غني الأغنياء نتيجة زيادة الاحتكارات، وقد حدث الكساد العظيم نتيجة وجود انخفاض في الطلب ولم يجد العمال فرص عمل لهم وهو ما أدى إلى ظهور فكر جديد للرأسمالية سمي باسم الفكر التقليدي الجديد (جالبريت، 2000م).

2- **المدرسة التقليدية الجديدة (New Classical School):**

ومن روادها ألفريد مارشال Alfred Marshal وجيفرز Jevors في الفترة من 1835-1882م وكارل منجر Cerl Manger في الفترة من 1830-1921م، في حين يعتبر الاقتصادي كينز هو مؤسس المدرسة التقليدية الجديدة.

وتقوم هذه المدرسة على مبادئ أهمها إعطاء دور أكبر للدولة من أجل تحسين أداء السوق، وعلاج مشكلات تفاوت توزيع الدخل والعمل على تحقيق التشغيل الكامل، وزيادة معدلات النمو وقد عاب الفكر الجديد مبدأ الادخار واعتبره السبب الرئيس للكساد الذي حصل سابقاً. وتعتبر الفكرة الرئيسة لهذه المدرسة هي إعادة توزيع الدخل (الدباغ، 2003)، فقد اعتبر كينز أن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة سيؤدى إلى زيادة الإنتاج نتيجة زيادة الطلب الفعلي، ويشار إلى أن هدف كينز من إعادة توزيع الدخل لم يكن معالجة الفقر أو إلغاء التفاوت بين الطبقات بل معالجة مشكلة انخفاض الطلب الفعلي والحفاظ على التفاوت الطبيعي والمبرر بين طبقات المجتمع، وقد وقع مصممو هذا النظام في أخطاء عدة أهمها زيادة حدة التفاوت بين الدخول، وزيادة الفقر فقد غاب عنهم بأن القضاء على البطالة، وتحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة للطبقات الفقيرة كفيل بتحسين توزيع الدخول وزيادة النمو الاقتصادي والناتج القومي حيث إن العدالة موجودة في أدبيات الفكر الرأسمالي من خلال رؤية خاصة تتحكم فيها أسس هذا الفكر، والذي تعد ظاهرة التفاوت فيه ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي(الكبسى، 2010م).

3- المدرسة الليبرالية الحديثة (العولمة) Globalization :

يقصد بالنظام الاقتصادي العالمي مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لضبط العلاقات الاقتصادية بين الدول، وقد تكون النظام العالمي من نظام نقدي هدف لتحقيق الاستقرار النقدي العالمي من خلال صندوق النقد الدولي، ونظام مالي لضبط التحركات الدولية لرؤوس الأموال بين الدول سواءً أكان في شكل قروض أم مساعدات أم استثمارات، وذلك عن طريق البنك الدولي، والنظام التجاري الدولي لضبط قواعد التجارة الدولية والعمل على تحرير التجارة من خلال منظمة التجارة الدولية WTO (عبد الباقي، 2011م).

وتقوم العولمة على عدة مبادئ أهمها التحرر بين الأيديولوجيات والقوميات باعتبار العالم قرية صغيرة، وتخفيض دور الدولة في توجيه السياسات النقدية والمالية، وانحسارها في وظائف الأمن والعدل، وأيضاً تقوم على التكنولوجيا الحديثة باستخدام وسائل الاتصال الحديث وإعطاء دور كبير لمنظمات المجتمع المدني في تحقيق مصالح المجتمع، إضافةً لما قدمته العولمة من خروج عن أفكار ومبادئ العدالة الاجتماعية، وبمراجعة تقارير التنمية البشرية في عقد التسعينات تبين مدى سوء توزيع الدخل القومي على مستوى العالم، حيث ازداد عدد الفقراء بشكل واضح وزاد تركز الثروة في يد فئة قليلة من الأغنياء، فعلي سبيل المثال جاء في تقرير التنمية البشرية لعام (1996م) أن عدد الأثرياء على مستوى العالم بلغ (358) ملياردير، والذين تملكوا حينها ما يملكه(45%) من سكان العالم، وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي في ظل العولمة إلا أن معدلات البطالة زادت بشكل واضح، كما أن السياسات التي قدمت من تلك الهيئات الدولية لعلاج مشاكل الدول الفقيرة لم تكن لصالح الطبقات الفقيرة على الإطلاق ولم تحقق عدالة في توزيع الدخل (الحوشى، 2000م).

وباستعراض المدارس الفكرية الثلاث المندرجة ضمن الفكر الرأسمالي يتضح بأن العدالة في التوزيع هو هدف تابع لفكر المدرسة القائم على الحرية بل قد يكون اضطرار الفكر الرأسمالي للتعامل مع الفكرة جاء من منطلق مد الفكر الاشتراكي أي أنه مجرد سير مع التيار، وليس قاعدة أساسية ضمن الفكر الرأسمالي فالتفاوت في توزيع الدخل سمة أساسية تميز الفكر الرأسمالي(الدباغ، 2003م).

ثالثاً- التوزيع في النظام الاقتصادي الاشتراكي (socialism):

ظهر النظام الاشتراكي كرد فعل على الرأسمالية بسبب سوء توزيع الدخل، وانتشار الطبقية وتركز الثروة في يد فئة قليلة، ومن رواد هذا الفكر كل من كارل ماركس Carl Marks

وجان ميليه Jan Mely وتوماس مور Tomas Mor ويقوم هذا الفكر على عدة مبادئ كمبدأ من كل حسب كفاءته، ولكل حسب عمله، فكل فرد يعمل حسب إمكانياته وقدراته، ويحصل بذلك على مقدار جهده فقط، فنمط توزيع الدخل ضمن الفكر الاشتراكي يقوم على تحقيق المساواة المطلقة بين العاملين في الدولة كونهم لا يملكون وسائل الإنتاج، والذي اعتبره ماركس أفضل نمط لتوزيع الدخل بالرغم من ذلك أقر الفكر بالملكية الفردية في حدود ضيقة وباختلاف الأجر، وذلك لإعطاء دافع للنشاط الاقتصادي، ويرى النظام الاشتراكي أن هناك عنصر وحيد للإنتاج وهو العمل وأن باقي العوامل يمكن التعبير عنها بشكل أو آخر بالعمل (العلى، 2001م)، ويختلف النظام الاشتراكي عن الرأسمالي في غياب آليات تحكم السوق والربح الفردي حيث إن هدف النظام تلبية احتياجات المجتمع ككل والسوق هو مجرد وسيلة لتلبية تلك الاحتياجات حيث تم إهمال دور السوق، إلا أن حلم ماركس لم يتحقق حيث لم تتحقق المساواة وبقيت الفوارق الكبيرة موجودة بين الطبقات بسبب استئثار النخبة من القادة في الحزب الشيوعي بمستوى أعلى من الدخل، فالتجربة الاشتراكية والتي استمرت فترة حكم طويلة حوالي (70 عاماً) استطاعت أن تؤمن فيه مستوى أولي من الضروريات لأفرادها، ولكنها لم تحقق الإشباع الكافي لكل أفرادها، إلى جانب طبقة أخرى استأثرت بأكبر قدر من إشباع الحاجات، وهى طبقة القيادات الحزبية حيث وقع أصحاب الفكر الاشتراكي في فخ محاباة النخبة من خلال إعطاء ميزة لقادة الحكم بالحصول على مساكن جيدة وعوائد مالية ممتازة وحق الاستخدام الشخصي للثروات العامة (الكبسى، 2010م).

وباستعراض ما سبق يمكن أن نستنتج بأن العدالة في توزيع الدخل كانت بالفعل هدفاً أساسياً لقيام الفكر الاشتراكي، وعلى الرغم من حسن النوايا، لكن كان التطبيق سبباً في فشل تحقيق الهدف فالمساواة ليست دائماً هي العدل، والقضاء على البرجوازية التي أنشأها الفكر الرأسمالي ليست هي السبيل الوحيد لتحقيق العدالة.

رابعاً: التوزيع في النظام الاقتصادي الإسلامي :

قال المولى عز وجل في سورة الإسراء بعد بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴾ [الإسراء: 26] ، وقال تعالى أيضاً: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء:29]، وآيات الله كثيرة والتي تقدم ضوابط تعالج فيه تدبير أمور الإنسان في إدارته للمال، وبالتالي فالمال مال الله تعالى والإنسان مستخلَف فيه، وبذلك فالإنسان مسؤول عن هذا المال، كسباً

وإنفاقاً، أمام الله في الآخرة، وأمام الناس في الدنيا، فلا يجوز أن يكتسب المال من معصية أو ينفقه في حرام، ولا فيما يضر الناس.

كما أن العدل في الإسلام له شواهده، ففي سورة النحل بالقران الكريم أكد الله تعالى بالعدل، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ ﴾ [النحل: 90] ، كما حرص رسول الله على إقامة العدل في حديث عن الرسول صلوات الله عليه " إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا" صدق رسول الله (صحيح البخاري)، كما حين نستذكر نماذجاً في إدارة اقتصاد الدولة، فإننا نستذكر فترة خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث رضي الله عنه قد رتب شئون الدولة، وأحكم مواردها، وحارب الانحراف، وأعلى كلمة الحق وكثرت الأموال في عهده، ففي زمنه كانت الخراج والجزية، وفي خلافته رضي الله عنه لم يكن هدفه جمع المال فحسب، بل كانت هناك سياسة حكيمة في الإنفاق تعود على ما ينفع المسلمين، فقد اهتم سيدنا عمر بن الخطاب – رضي الله عنه، بتعمير البلاد وإصلاحها: (حفر الترع – إقامة الجسور– تشجيع الزراعة) (الأنصاري، 2009م)، وبالتالي فإن الدين الإسلامي وسياسته الاقتصادية جاء ليضمن إدارة المال العام و تحقيق الإشباع لجميع الحاجات الأساسية لكل فرد إشباعاً كلياً، وذلك من خلال تطبيق القواعد الاقتصادية الإسلامية، والتي سردت في القرآن الكريم وسنة رسول الله وإجماع الفقهاء والأحداث التاريخية الإسلامية.

- **قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي:**

تعتبر تلك القواعد كمبادئ، وهي أيضاً بمثابة ضوابط واضحة للبشر ولا شك فيها، هي تدعو إلى الحرية والعدالة والشورى، وهي جاءت لتنظيم المعاملات بشكل يستطيع معها الوصول إلى مستوى معيشي كريم لأفراد المجتمع، كما تسعى إلى تحقيق النمو المعتدل والمستقر، وذلك من خلال التوظيف الكامل للموارد البشرية والطبيعية والعدالة في توزيع الدخل والثروات بما يحقق للفرد الحياة الكريمة الرغدة في الدنيا والفوز برضاء الله في الآخرة، وبدون تطبيق هذه المبادئ يفقد النظام الإسلامي شرعيته من منظور اقتصادي على البشرية، ومن القواعد المتعارف عليها ما يلي (مدني، 2008م):

1- المشاركة في المخاطر:

وهي أساس الاقتصاد الإسلامي وعماده، وهي الصفة المميزة له عن غيره من النظم(النابلسى، 2008م)، فالمشاركة في الربح والخسارة هي قاعدة توزيع الثروة بين رأس المال والعمل، وهي الأساس الذي يحقق العدالة في التوزيع.

2- موارد الدولة:

ويعتبر وجود الزكاة كمورد ينفرد به الاقتصاد الإسلامي، وهي أشبه بالضرائب، لكنها ضرائب على المدخرات، لتشجع على الإنفاق بدلاً من تكديس الثروة، مما يدفع عجلة الاقتصاد والإنتاج للدوران، بالإضافة إلى توفر السيولة للجميع، إضافةً للموارد المتأتية من العشور، وهي تشبه الضرائب الجمركية في وقتنا الحالي.

3- الملكية الخاصة:

النظام الإسلامي يحمي الملكية الخاصة، فمن حق الأفراد تملك الأرض والعقار، ووسائل الإنتاج المختلفة مهما كان نوعها وحجمها بشرط ألا يؤدي هذا التملك إلى الإضرار بمصالح عامة الناس، وألا يكون في الأمر احتكار لسلعة يحتاجها العامة .

4- الملكية العامة:

أكد النظام الإسلامي بأن تظل المرافق المهمة لحياة الناس في ملكية الدولة أو تحت إشرافها وسيطرتها من أجل توفير الحاجات الأساسية لحياة الناس ومصالح المجتمع.

5- المواريث في الإسلام:

والتي تشير إلى عدم قصر تركة المتوفي على فرد واحد، وتوزيعها على كل من له حق شرعي في الميراث، ويعمل نظام المواريث على تفتيت الثروات، وعدم تكدسها، حيث تقسم الثروات بوفاة صاحبها على ورثته حسب الأنصبة المذكورة في الشريعة الإسلامية.

6- الصدقات والأوقاف:

وتعد الصدقات والأوقاف من خصائص الاقتصاد الإسلامي التي تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي، وتغطية حاجات الفقراء.

7- تغليب المنفعة العامة على المنفعة الخاصة عند التضارب:

وترى الدراسة بناءً على ما سبق بأن تلك القواعد أوضحت بأن المصادر الأساسية لتحقيق التوازن المادي بين الشعوب، وتحقيق عدالة التوزيع من خلال التحكم العادل بالثروات، ومنع

تكدسها وضمان عمومها من خلال الزكاة، والتي هي الركن الأساسي من أركان الإسلام بالإضافة الى دورية الصدقات والميراث، وتلك القواعد هي قابلة للتطبيق على الأفراد وعلى المؤسسات الاقتصادية .

- **القيود الاقتصادية لتنظيم العجلة الاقتصادية من منظور الدين الإسلامي :**

وتتمثل القيود بمحرمات اقتصادية تطرق اليها الدين الإسلامي والتي تضمن استقرار ونمو الاقتصاد حين تفاديها، وحسن إدارة العجلة الاقتصادية وهي كما يلي (النابلسي، 2008م):

1- التهرب من الزكاة.

2- الربا، حيث حرم الله الربا في العقود التبادلية التجارية في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: 275]، وهذا التحريم بنوعيه كربا الفضل وربا النسيئة.

3- الاحتكار: وهو محرم من القران الكريم بقوله تعالى: ﴿"وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ٣٤ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ هَٰذَا مَا كَنَزۡتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡنِزُونَ "﴾ [التوبة : 34 – 35] ، وحرم الاحتكار لما فيه من الإضرار بمصالح العامة والاستغلال لحاجاتهم، وما يتسبب فيه من قهر للمحتاج، وربح فاحش للمحتكر نتيجة إلى اكتناز الشيء.

4- القروض، وحرمت القروض لسببين، حيث أن السبب الأول يعود إلى تداول أموال غير مملوكة لحق الغير وبالتالي فلا يجوز الإتجار بها، إذ أن المال لا يباع ولا يشترى، فالتحريم في بيع ما لا يمتلكه الفرد، وذلك لمنع المخاطرة أو المقامرة، أما السبب الثاني في المنافع المحققة من الاقتراض والمتمثلة بالفوائد والتي هي الربا بعينها.

5- بيع الغرر، ويعرف هذا النوع من البيع بأنه بيع غير المعلوم، وهي بمثابة المقامرة.

6- تجارة المحرمات، فلا يجوز التربح والمتاجرة بما حرّم الله عز وجل، كالتجارة في الخمور، أو المخدرات، وأخرى من المحرمات في الدين الإسلامي، والتي يترتب عنها خراب في سلوك البشر وهلاك في اقتصاديات الدول .

- **مراحل توزيع الدخل من منظور الدين الإسلامي:**

حينما تتبع الدولة النهج الإسلامي لإدارة العجلة الاقتصادية من خلال إتباعها للقواعد أو المبادئ الاقتصادية الإسلامية، آخذة بعين الاعتبار المحرمات الاقتصادية الإسلامية، فإنها تمهد لها الطريق لتنفيذ مراحل توزيع الدخل من منظور الدين الإسلامي، وهي كما يلي (عبدالباقي،2011م):

- ❖ **المرحلة الأولى**– وهي التوزيع المبدئي للرزق من خلال الملكية الخاصة فقد أمر الإسلام بالملكية الخاصة بشرط الاستخلاف، فالمسلم خليفة الله في الأرض، ودوره إعمارها لذلك عليه استغلال أملاكه في العمل والاستثمار وعمارة الأرض وعدم كنز الأموال، إضافةً لذلك أقر الإسلام الملكية العامة لتحقيق العدالة والتوازن بين المسلمين وحفظ حقوق الأجيال القادمة وتنمية المجتمع.
- ❖ **المرحلة الثانية**– فيتم توزيع الدخل بناءً على العمل والمشاركة في العملية الإنتاجية.
- ❖ **المرحلة الثالثة**– وهي المرتبطة بالتكافل الاجتماعي من خلال توزيع الدخل لصالح فئات على حساب فئات أخرى من خلال الزكاة والصدقات.

ويرى (الكبسى، 2010م) أن العدالة في التوزيع تقوم على أساسيين وهما:

1- العدالة في تكافؤ الفرص، أي تكفل فرص العمل للجميع بمعني تمكين الكل من العمل والإنتاج ومن ثم تأتي القسمة ليأخذ كل فرد مقابل جهده وسعيه في الحياة.
2- العدالة في استحقاق الحصول على عائد الإنتاج، أي حصول كل عامل على المكافأة العادلة لجهد دون تعدي على الحقوق كالغش أو الغرر أو الربا أو أكل أموال الناس بالباطل. ولا شك بأن العدالة في الحصول على العائد مرتبطة ارتباطاً كبيراً بتكافؤ الفرص، وهنا المساواة ليست الهدف المنشود من الفكر بل العدالة وحصول كل شخص على حقه نتيجة عمله. وعليه وبعد استعراض المدارس الفكرية ورؤيتها لعدالة توزيع الدخل، وترى الدراسة بأن الإسلام لا ينادي بالمساواة الشكلية التي أخذ بها الفكر الاشتراكي بل يدعو للعدالة كحق ومطلب شرعي أساسي، وأوجد العديد من وسائل العدالة الاجتماعية لتقريب الفوارق الكبيرة بين الطبقات، ونشر العدل من خلال إعطاء حق للفقير في مال الغني متمثلاً بالزكاة بشكل رئيس والعديد من الوسائل كالصدقات والكفارات والنذور.

وترى الدراسة بأن نظام الاقتصاد الإسلامي هو نظام فطري فعال من حيث كفاءته وعدالته، فهو من ناحية يقر الملكية الخاصة ويمنع الاحتكار والاستبداد ويحارب الربا بكل أشكاله وحججه، ومن ناحية أخرى يدفع الناس إلى استغلال الموارد والمخاطرة بالأموال والأعمال في مجال النشاطات الاقتصادية النافعة التي تكون العدالة فيها هي الأساس والتوازن والضمان الاجتماعي، وأي نظام أو كيان اقتصادي مهما بلغ في القوة والمال والسلطة والمتانة لا يطبق المعايير الشرعية الاقتصادية الإسلامية، يعتبر نظاماً اقتصادياً هشاً، وخير مثال على ذلك الأزمة المالية العالمية التي جاءت على الأسواق والأنظمة الاقتصادية العالمية بشتى أنواعها في الأعوام الماضية نتيجة لعدة ظواهر منها الربا، الاحتكار، وتكديس الثروات، والتضخم، والتي جلبت الفقر، وعدم عدالة التوزيع وانهيار اقتصاديات الدول .

2.4.2 العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل القومي:

لا شك بأن الاهتمام بطبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي، ومستوى توزيع الدخل تزايد في الأوساط الأكاديمية وبين صانعي السياسات مع الاهتمام بالنمو الاقتصادي وسير الدول في ركب التطور الحضاري والتنمية .

وقد ارتبط توزيع الدخل بالعديد من نماذج النمو الاقتصادي والتي اختلفت فيما بينها حول درجة أولوية كل منهم وأيهم الأفضل في توجيه الاهتمام له، ومدى التناسق بين الأمرين وإمكانية قيام أحدهم بالمساعدة في تحقيق الآخر.

ويعتبر الاقتصادي كوزنتز (Kuznets) هو أول من درس العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي حيث أوضح أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المرحلة الأولى من النمو الاقتصادي، ثم يتجه إلى الزيادة حتى يصل إلى أعلى المعدلات مع استمرار النمو الاقتصادي إلى أن يستقر بعدها ومن ثم يأخذ بالانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي (السيد، 2015م) .

وقدم كوزنتز تفسيراً للاختلاف في توزيع الدخل خلال مراحل النمو المختلفة فقد أوضح أنه خلال المراحل الأولى للنمو يزداد التفاوت نتيجة تحركات السكان في العمل، وتحولهم للعمل في القطاع الصناعي بدلاً من الزراعة، وهو ما يفسر التفاوت الكبير في توزيع الدخل بسبب اختلاف حياة المدينة عن الريف واختلاف نمط الحياة ومتطلباتها وتكاليف المعيشة. ومع استمرار النمو ونجاح التنمية ينخفض التفاوت في توزيع الدخل نتيجة الزيادة الإنتاجية في كل من القطاع الزراعي والصناعي حيث يتقارب الدخل المتولد عن القطاعين وتتقلص الفجوات بين

الريف والحضر ومع التقدم تلعب الضمانات الاجتماعية دوراً في تخفيض التفاوت، والتغلب على عدم العدالة في التوزيع.

إضافةً للعديد من العلماء الذين تناولوا موضوع توزيع الدخل من خلال طرح النماذج الخاصة بالتنمية، وتأثيرها على عوائد الطبقات الاجتماعية، مثل ديفيد ريكاردوا والذي أشار إلى أن نصيب الرأسماليين من الدخل يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي المهم للتنمية، وأن معدل الأجور يختلف من مكان لآخر وفقاً لقيمة العمل، وبالتالي تتفاوت الدخول وفقاً لقيمة العمل، إضافةً لآدم سميث، والذي رأى أن التراكم الرأسمالي أهم من تقسيم العمل في تحقيق التنمية، ومن هنا جاءت أفكار ماركس التي هاجمت استغلال الرأسماليين للطبقة العاملة وحصولها على فائض القيمة (السيد، 2015م).

وقد رأى العديد من المفكرين بأن العلاقة بين مستوي توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي علاقة عكسية وأن الزيادة في التفاوت بين الطبقات أمر مهم للتنمية الاقتصادية من منطلق ميل الفئات الغنية للادخار، وبالتالي الاستثمار وأن اتباع الحكومة لسياسات دعم قد تقلل الحافز على تشجيع الاستثمار، إضافةً لارتفاع تكلفة تنفيذ السياسات التوزيعية مما قد يحد من فعاليتها.

وقد رأى البعض العكس بأن عدالة توزيع الدخل تعود بمكاسب جمة على النمو الاقتصادي، واعتبر هذا الرأي، أن ميزة الدول التي نجحت في تحقيق التنمية الاقتصادية عن غيرها ممن حاول، وسار في التنمية منذ سنوات هو بنجاح الأولي بتحقيق توازن وعدالة في مستوي الدخل، وقد استند أصحاب هذا الرأي لعدة مبررات أهمها:

أن اختلال توزيع الدخل قد يؤدى إلى احتجاجات شعبية، وبالتالي زعزعة للأمن مما يترك أثراً سيئاً على الاستثمار والتنمية، إضافة لأن التنمية تقوم بشكل أساسي على الإنتاج المحلي، والذي يستهلك بشكل أكبر من قبل الفئات المتوسطة والفقيرة، وبالتالي قلة عوائد تلك الطبقات يؤثر سلباً على الإنتاج وبالتالي الاستثمار، فتوجيه الفقراء لعوائد الدخل التي يحصلون عليها للاستهلاك أمراً جيداً للتنمية والاقتصاد بعكس حال استهلاك الأغنياء والذي يميل للسلع المستوردة والكمالية (أمين، 2007م).

ومن خلال ما سبق يتضح بأن النمو الاقتصادي له أثر في هيكل توزيع الدخل، حيث يصاحب بعض مراحل النمو عدم العدالة في توزيع الدخل، بينما يصاحب البعض الآخر عدالة في توزيع الدخل، وعادة ما يحدث هذا التفاوت نتيجة التقلبات الاقتصادية كارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الأجور.

وهنا ترى الدراسة منطقية الآراء التي تحدثت عن أهمية عدالة توزيع الدخل في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث إن توفير فرص عمل وزيادة وتحسين الإنتاج المحلي لابد أن يصاحبه أو يسبقه طلباً على السلع المنتجة محلياً، وبالتالي فإن أهمية تحسين مستوى الدخل لطبقات المجتمع المتوسطة والدنيا، وتفعيل برامج الإعالة والضمان الاجتماعي والعمل على تطويرها بشكل دائم لكي تفي بالغرض المطلوب وتحسين خدمات التعليم والصحة لها دور مهم في تحسين حياة الفرد والمجتمع، ودعم الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدولة تبعاً لها.

2.4.3 المقابلة بين زيادة الدخل وإعادة التوزيع:

كان هذا العنوان الشغل الشاغل للمفكرين الاقتصاديين، فمع بدأ النهضة في أوروبا وأمريكا كان هذا الأمر يرد بشكل دائم حيث قدمت العديد من الحجج الاقتصادية لكل خيار في سبيل دعمه، وإثبات أهميته أفضليته للفرد والتنمية بشكل عام.

ويقصد بزيادة الدخل أي التركيز على النشاط الاقتصادي والإنتاج من أجل زيادة الدخل القومي في إطار التنمية الاقتصادية.

أما إعادة التوزيع فيقصد بها قيام الدولة بتحويل جزء من دخول الأغنياء إلى الفقراء عبر عدة سياسات اجتماعية ومالية ونقدية كمدفوعات الضمان الاجتماعي والضرائب، أو من خلال تأميم بعض المؤسسات والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية (عمر، 1966م).

ومن المقولات التي انتشرت بشكل كبير في الفكر الاقتصادي مقولة تفيد بأنه إذا أعيد توزيع الدخل القومي لصالح فئات الدخل المنخفض فإن الادخار ومن ثم معدل الاستثمار ينخفض، وبالتالي يتراجع النمو الاقتصادي، ورأى أصحاب هذا الرأي أن يتحمل الفقراء سوء توزيع الدخل في الفترة الأولى من التنمية، لأن الغني الزائد للبعض سوف ينتج عنه زيادة في الادخار والاستثمار ومن ثم ينمو الدخل القومي ويعود النفع على الجميع أغنياء وفقراء(أمين، 2007م).

وقد علق البعض على أولوية الاهتمام بالتنمية لزيادة الدخل القومي بأن زيادة الإنتاج القومي سوف تؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي، وقد شبهوا الدخل القومي بالكعكة، فالدخل القومي القليل أشبه بكعكه صغيرة والدخل القومي الكبير أشبه بكعكه كبيرة ولو افترضنا توزيعها بشكل متساو بين الأفراد وتم تقسيمها مثلاً إلى عشرة قطع فإنه عند الاختيار بين الكعكة الكبيرة والكعكة الصغيرة سيتم اختيار الكبيرة طبعاً، لأن القطعة أي حصة كل فرد ستكون أكبر مع الاخذ بعين الاعتبار تساوي القطع (عمر، 1966م).

وكان من الحجج المؤيدة لتلك المقولة أيضاً بأن الفئات منخفضة الدخل ميلها للادخار منخفض وميلها للاستهلاك مرتفع، حيث إن كل وحدة نقدية ستأخذ من الغني للفقير سيتم إنفاقها على الاستهلاك بشكل أكبر من الادخار، والذي يعد المحرك الرئيس للاستثمار حيث اعتبر أنصار هذا الرأي أن تفاوت الدخول هو مشكلة اجتماعية أكثر مما هي مشكلة اقتصادية، وتركوا حلها للوقت حيث اعتبروا أن تفاوت الدخول أمر طبيعي في بداية التنمية(محبوب، 1999م).

هذه الحجج التي كانت تتردد في الخمسينات والستينات من القرن العشرين، والتي عرفت باسم نظرية التساقط (Trickling–down theory) والتي كانت تعني بأن نتائج التنمية سوف تتساقط في النهاية بأيدي الفقراء واستمدت هذه النظرية قوتها من كتابات الاقتصادي الأمريكي سيمون كوزنتز، والذي نشر في أوائل الخمسينات إحصائيات أثبتت هذه النظرية من خلال تجارب الدول المتقدمة اقتصادياً، حيث أوضحت الإحصائيات كيف أن هذه الدول ازداد فيها سوء توزيع الدخل خلال المرحلة الأولى من التنمية ثم تحسن مع الوقت، وزادت المساواة أي بمعني تقلصت الفجوة بين الأغنياء والفقراء (السيد، 2015م).

لكن هذه الحجج تناست أن المحرك الأهم والأسلم للاستثمار هو الطلب على الاستهلاك، فهو دافع المنتجين للعمل والإنتاج. وبالتالي هو سبب التنمية وأداة قياسها، وأيضاً يؤخذ على هذه الفكرة حسب دراسة (محبوب، 1999م) كما يلي:

- ليس شرطاً أن يوجه الأغنياء أموالهم، ودخولهم للاستثمار، فقد توجه لشراء الذهب والعقارات أو للاستثمار في الخارج، أو لاستهلاك السلع الكمالية.
- كما أشرنا سابقاً فإن الفقراء هم المحرك الأهم للطلب على السلع الاستهلاكية، والتي تنتج محلياً مما يعني زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة.
- يوثر سوء توزيع الدخل على الجوانب الأساسية في التنمية كالمستوى التعليمي والصحي للفقراء مما يعني ضعف مؤشرات النمو في الدولة.

وخلال الأعوام ما بين عامي (1968–1975م) بدأ الأمر يتغير حيث علت الأصوات المنادية بضرورة الاهتمام بعدالة توزيع الدخل أو إعادة توزيعه، وعلت على أصوات اقتصرت على رفع معدلات التنمية، وقد ساعد على الأمر كتابات نادت بتقييم الدول المتخلفة على أساس ما يحدث للفقراء، وليس على أساس متوسط الدخل، كما أكد البنك الدولي على أهمية إعادة توزيع الدخل، وأضاف مؤشراً جديداً يتم على أساسه تقييم الدول في مجال التنمية، وهو يضم متوسط الدخل وتوزيع الدخل في آن واحد (أمين،2007م).

وترى الدراسة أن زيادة الدخل لا تتعارض مع هدف تحقيق عدالة توزيع الدخل حيث أن زيادة الدخل القومي تتطلب زيادة في الاستثمار والإنتاج أي زيادة في العمل، وهو ما يتطلب تشجيع العمل والاستثمار للجميع بما في ذلك العاطلين عن العمل من خلال تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة ومنح أصحابها إعفاءات ضريبية، وتقديم المساندة لهم إضافة إلى توفير صور التمويل المختلفة لأصحاب الأفكار الاستثمارية بما سيعود على المجتمع بالفائدة من خلال زيادة الاستثمار وخفض معدلات البطالة، وزيادة الناتج المحلي والدخل القومي وتقليل الفقر، إضافةً إلى أن تفعيل صور الضمان الاجتماعي سيعمل على زيادة الاستهلاك للفئات الفقيرة صاحبة الطلب الأكبر على السلع المحلية مما سيزيد من الطلب المحلي ومن ثم زيادة في الدخل.

2.4.4 إعادة توزيع الدخل في المدارس الفكرية الاقتصادية:

تطرقت المدارس الفكرية لفكرة إعادة توزيع الدخل بهدف تحقيق العدالة أو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وسوف توضح الدراسة موقف المدارس الفكرية الرئيسة من موضوع إعادة التوزيع أي الفكر الرأسمالي والفكر الاشتراكي والفكر الإسلامي.

أولاً- إعادة توزيع الدخل في الفكر الرأسمالي:

بالرغم من الأساس النظري الذي يقوم عليه المذهب الرأسمالي، والذي ينادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل كامل وترك الأمر للسوق إلا أن الواقع فرض وجوب التدخل لتحقيق إعادة التوزيع بسبب التفاوت الكبير في الدخول وقد ظهر هذا الأمر على يد جون ستيوارت ميل عام (1848م)، والذي نادي بالفصل بين الإنتاج والتوزيع، أي تمنع الدولة من التدخل بالإنتاج، ولكن يسمح لها بالتدخل لإيجاد المساواة الاجتماعية (الكبسى، 2010م).

وقد اتخذ الفكر الرأسمالي برعاية كينز وسائل لتحقيق إعادة التوزيع من خلال الإنفاق العام والضرائب، والذي هدف منه إلى علاج مشكلة انخفاض الطلب، وأيضاً البقاء على التفاوت الطبيعي غير المبالغ فيه، حيث رأى كينز بأن ادخار الأغنياء يسبب عرقلة النمو الاقتصادي، وهو ما تم ترجمته واقعياً من خلال الكساد الكبير عام (1929م)، ليكون كينز هنا قد بدأ بالرأسمالية مرحلة جديدة تسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إعادة التوزيع (نامق، 1978).

وقد استمر دور الدولة في التدخل بالنشاط الاقتصادي حتى سبعينات القرن العشرين مع ظهور المدرسة الكلاسيكية الجديدة حيث تزعم ميلتون فريدمان فكرة إلغاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بعد أن أرجع الركود الذي أصاب الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل

السبعينات لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وطالب فريدمان بوقف يد الدولة عن التدخل في الاقتصاد وترك السوق لقوى العرض والطلب، وأكد أن الوقت كفيل بحل أي مشكلة تواجه النشاط الاقتصادي، لتترك في الختام تلك الأفكار آثارها على الفكر الجديد أي الكلاسيكية الجديدة، والتي قامت على أساس وضع حد لتدخل الدولة في الاقتصاد، وخضوع السوق لقوي العرض والطلب وخصخصة المشاريع العامة (راشد، 2015م).

❖ **الآليات الخاصة بإعادة توزيع الدخل في الفكر الرأسمالي:**

لقد سبق وأشرنا إلى أن تدخل الدولة في النظام الرأسمالي لم يكن بناءً على أساس فكري وإنما شاءت الظروف والمستجدات لفرض دور للدولة لمعالجة إخفاقات الفكر الكلاسيكي، وكان دور الدولة في إعادة التوزيع يأتي من خلال التالي(العلى، 2001م):

- **آليات مالية:** والتي عبر عنها بالضرائب وتساهم في إعادة توزيع الدخل من خلال أخذها من الأغنياء للفقراء ويقول إن أفضل الوسائل لإعادة التوزيع الدخل هي الضرائب التصاعدية، المصحوبة بإجراءات اجتماعية كالتأمين الاجتماعي، والخدمات العامة نظراً لأن العبء الأكبر من تدخل الدولة سيكون على من ينتمون إلى شريحة الدخل الأكبر في الدولة كما ورد أيضاً في دراسة.
- **آليات مالية بطابع اجتماعي:** كالنفقات على التعليم والرعاية الصحية للمواطنين وإقامة مشاريع البنية التحتية والمياه والكهرباء، إضافةً لتدخلات أخرى كالضمان الاجتماعي والمساعدات المالية والإنفاق على العاطلين عن العمل ودعم بعض السلع الأساسية.
- **آليات قائمة على إصلاحات هيكلية:** وهي تقوم على إصلاح سياسات التعليم بهدف زيادة عدد الخريجين وسياسات خاصة بسوق العمل كرفع الحد الأدنى للأجور، إضافةً لتشجيع المنافسة بين المنتجين بهدف تحسين جودة الإنتاج، وتقليل الأسعار بما يعود بالفائدة على المستهلكين.
- **آليات نقدية:** من خلال هيكل أسعار الفائدة وإعطاء فرصة لمحدودي الدخل بالحصول على قروض لإقامة مشروعات صغيرة والحصول على دخل وعمل خاص بهم.

وبالرغم من هذه الوسائل والآليات إلا أن النظام الرأسمالي لم يتمكن من إعادة توزيع الدخول بشكل عادل ولا يزال عاجزاً عن تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية بالتزامن مع التطور والتنمية الاقتصادية، حيث إن تفاوت اتباع الوسائل السابقة بين الدول، ووفق سياسة كل حكومة

ووقوفها على دورها الاجتماعي أثر على التطبيق الحقيقي لتلك الآليات المتعلقة بإعادة توزيع الدخل (راشد، 2015م).

ثانياً- إعادة توزيع الدخل في الفكر الاشتراكي:

لابد هنا من السؤال، هل هناك حاجة لإعادة توزيع الدخل في المذهب الاشتراكي؟؟، وبالعودة للفكر الاشتراكي فإن إجابة السؤال هي لا حاجة للأمر كون إعادة التوزيع تتحقق مع توزيع الدخل الأولي نفسه حيث إن وسائل إعادة التوزيع هي جزء لا يتجزأ من التوزيع الأولي حيث إن الدولة هي المالكة لعوامل الإنتاج، وتعمل على أساس التخطيط الشامل حيث الأسعار محددة، وكذلك عوائد عوامل الإنتاج فيكون تدخل الدولة في مثل هذه الحالة عن طريق التوزيع الأولي، حيث إن القاعدة الأساسية للتوزيع في النظام الاشتراكي، من كل حسب عمله، ولكل حسب حاجته، فالدولة بما أنها محتكرة لعوامل الإنتاج، فهي التي تحدد الأرباح والأسعار والأجور(العلي، 2001م)، هذا الأمر هو من ناحية نظرية حيث تتضمن مبادئ الفكر الاشتراكي مبادئ متعلقة بإعادة التوزيع من خلال الحد من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وفرض ضرائب تصاعدية، وتأميم المشاريع المهمة والأساسية والنفقات التحويلية للفقراء والمحتاجين.

لكن مع كل هذا حدث تفاوت كبير في الدخول، وعدم عدالة في توزيع الدخل، ويرجع ذلك إلى أن الهدف الأساسي من إعادة توزيع الدخل في النظام الاشتراكي لم يكن لحفظ حق الفقراء وإعطائهم حقهم بل كان لعلاج التناقضات الرأسمالية حيث زاد الفقراء بؤساً و انهار الاتحاد السوفيتي عام (1991م) مما زاد الأمر سوءاً وأدخل العالم في نظام العولمة الجديد (الحوشي، 2000م).

ثالثاً- إعادة توزيع الدخل في الفكر الإسلامي:

- **آليات التوزيع الأولية في الاقتصاد الإسلامي:**

يقوم التوزيع في الإسلام على قاعدتين أساسيتين وهما العمل والإحسان، ويهدف الاقتصاد الإسلامي بشكل واضح ومباشر لتحقيق عدالة توزيع الدخل، وهو ما يتم التعبير عنه بشكل واضح من خلال محاور أو آليات التوزيع الخاص به وهي:

أ- آليات التوزيع القاعدي (الأساسي) في الاقتصاد الإسلامي:

حيث يتم توزيع الدخل بشكل أساسي في الإسلام من خلال التالي:

- **الميراث:** وهو الآلية الثانية التي يحصل فيها الفرد على دخل فقد حددت الشريعة الإسلامية كيفية توزيع إرث الميت، وعدم عودتها لفرد واحد فقط وحرم الإسلام وصية الوارث فيما يخالف الشرع بشأن توزيع الإرث، وهنا تنتقل ثورة المورث لعدة وارثين بما يعني توزيع ثروته لعدة أفراد.
- **حرمة الكسب غير المشروع:** حرم الإسلام كل كسب يأتي من ضرر يعود على فرد أو على مجموعة أو يضر بالصالح العام، لذلك حرم الاحتكار والمغالاة في الأسعار والغش والربا وأكل مال الغير (راشد، 2015م).
- **تسعير السلع والخدمات:** حيث هدف التسعير لوضع حد لجشع التجار وحفظ حقوق الفقراء.
- **الملكية الخاصة والعامة:** سمح الإسلام بالملكية الخاصة بل واعتبرها حافزاً للعمل والإنتاج وقد حث المسلمين على عمارة الأرض كون الإنسان خليفة الله في الأرض، وعمارة الأرض عبادة لله عز وجل ومن هنا كان العمل والإنتاج ليس وسيلة لكسب الرزق فقط بل طاعة لرب السماوات والأرض، كما سمح الإسلام بالملكية العامة وذلك لضمان تقديم الخدمات العامة مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة وأيضاً لتوفير الضمان الاجتماعي للمحتاجين في الدولة الإسلامية (عبد الباقي، 2011م).

ب- آليات التوزيع العملي (الوظيفي) في الإسلام:

- **العمل:** حيث لا دخل في الإسلام إلا من خلال بذل مجهود والقيام بعمل، والحصول على أجر مقابله وأوصى الإسلام بحفظ حقوق العمال وإعطائهم أجورهم قبل أن يجف عرقهم.
- **رأس المال:** والذي يحصل على أرباح جراء مساهمته في العملية الإنتاجية بشرط أن يكون العمل بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والمصلحة العامة ولا يحتوى على غرر.
- **الأرض:** حيث يتحدد عائد الأرض حسب مشاركتها في العملية الإنتاجية سواءً أكان بربح أم أجر.

❖ **آليات إعادة التوزيع في الاقتصاد الإسلامي:**

سبق الدين الإسلامي كافة النظم الفكرية باتخاذ إجراءات إعادة توزيع الدخل، ولم تكن محل خلاف بل جاء الأمر ضمن العقيدة الإسلامية في القرآن والسنة، وإحدى وسائله تأتي ضمن أركان الإسلام الخمسة، كما أن إعادة توزيع الدخل لم يكن أمراً فرضته الظروف ومستجدات

تطبيق النظام كما حدث مع النظام الرأسمالي ولم يكن أيضاً ردة فعل أو إجراء مناقض لفكر قائم كما حدث مع الاشتراكية، بل هو جزء أصيل في العقيدة والفكر والتطبيق الإسلامي.

وتختلف وسائل إعادة توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي وفقاً لطبيعتها حي تتلخص في ثلاثة آليات وهي:

1- **آليات مالية منتظمة:** حيث تتمتع بالديمومة كونها أمراً إلزامياً في العقيدة الإسلامية وتضم التالي:

- **العشور** : وهي ما تماثل الضرائب الجمركية في الوقت الحالي، وتحدد تلك الضريبة وفقاً للمصلحة العامة، وهي مورد مالي دائم نظراً لارتباطه بالتجارة (راشد، 2015م).
- **الزكاة:** الركن الثالث من أركان الاسلام، وهي المورد المالي الأكبر والأهم في الدولة الإسلامية والكفيل بحل مشكلة الطبقية وسوء توزيع الدخل. ومن الأدلة على وجوب الزكاة قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ [البقرة:277].

وللزكاة أهداف اجتماعية وأخلاقية واقتصادية، فالهدف الأخلاقي يتمثل في تطهير الأموال أما الاجتماعي في إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وتوزع على ثمانية فئات، أما الهدف الاقتصادي فيتمثل في محاربة الاكتناز وتشجيع العمل والاستثمار وتنمية المال حتي لا تأكله الزكاة بما يعود بالنفع على الاقتصاد (عبدالباقي، 2011م)، كما إن إعطاء الفقراء بما يضمن كفايتهم كفيل بحثهم على الاستثمار والعمل والإنتاج، وبالتالي دخولهم سوق العمل والإنتاج. والزكاة تصرف دائم تدفع سنوياً بنسبة من مال المسلم وتصرف الزكاة حسب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [التوبة: 60] ومما لا شك فيه بأن ثروات المسلمين في المصارف لو أخذت منها الزكاة بشكل سليم لكانت كفيلة بالقضاء على الفقر في العالم الإسلامي.

2- **آليات مالية غير المنتظمة:** أي الموارد المالية التي لا تتصف بالديمومة وإنما تفرض بشكل غير دائم بناءً على ما تطلبه الظروف الاستثنائية التي قد تحل بالدولة الإسلامية وتتمثل تلك الموارد في كل من الفيء والجزية والخراج وخمس الغنائم، هذه الموارد ليس لها

مكان اليوم وإنما كانت في الدولة الإسلامية القديمة بمثابة مورد مهم لبيت مال المسلمين(العلى،2001م).

3- **آليات مالية شبه المنتظمة:** تأخذ تلك الآليات صفة التطوع والاختيار أي أنها ليست إلزامية، وتتمثل تلك الموارد بالصدقات والقرض الحسن والنذور والكفارات والهبات (راشد،2015م)، مما لاشك فيه بأن هذه الآليات لو تم تنفيذها بشكل سليم وبنية مخلصة من القائمين على مؤسسات الدولة والأثرياء فهي كفيلة بالقضاء على الفروقات الطبقية، وإزالة الفروق الكبيرة بين الطبقات في المجتمع.

ومما سبق ترى الدراسة بأن الاهتمام بتوزيع الدخل أمر طبيعي وبديهي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة وأن التنمية تقوم على الإنسان قبل كل شيء ولا يمكننا الحديث عن إنجاز حقيقي عند زيادة الإنتاج المحلي للدولة وزيادة المستثمرين، ورؤوس الأموال والدولة يعيش غالبية سكانها في فقر وبطالة وتفاوت في توزيع الدخل، إذ أن إعادة توزيع الدخل أمر مهم وخطوة كبيرة في طريق التنمية الاقتصادية.

2.4.5 محددات عدالة توزيع الدخل القومي:

تختلف العوامل التي تلعب دوراً في توزيع الدخل القومي والتي تكون غالباً السبب الواضح في تحقيق عدالة أو تفاوت توزيع الدخل في الدولة، وتختلف تصنيفات تلك العوامل بين ما هو اجتماعي واقتصادي وثقافي لتكون تلك العوامل بمجملها سبباً لشكل توزيع الدخل في الدولة، علما بأن المحددات ودرجة قوتها تختلف من دولة لأخري وفقاً لقوة هذا المحدد، ودرجة تأثيره في دولة ما عن أخرى، وهي كما يلي:

1- **المحددات الاقتصادية:**

وهي تندرج ضمن التالي(Rufus,2012):

1.1 **البطالة:** فكلما زادت نسبة البطالة زاد الفقر ومن ثم زاد التفاوت في توزيع الدخل وقلت العدالة التوزيعية.

1.2 **التضخم:** حيث إن انخفاض قيمة العملة الشرائية يترك أثره الواضح على الطبقات ذات الدخل المنخفض، والتي تزاد فقراً حيث يتأثر الفقراء أكثر من الأغنياء مما يزيد من التفاوت وقلة العدالة بين الطبقات.

1.3 **مدفوعات الضمان الاجتماعي:** حيث إن التحويلات التي توجها الدولة لأصحاب الدخول المنخفضة والفقراء تلعب دوراً في تقليل التفاوت بين الطبقات في توزيع الدخل.

1.4 **التفاوت في توزيع الثروة ووسائل الإنتاج:** حيث إن الثروة ووسائل الإنتاج من المصادر الهامة للدخل، وبالتالي فإن التفاوت في توزيعهما يؤدي إلى التفاوت في توزيع الدخل، وبالتالي فإن الأجر الشهري ونصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي يعد من العوامل المحددة لتوزيع الدخل القومي.

1.5 **السياسات المالية والاقتصادية:** فكلما كانت السياسات المالية في صالح الفئة الأكبر في المجتمع كلما زادت العدالة التوزيعية وقل التفاوت في توزيع الدخل.

2- المحددات الاجتماعية والثقافية:

والتي تلعب دوراً في تحقيق عدالة أو تفاوت توزيع الدخل في الدولة، فمثلاً الموهبة والذكاء واختلاف القدرات لها دور مهم في اختلاف توزيع الدخل بين الأفراد، وكذلك فإن ارتفاع المستوى التعليمي والحصول على شهادات يلعب دوراً في انخفاض تفاوت توزيع الدخل في الدولة، كذلك طبيعية الطبقات داخل المجتمع، ونوعها فانقسام المجتمعي إلى ريفي وحضري يلعب دوراً في اختلاف توزيع الدخل لذلك نجد أن الدول المنخفضة الدخل غالباً ما تكون دول زراعية وفي حال التحقت بالتقدم والتنمية الاقتصادية قل التفاوت في توزيع الدخل لما يترتب على التقدم من تحسين مستوى التعليم والقدرات المهنية، وبالتالي الأجور والخدمات التعليمية والصحية، وأيضاً قد يلعب نوع النظام في الدولة ملكي أو جمهوري دوراً في توزيع الدخل القومي(أحمد، 2010م).

3- العوامل الديمغرافية:

يعد العامل السكاني مؤشراً مهماً في توزيع الدخل، فكلما زاد عدد السكان زاد معها عبء تحقيق العدالة التوزيعية في الدخل حيث إن زيادة السكان تتطلب في البداية توفير خدمات تعليم وصحة للسكان من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية فيزيد عبء الحكومات، كما أن مدفوعات الضمان الاجتماعي تكون أقل فاعلية في الدول ذات الكثافة السكانية العالية والمنخفضة الدخل، ومما لا شك فيه أن زيادة عدد السكان يؤثر على مستوى الأجور حيث تنخفض نتيجة المنافسة الواسعة على العمل (سكيك، 2015م).

وترى الدراسة أن أهمية العنصر السكاني في توزيع الدخل تأتي من واقع أن مؤشر متوسط دخل الفرد، والذي يعبر عن الرفاهية الاقتصادية ما هو إلا ناتج قسمة الدخل القومي على عدد السكان في الدولة، فكلما زاد عدد السكان انخفض متوسط دخل الفرد.

2.4.6 طرق قياس عدالة توزيع الدخل:

لقد ازداد الاهتمام بقياس التفاوت في توزيع الدخل في السنوات الأخيرة بعد أن ظهر أن النمو الاقتصادي الذي شهدته دول العالم وبخاصة الدول النامية يصاحبه زيادة في التفاوت في توزيع الدخول مما يستدعي مراقبة توزيع الدخل القومي من أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الدخول بما يضمن زيادة العدالة التوزيعية وغياب التفاوت الشديد فيه على الأقل.

وقد طور علماء الاقتصاد العديد من المؤشرات لقياس عدالة توزيع الدخل كمعامل الاختلاف، معامل شامبرنون، معامل لوغريتمات التباين، متوسط الانحراف النسبي والتباين، وأهم هذه المقاييس كما يلي (Lee and Kim, 2013) :

1- منحنى لورنز Lorenz Curve .

2- معامل جيني Gini Coefficient .

3- معامل كوزنتز Kuznets Coefficient .

وسيتم عرض المؤشرات السابقة كالتالى:

1- منحنى لورنز: (Lorenz Curve)

تم استخدام منحني لورنز لأول مرة من قبل الإحصائي الأمريكي (M.O.Lorenz)، وذلك عام (1950م)، وهو يعد حالياً من أكثر الأشكال البيانية استخداماً للتعبير عن حجم التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة والتعرف إلى مدى عدالة توزيع الدخول، وهو شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الدخول أو الإنفاق من خلال وصف الفجوة بين خط المساواة المطلق في توزيع الإنفاق ومنحنى التوزيع الواقعي، أي يقيس التفاوت أو درجة عدم المساواة في توزيع دخول الأسر. ويوضح هذا المنحنى العلاقة بين التراكم النسبي للأسر أو الأفراد والتراكم النسبي لدخولها أو إنفاقها، وتمثل الإحداثيات الأفقية التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لعدد الأسر المقابلة للفئات الدخليه، أما الإحداثيات الرأسية فتمثل التكرار المتجمع الصاعد للنسب المئوية لمجموع الدخول المحققة ضمن تلك الفئات (الحنيطي،2005م).

ويوضح منحنى لورنز أعداد مستلمي الدخل بنسبة مئوية تراكمية فهو يوضح العلاقة الكمية بين النسبة المئوية لمستلمي الدخل وبين النسبة المئوية للدخل الكلي، والذي يحصل عليه سكان الدولة بشكل سنوي. ويستخدم منحنى لورنز للتعبير عن عدالة توزيع الدخول من جهة، إضافةً إلى ارتباطه بعدد كبير من مقاييس اللامساواة (التفاوت) المشتقة عنه، وبشكل خاص معامل جيني ومعامل الاختلاف ومعامل كوزنتز(أحمد،2010م) إذا وقع منحنى لورنز على خط المساواة أو خط التوزيع (Guide Line) فإن هذا يعني أن المساواة في توزيع الدخل تكون

تامة. وكلما اقترب منحنى لورنز من خط المساواة كلما كان التوزيع أكثر عدالة، أما عندما لا يقع التوزيع على هذا الخط بل على منحنى أسفل منه فإن هذا المنحنى هو منحنى لورنز الذي يمثل عدالة التوزيع، بمعنى أنه كلما اتسعت الفجوة بين منحنى لورنز وخط المساواة كلما زادت حالة تفاوت الدخل أو (عدم عدالة التوزيع) والعكس صحيح **شكل (2.1)**:

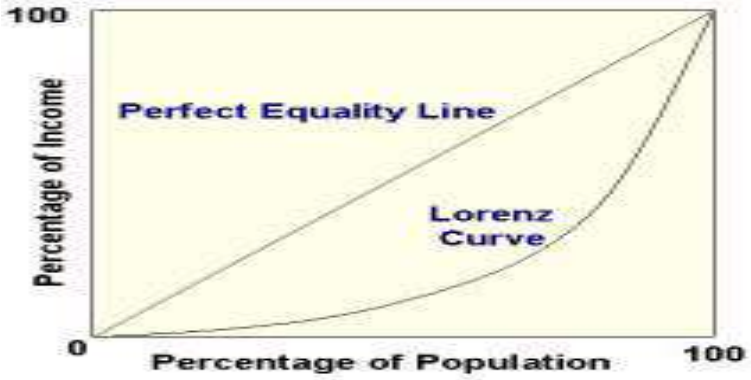

شكل (2.1): منحنى لورنز للتفاوت في توزيع الدخل

(**المصدر**: عمر، 1966م، ص 74)

2- معامل جيني: (Gini Coefficient):

يعد معامل جيني المعتمد على منحنى لورنز أكثر مؤشرات قياس عدم عدالة توزيع الدخل استخداماً نظراً لسهولة حسابه، ووضوح فكرته فهو أداة القياس الرياضي لعدالة توزيع الدخل، وقد قام بحسابها لأول مرة عالم الرياضيات الايطالي (Gini)، ويمثل هذا المؤشر المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط المساواة (خط 45) مقسومة على مساحة الكلية تحت خط المساواة (Guide Line) أي المساحة المحصورة بين خط 45 ومنحني لورنز ، فهو المساحة الكلية تحت خط 45 درجة (أحمد،2010م)، وتتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر، وهي في حالة عدالة توزيع الدخل التام وغياب التفاوت وبين الواحد الصحيح، وذلك في حال الغياب التام لعدالة توزيع الدخل، وبالتالي كلما اقترب معامل جيني من الواحد الصحيح: (أي كلما زادت قيمة معامل جيني) زادت درجة التفاوت (غياب العدالة) في توزيع الدخل (الحنيطي، 2005م)، وبالإمكان حساب معامل جيني من خلال الصيغة الرياضية التالية (سكيك، 2015م):

$$G= 1- 1/10000\ \Sigma(Si+S-1)\ Wi$$

حيث إن:

- G= معامل جيني.
- Si= التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة اللاحقة.
- S-1= التكرار النسبي التراكمي للدخل للفئة السابقة.
- Wi=التكرار النسبي لفئات الأسر .

ويتم التعبير عن معامل جيني بيانياً بالمعادلة التالية (أحمد،2010):

$$\text{منحنى جيني} = \frac{\text{المساحة المحصورة بين منحنى لورينز وخط المساواة}}{\text{المساحة الإجمالية تحت خط المساواة}}$$

وعليه كلما ارتفعت قيمة البسط ارتفع معامل جيني، وبالتالي زاد التفاوت (عدم العدالة) في توزيع الدخل.

3- معامل كوزنتز :(Kuznets Coefficient)

تم ابتكار هذا المؤشر من قبل الاقتصادي (Kuznets)، وذلك لقياس التفاوت في توزيع الدخول حيث يستخدم هذا المقياس في حالة بيانات الدخل المبوبة كالتصنيف حسب توزيع الأسر أو حسب توزيع الأفراد، أي عند تقسيم السكان لعدة فئات دخليه متساوية من حيث نسبة الأفراد في كل فئة دخليه مثلاً كتقسيم الفئات إلى عشر فئات متساوية، وتتراوح قيمة كوزنتز بين الصفر، وذلك في حالة العدالة التامة وبين الواحد الصحيح، وذلك في حالة الغياب التام للعدالة في توزيع الدخل (سكيك،2015م)، كما أن معامل كوزنتز يشبه معامل جيني من حيث مدى قيمته، ولكن يجب الإشارة إلى أن قيمة المعاملين المذكورين لا تكون عادة متساوية بالنسبة للبيانات نفسها، ويشار إلى أنه عندما يكون توزيع الدخل متساوياً تماماً حيث يكون قيمة معامل كوزنتز صفر فإن كل فئة عشرية تحصل على 10 % من الدخل، لأن كل فئة عشرية تحصل على 10% من الأسر (أحمد، 2010م)، ويتم التعبير عن معامل كوزنتز رياضياً بالصيغة التالية (الحنيطي، 2005م):

$$K = \frac{\sum_{i=1}^{n} |d_i - 10|}{180}$$

K = معامل كوزنتز

di = النسبة المئوية للدخل الذي تتلقاه الفئة العشرية (i) .

di−10 = القيمة المطلقة للفروق بين النسبة المئوية للأفراد والنسبة المئوية للدخل الفردي الذي تتلقاه الفئة الدخليه (i) .

n = عدد الفئات الدخليه وتساوى 10 .

2.5 الخلاصة:

تعرض هذا الفصل إلى أهمية الدخل القومي باعتباره مؤشراً مهماً لعدالة توزيع الدخل في الدولة ومقياساً للرفاهية، وقد تطرق الفصل للمدارس الفكرية في الاقتصاد حيث تبين خلاله أن الفكر الرأسمالي لم يقم على مبدأ عدالة توزيع الدخل أو حفظ حقوق الفقراء وأن إعادة توزيع الدخل جاءت من منطلق علاج مشاكل انخفاض الطلب والكساد، كما أن الفكر الاشتراكي لم يحقق عدالة توزيع الدخل التي تحدث عنها خاصة، وأن فكرة العدالة جاءت من منطلق معارضة الفكر الرأسمالي فقط، في حين قام النظام الاقتصادي الإسلامي بمراعاة عدالة التوزيع خلال التوزيع الأولى وإعادة التوزيع لضمان حفظ حقوق الفقراء والحياة الكريمة للجميع.

وتطرق الفصل كذلك للعوامل المؤثرة على عدالة توزيع الدخل في الدراسات الاقتصادية كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية وقدم شرحاً للمؤشرات المستخدمة في توضيح عدالة توزيع الدخل ومنها معامل جيني ومنحنى لورنز.

الفصل الثالث

حالة الدخل وتوزيعه في الوطن العربي

مقدمة:

سيتطرق الفصل الحالي إلى قضايا ذات صلة بحالة الدخل وتوزيعه في الوطن العربي، حيث سيتم التطرق لأسباب التفاوت بين الدخول في الوطن العربي من خلال مجموعة من الظواهر الاقتصادية والعوامل والتي تؤثر على عجلة النمو الاقتصادي للدول العربية، إضافة لشرح محددات عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي، والتي ستؤثر على تحقيق العدالة في توزيع الدخل لتلك البلدان.

ومن المعروف أن مؤشرات الدخل القومي هي محط اهتمام الخبراء الاقتصاديين لمعرفة مقدار التراجع والنموِّ لدولة، لأنها توضح طبيعة النشاط الاقتصادي لتلك الدولة، كما يتم الاستعانة بتلك المؤشرات حين المقارنة بين الدول من حيث توسعها ونموها الاقتصادي ولمعرفة ترتيب الدول اقتصادياً في كل فترة زمنية معينة، ولا يقتصر الأمر على ذلك حيث أن مؤشرات الدخل القومي هي أسلوب لتقييم الأداء الاقتصادي فيه تستعين الدولة في وضع سياستها واستراتيجياتها الاقتصادية المستقبلية لمعالجة بعض المشاكل والتي يعاني منها الاقتصاد القومي لتلك الدولة.

3.1.1 الظواهر المؤثرة على اقتصاديات الدول العربية:

وحين المفاضلة بين اقتصاديات الدول في القوة والضعف، والنمو والركود، أو المقارنة بين الدخل القومي لدولة مرتفعة الدخول عن دولة تقابلها منخفضة الدخول، فإن ذلك يتم من خلال مجموعة من الظواهر وهي بطبيعتها مكملة لبعضها البعض.

1- الموارد الاقتصادية :

تعرف الموارد الاقتصادية بأنها المواد المادية والخدمات المتاحة للأفراد وللأنشطة التجارية لإنتاج منتج نهائي له قميه وقابل للتداول والاستخدام (شعبان، 2010م).

وتتضمن الموارد الاقتصادية بشكل أساسي إلى ثلاثة موارد فرعية ومكملة لبعضها البعض لتحقيق النمو الاقتصادي كما يلي (Mengr,2007) :

أولاً- الأرض:

حيث الأرض تعتبر مورداً اقتصادياً مهماً، وتكمن المفارقة بين الدول القوية اقتصادياً والضعيفة منها من حيث وفرة وكثرة وتعددية الموارد الطبيعية من جانب، وحسن استغلالها بأقل التكاليف من جانب آخر.

ثانياً- القوى العاملة:

والذي يعتبر مورد اقتصادي مرن، حيث إن قدرة القوى العاملة على العمل في مناطق مختلفة من الدولة لإنتاج السلع أو الخدمات الاستهلاكية، والتعامل مع كافة الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث إن النمو الاقتصادي مرهون بمدى كفاءة ومرونة رأس المال البشري.

ثالثاً- رأس المال:

ويتمثل هذا النوع من الموارد الاقتصادية بالموارد النقدية والأصول المادية، ويعتبر رأس المال عنصراً من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

2- الإنتاجية:

ينظر الاقتصاديون إلى الإنتاجية على أنها من أحد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة في أي بلد، وتعرف بأنها الاستخدام الأكفأ والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة المتمثلة في القوى العاملة، والمواد الأولية، والطاقة الإنتاجية للمكائن والمعدات، لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة مع الاهتمام بالتطور الصناعي (Jorgenson, 1991).

3- التقدم التكنولوجي:

والذي يساعد على رفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية، كما أن التكنولوجيا بحد ذاتها اليوم أصبحت مورداً مهماً للاقتصاد وتطور الدولة.

4- دور المنظم: والذي يعتبر مفتاح التنمية ووسيلة تحريك ونجاح عملية التنمية.

5-الظروف السياسة والأمنية للدولة:

إن الدول المتطورة اقتصادياً وأيضاً الدول المتسارعة في النمو تتسم بالاستقرار السياسي والأمني، وهذا ما ينعكس على الدخل القومي ونصيب الفرد من الدخل القومي بشكل إيجابي، وفي غياب هذين العنصرين فإن النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي يغيب بغض النظر عما تحمله تلك الدول من مميزات نسبية أو تنافسية أو موارد طبيعية (البدر،2012م)، وامتداد ذلك يأتي من خلال الحديث عن الأبعاد الاستثمارية لعوامل الاستقرار السياسي، وحين نقول الأبعاد الاستثمارية فإن المرجعية هي أن الاستقرار السياسي يعد من أهم عوامل اتخاذ قرار الاستثمار المحلي والأجنبي فيما يعرف بالتحليل الاستثماري أو ما يعرف

بـ PEST analysis ، وهو اختصار للتحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي (Political, Econmic,Social-Culture, and Technological Analysis) حيث إنه عند الحديث عن بيئة استثمار مستقرة ومناسبة وصحية لأى دولة تساعد على بناء الاستثمار دون الخوف من أحداث سياسية تقلق منام المستثمرين، وهذا التحليل موثق في جميع دراسات الاستثمار بجميع أشكالها.(Aisen and Veiga , 2011).

- **الدخل القومي في الوطن العربي:**

يبلغ عدد الدول العربيّة اثنتين وعشرين دولة تتوزّع بين قارتي آسيا وأفريقيا ، فدُول قارة آسيا وهي إثنتا عشرة دولة وهم (فلسطين، والأردن، ولبنان، وسوريا، والعراق، والكويت، وقطر، والإمارات، والبحرين، وعمان، واليمن، والسعودية)، أما دُول قارة أفريقيا وهي عشرة دول وهم (مصر، وليبا، والسودان، والجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، وجيبوتي، والصومال، وجزر القمر)، وفي والواقع وكما هو معلن من خلال مؤشرات البنك الدولي حتى تاريخ (2014م) بأن هنالك تفاوتاً في الدخل القومي لكل دولة، فهنالك من الدول العربية دخلهم القومي مرتفع مقارنة بدول عربية أخرى، ولكن التفاوت بالدخل القومي يقارنه تفاوتاً واختلافاً بنصيب الفرد من الدخل القومي نظراً لتفاوت عدد السكان في الدول العربية (البنك الدولي، التقرير السنوى، 2014م)، حيث الدول العربية الأكثر دخولاً كما هو موضح في جدل رقم (3.1) وهي: (السعودية ثم الإمارات ثم مصر ثم العراق)، ومن الملاحظ من خلال السلاسل الزمنية بأن التغير في الدخل القومي لتلك الدول في تزايد، ويرجع السبب بأن تلك الدول المذكورة لها من الموارد الاقتصادية كالموارد الطبيعية مثل النفط والثروة المائية، كما أن بعضاً منها تحظى باستقرار سياسي وأمني كدولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أن بعضاً منها تواجه تقلبات سياسية كمصر والعراق، أما الدول الأقل دخولاً فهي (فلسطين، موريتينا، وجزر القمر)، ويرجع السبب إلى ندرة الموارد الاقتصادية وضعف الإنتاجية (الصناعات الضخمة)، وعدم الاستقرار السياسي مثل دولة فلسطين .

جدول (3.1): الدخل القومي في الدول العربية بالمليار دولار الأمريكي

الترتيب	الدول	2011	2012	2013	2014
1	المملكة العربية السعودية	588,629	698,772	759,270	819,769
2	الإمارات العربية المتحدة	307,939	359,303	392,738	405,225
3	جمهورية مصر العربية	216,759	244,345	266,171	287,682
4	العراق	152,577	201,083	233,019	227,342
5	الجزائر	168,576	194,515	210,536	213,783
6	قطر	136,914	161,929	187,449	200,262
7	الكويت	138,842	169,624	187,083	185,026
8	المغرب	98,501	99,131	104,694	105,830
9	عمان	55,050	66,559	75,329	77,700
10	السودان	59,585	62,113	64,286	67,285
11	ليبيا	29,324	68,246	65,948	48,973
12	تونس	42,683	44,386	45,719	46,537
13	لبنان	39,802,505,005	41,797	43,192	45,599
14	الجمهورية اليمنية	25,586,860,474	29,364	33,318	37,272
15	الأردن	27,000	29,419	31,920	34,069
16	البحرين	23,329	25,958	28,424	30,890
17	الضفة الغربية وقطاع غزة	10,055	12,417	12,746	13,132
18	موريتانيا	4,430	4,873	5,135	5,033
19	جزر القمر	550,975 مليون	565,557 مليون	595,295 مليون	605,445 مليون
20	الصومال	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
21	جيبوتي	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
22	سوريا	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح

(**المصدر**: البنك الدولي، مؤشرات الدخل القومي، 2014)

وبالاطلاع على الجدول (3.1) حيث يعتبر منطقياً في بعض من الدول كدولة الإمارات والسعودية ارتفاع حجم الدخل القومي الإجمالي لها، بسبب قدرتها على استخدام الموارد الاقتصادية (النفط) وتمتعها بالكفاءة الإنتاجية، واتساع نشاطها التجاري الدولي بالإضافة الى نسبية الاستقرار السياسي والأمني، أما الدول الأكثر انخفاضاً في حجم الدخل القومي وهم (فلسطين ، اليمن ، جزر القمر ، والسودان) حيث إن واقع الرفاه في تلك الدول ضعيف ويعود السبب إلى قلة استخدام الموارد الاقتصادية كالسودان، على الرغم من أن السودان لها الثروات الطبيعية، ولكنها غير مستغلة، بالإضافة لأن تلك الدول الضعيفة لا تحظى باستقرار سياسي

كفلسطين والسودان واليمن نظراً لكثرة الحروب والنزاعات السياسية فيها مما يقلل من عجلة النمو الاقتصادي بها .

وعلى الرغم من أن بعض الدول تمتلك ثروات قومية كالنفط والبترول والمعادن وغيرها من الثروات مما يزيد من الدخل القومي الكلى ونصيب الفرد منه، إلا أن هذا الأمر ليس قاعدة مطلقة، حيث إن هنالك دولاً تمتلك ثروات قومية هائلة، لكن نصيب الفرد من الدخل القومي منخفض مقارنة بالدخل القومي الكلي، ويعود السبب في ذلك إلى تفاوت عدد السكان في الدول، ومن خلال الجدول (3.2) والذي يوضح تسلسل الدول وفقاً لنصيب الفرد من الدخل القومي وهو أحد مؤشرات الثراء أو الرفاه في الدول.

جدول (3.2): نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول العربية بالألف دولار

الترتيب	البلد	2011	2012	2013	2014
1	قطر	71,850	80,340	89,210	92,200
2	الكويت	42,860	49,600	52,060	49,300
3	الإمارات العربية المتحدة	35,250	40,130	43,440	44,600
4	المملكة العربية السعودية	20,450	23,690	25,140	26,590
5	البحرين	17,860	19,470	21,060	22,650
6	عمان	17,150	18,770	19,280	18,340
7	لبنان	9,070	9,410	9,610	10,030
8	ليبيا	4,660	10,860	10,520	7,820
9	العراق	4,800	6,130	6,900	6,530
10	الجزائر	4,590	5,200	5,510	5,490
11	الأردن	4,370	4,660	4,940	5,160
12	تونس	4,000	4,120	4,200	4,230
13	جمهورية مصر العربية	2,590	2,850	3,040	3,210
14	المغرب	2,980	2,960	3,080	3,070
15	الضفة الغربية وقطاع غزة	2,560	3,070	3,060	3,060
16	السودان	1,410	1,650	1,670	1,710
17	الجمهورية اليمنية	1,060	1,180	1,300	1,420
18	موريتانيا	1,200	1,290	1,330	1,270
19	جزر القمر	770	770	790	790
20	جيبوتي	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
21	سوريا	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح
22	الصومال	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح

(المصدر: البنك الدولي، مؤشرات نصيب الفرد من الدخل القومي، 2014).

وعلى الرغم من أن مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي هو مؤشر اقتصادي يقيس الثروة والرفاه في الدول، إلا أنه يبقى ضعيفاً من وجهة نظر الدراسة، ويعود السبب لذلك بأن هذا المقياس ما هو إلا متوسط قيم بناءً على عدد السكان ولا يأخذ بالحسبان ما إذا كان جزءاً من السكان هم فقراء أم أغنياء، أي أنه لا يقيس عدالة توزيع الدخل في تلك البلدان.

3.1.2 العوامل المؤثرة على عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي:

تختلف الدول العربية فيما بينها من حيث مستوى المعيشة وحالة الرفاهية والغني والفقر، كما تختلف في توفر الموارد الطبيعية وطبيعية الظروف المناخية والاجتماعية والسياسية إلا أن الدول العربية جميعها تتفق في كونها لازالت تصنف ضمن الدول النامية بالرغم من امتلاك بعضها لثروات طبيعية وموارد تؤهلها لتكون من الدول المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً.

وفيما يتعلق بعدالة توزيع الدخل في الوطن العربي يعتبر وضع الدول العربية أفضل من مجموعات الدول النامية الأخرى كدول أمريكا اللاتينية ومجموعة أفريقيا جنوب الصحراء حيث بلغ معامل جيني للدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة ما نسبته في المتوسط (34.3) بتحسن طفيف عن تسعينات الألفية الثانية حيث كان معامل جيني للدول العربية (34.7) وعلى الرغم من أن معامل جيني في الدول العربية أفضل من العديد من الدول النامية إلا أن التفاوت في توزيع الدخل وفق ما يرى (عبد القادر وآخرون، 2013م) سوف يتزايد في السنوات القادمة، كما أن مظاهر الفقر وسوء توزيع الدخل تظهر بوضوح من خلال انتشار الأحياء العشوائية وبنفس الوقت تنتشر مظاهر الترف والبذخ في غالية الدول العربية، (صندوق النقد العربي، التقرير العربي للأهداف الإنمائية الألفية لعام، 2015م).

وتختلف الدول فيما بينها من حيث عدالة توزيع الدخل نتيجة لعدد من المحددات، والتي تساعد في زيادة التفاوت في توزيع الدخل أو تحقيق العدالة في توزيع الدخل، ومن بين تلك المحددات:

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

ومن خلال معجم المصطلحات الإحصائية المعد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مؤشر يقيس إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية من خلال المخرجات من السلع والخدمات للاستعمال النهائي التي ينتجها اقتصاد ما بواسطة المقيمين وغير المقيمين من سكانه (عوامل الإنتاج المحلية)، وبغض النظر عن توزيع هذا الإنتاج محلياً أو خارجياً خلال فترة زمنية محددة ولا يشمل الحسومات على

خفض قيمة استهلاك رأس المال الثابت أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصلحات الإحصائية،2016م).

ويدل مؤشر الناتج المحلى الإجمالي على حجم النمو الاقتصادي، والذي تساعد زيادته على تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتختلف العلاقة بين درجة المساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي وفقاً لظروف كل دولة، ودرجة اهتمامها بعدالة توزيع الدخل بجانب تحقيق النمو الاقتصادي، وقد رأت غالبية الدراسات بأنه في بداية النمو الاقتصادي تزداد عدم المساواة في توزيع الدخل، ولكن مع الوقت وزيادة النشاط الاقتصادي تزداد درجة المساواة في توزيع الدخل بشكل كبير إضافةً لدور عدالة توزيع الدخل في تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي خاصة، وأن عدالة التوزيع تعطي مؤشرات باستقرار المجتمع مما يزيد من فرص الاستثمار (السيد، 2015م).

وترى الدراسة بأن النمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية في الدولة يساهم بشكل مباشر وغير المباشر في تحقيق عدالة توزيع الدخل حيث إنه كلما زاد الناتج المحلي تحسنت عدالة توزيع الدخل، وذلك من خلال خلق فرص عمل وزيادة أرباح المنتجين وزيادة إيرادات الحكومة والتي تترجم إلي نفقات مباشرة عبر المساعدات أو غير المباشرة من خلال الخدمات العامة التي تقدم للمواطنين إلا أن التحسن كما تري الدراسة يكون نسبياً وفقاً لظروف كل دولة .

فعلي سبيل المثال بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي في تونس عام (2014م) حوالى 4,420.7$ أما في الجزائر فقد بلغ نصيب الفرد ما قيمته 5,484.1 $ وفي قطر الدولة القوية اقتصادياً فقد وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 43,962.7 (البنك الدولي، مؤشرات الناتج المحلي، 2014م) في حين وصل معامل جيني للعام نفسه في تونس ما قيمته 40 أما في الجزائر فقد وصل إلى 35.33 وفي قطر وصل إلى 41.10 (عبدالحى،2014م).

ونلاحظ في الدول مثل تونس والجزائر مدى العلاقة بين ارتفاع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معامل جيني، فالاختلاف بين الدول في معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي انعكس على معامل جيني، أما في دولة قطر فقد اختلف الأمر حيث إنه على الرغم من الارتفاع الكبير في نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي إلا أن معامل جيني لها كان مرتفعاً أيضاً على الرغم من أن دولة قطر أعلى الدول في مستوى الدخل القومي والنمو الاقتصادي ومستوى المعيشة، ولكن يبرر ارتفاع معامل جيني في قطر بعدة أسباب منها وجود عمالة وافدة في قطر تعيش بمستوى حياة أقل ورواتب أقل من المواطنين في الدولة، ويشار إلى

أن هناك تبايناً في توزيع الدخل في قطر على مستوى السكان ككل (مواطنين ووافدين) كما أن درجة اللامساواة أكبر بين الطبقات الفقيرة من المواطنين، أما في حالة الوافدين فإن معدل اللامساواة أكبر بين الفئات مرتفعة الدخل (المريخى،2009م).

2- مدفوعات الضمان الاجتماعي:

ويقصد بها الإعانات والمساعدات النقدية والعينية والتي تقدم للمواطنين لضمان الحماية لهم من عدة أمور وهي الافتقار إلى الدخل المتأتي من العمل أو عدم كفايته، الافتقار إلى سبل الرعاية الصحية أو عدم القدرة على تحمل أعبائها، عدم كفاية الدعم الأسري وبخاصة للأطفال والمعاقين والفقر العام(مكتب العمل الدولى، الضمان الاجتماعي،2011م).

والضمان الاجتماعي هو حق من حقوق الإنسان وقد أكدت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام (1984م) من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ضمن المادة (22) والتي نصت صراحة " لكل شخص الحق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق اقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية" (الجمعية العامة للأم المتحدة،1984م).

وتأخذ مدفوعات الضمان الاجتماعي في الدول صوراً مختلفة ما بين تقديم المساعدات النقدية والعينية وخدمات التعليم والعلاج المجاني لتساعد الفقراء على تلبية احتياجاتهم الضرورية، وأيضاً أصبح توفير تلك الخدمات للجميع أمراً مهماً في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي الدول العربية تقوم الحكومات بتقديم خدمات الضمان الاجتماعي بأشكالها المختلفة لمساعدة الفقراء، فعلي سبيل المثال بلغت مساعدات الضمان الاجتماعي التي قدمتها دولة قوية اقتصادياً مثل المملكة العربية السعودية عام (2013م) حوالى 11,579 مليار ريال سعودي أي ما يعادل 3,087، مليار دولار، والتي تمول من زكاة المواطنين وخزينة المملكة السعودية(وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية، الكتاب الإحصائي السنوى،2013م).

ووفقاً للتقرير القطري رقم 15 والصادر من خلال صندوق النقد الدولي فقد بلغ معامل جيني لعام (2013م) حوالى (45.9%) بنسبة تحسن في عدالة توزيع الدخل (6%) عن عام (2007م) في حين بلغ معدل البطالة لنفس العام (11.7%) وتشير الإحصائيات أن زيادة الإنفاق الحكومي يرجع لانخفاض سعر البترول حيث إن السعودية تعتمد بشكل كبير على

البترول حيث يبلغ الناتج المحلي النفطي/ الناتج المحلي ما يقارب (46.7%) (صندوق النقد الدولي، التقرير القطري،2015م)، نظراً لأن توجه المواطنين للعمل والإنتاج في القطاع الخاص يعد منخفض كما أن إنتاجية المملكة في القطاع الصناعي منخفضة باستثناء بعض الصناعات الكيمياوية.

وهنا يحسب للمملكة العربية السعودية التطور الملحوظ في عدالة توزيع الدخل، والذي يعود لزيادة مدفوعات الضمان الاجتماعي خلال السنوات السابقة الأخيرة على الرغم من تراجع الوضع المالي بسبب انخفاض سعر البترول، ومع ذلك ترى الدراسة أنه على الرغم من الرعاية الاجتماعية الكبيرة التي تقدمها السعودية إلا أنها تحتاج لإعادة تنظيم من أجل خفض معامل جيني لأدنى مستوياته، كما أن على المملكة محاولة دعم المساعدات القائمة على إقامة مشاريع استثمارية لتشغيل الأيدي العاملة، والتي تعتبر كفيلة بحل أزمة الدولة عبر زيادة الإنتاج ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً تغطية العجز المالي في الموازنة المالية.

وكمثال على الدول الضعيفة اقتصادياً كانت تونس والتي انطلقت منها شرارة الربيع العربي عام (2010م) نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية وتفشي ظاهرة الفقر والبطالة، وتفاوت توزيع الدخل فقد ورد في دليل الإحصائيات الاجتماعية بأن مدفوعات الضمان الاجتماعي لعام (2014م) بغلت قيمتها 34، مليون دينار تونسي أي ما يعادل 20 مليون دولار أمريكي وقد بلغ معامل جيني لنفس العام 40% (عبدالحى،2014م). وبالنظر إلى حالة تونس نري بأن مؤشر جيني لم يحدث به أي تغير خلال السنوات الأخيرة فقد كان في عام (2008م) لا يتجاوز 40.8 (وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية، دليل الإحصائيات الإجتماعية،2014م)، وبالتالي لم تؤثر هنا مدفوعات الضمان الاجتماعي على الرغم من حجمها السنوي الجيد إلى حد ما في تحسين عدالة توزيع الدخل، وهو ما يتطلب إعادة النظر بترتيبها وتوزيعها.

وترى الدراسة أن الأهم في بند مدفوعات الضمان الاجتماعي هو توجيه تلك النفقات للفئات الأكثر حاجة، وأن تعمل الدولة على توفير العدالة الاقتصادية والاجتماعية لهم من خلال دراسة مبالغها وفترات دفعها والعمل على تحقيق تحسين حقيقي في حياة المستحقين لها.

3- عدد سكان الدولة:

على الرغم من أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها وغاية طموحها ومجالها الأساسي، إلا أن عنصر السكان قد يكون في بعض الحالات عائقاً في طريق المخطط الاقتصادي

وصناع القرار لما تطلبه الكثافة العالية للسكان من نفقات حكومية عالية في مجالات التعليم والصحة والأمن ومناحي الحياة كافة.

وتعرف المشكلة السكانية بأنها عدم التناسب ما بين الأعداد السكانية وما هو متاح من موارد وفق ما يطمح إليه البلد كأهداف تنموية اقتصادية واجتماعية، حيث إن التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون مراعاة عنصر السكان يمكن أن يؤدي إلى الفشل في تحقيق أهداف التنمية، فعلى الرغم من أن ارتفاع السكان يزيد من القوة العاملة لكنه مع هذا قد يؤخر زيادة دخل الفرد أو نصيب الفرد من الدخل القومي (نعيم، 1999م).

وكلما زاد عدد السكان قل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي، فمن خلال النشرات الإحصائية الاقتصادية للدول العربية والمنشورة من خلال صندوق النقد العربي لعام (2015م) فقد بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي سنوياً في دولة ضعيفة اقتصادياً مثل جمهورية مصر العربية لعام (2013م) ما نسبته 3,040$ وعند المقارنة مع دولة قوية مثل دولة قطر فقد بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي (89,210$) ويرجع هذا الاختلاف لأسباب منها توافر الموارد واستغلالها إضافةً لعامل مهم، وهو عدد السكان حيث بلغ عدد السكان في مصر (84,6) مليون نسمة في حين بلغت الكثافة السكانية في قطر (1,8) مليون نسمة(صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015م).

وترى الدراسة أن الكثافة السكانية ليست دائماً نقمة على التوزيع العادل للدخل بل أن الدول ذات الكثافة السكانية العالية بحاجة لتخطيط وتنظيم أكبر لكي تستطيع التغلب على عائق الكثافة السكانية، فالصين دول ذات كثافة عالية جداً، ولكنها استطاعت تحقيق معدل نصيب للفرد من الدخل القومي يصل إلى (6,710$) في حين وصل عدد سكانها ل (1.35) مليار نسمة (البنك الدولي، مؤشرات الدخل القومي، 2014م). وهنا نشير إلي ضرورة أخذ المخطط الاقتصادي كثافة الدولة السكانية بعين الاعتبار من أجل ضمان توفير فرص العمل أولاً لنسبة العمالة المتوفرة وتوفير حياة كريمة وعادلة لجميع فئات الشعب.

4- البطالة:

تعرف البطالة بأنها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبدا في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، ومن

خلال سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الإحصائية، 2016م).

وتعد البطالة أحد أهم الأسباب لتفاوت توزيع الدخل فهي مظهر من مظاهر الفقر حيث أن عدم توفر نفقات الحياة أو مصدر للدخل يعني وجود الفقر، كما أن ازدياد البطالة يساهم في تقويض مكاسب التنمية أو التأخر في تحقيها في بعض الأحيان نتيجة التفاوت في توزيع الدخل (عبد القادر، الليثي، فريز وغيث، 2013م).

وتعاني الدول العربية من نسب بطالة مرتفعة والتي وصلت كنسبة متوسطة إلى (28%) من إجمالي أعداد الشباب في سن العمل، وعند المقارنة بين دولة قوية اقتصادياً وفق نسبة نصيب الفرد من الدخل القومي كدولة الامارات مع دولة ضعيفة اقتصاديا مثل السودان في معدل البطالة، فإن معدل البطالة بلغ في السودان عام (2013م) ما نسبته (15.2%) وفي دولة الإمارات العربية المتحدة بلغ نسبة (3.8%) (عبدالمنعم وإسماعيل،2015م) في حين بلغ حجم الدخل القومي في السودان لعام2013م حوالي (64,286) مليار دولار أمريكي، أما في الإمارات العربية المتحدة وصل الدخل القومي (392,738) مليار دولار أمريكي (تقرير مؤشرات البنك الدولي، 2014م).

وهنا نستطيع أن نرجع ارتفاع البطالة في السودان إلى الظروف السياسية، وعدم الاستقرار الذي لا يشجع الاستثمار الأجنبي مقارنه بما يحدث في الإمارات، كما أن السودان الدولة الغنية بالموارد الطبيعية تعاني من فقر وبطالة بسبب عدم استغلال تلك الموارد فأغلب الموارد الطبيعية معطلة مما يحد من النشاط الإنتاجي والذي يعد السبيل الأهم لخلق فرص عمل، أما في الإمارات العربية المتحدة، والتي استطاعت شق طريقها في التطور التكنولوجي والسياحي، وخلقت لنفسها مكانه تجارية واقتصادية مهمة ساهمت في خلق فرص عمل للمواطنين والوافدين للعمل.

وترجع الدراسة أسباب ازدياد معدلات البطالة في الدول العربية بشكل عام إلى عدة أسباب منها نظام التعليم والذي لا يتناسب مع سوق العمل فالتركيز على التعليم الأكاديمي وإهمال التعليم المهني، وعدم قدرة سوق العمل على استيعاب الأعداد الكبيرة من خريجي الجامعات، كما أن انخفاض الإنتاجية في الدول العربية، وعدم توافر صناعات ثقيلة تستوعب أعداد من العاملين تسبب في زيادة البطالة إضافةً لثقافة الوظيفة الدائمة والتي تسيطر على

شعوبنا العربية وعدم الميل للعمل الحر وافتتاح مشاريع صغيرة والتي كانت سبباً في تقدم العديد من الدول، ووصولها لدرجات عالية من النمو الاقتصادي.

5- نظام الحكم:

تختلف أنظمة الحكم في الدول العربية حيث يحكم بعضها النظام الملكي، والذي يتميز بحفاظه على قوة الدولة وتماسكها نظراً لغياب صراع الأحزاب مثل الأردن والمغرب والسعودية، أما النظام الاتحادي والذي تنقسم فيه السلطة بين الحكومة المركزية ووحدات حكومية أصغر، ويعطي الدستور بعض السلطات للولايات مثل الإمارات العربية المتحدة، وهناك النظام الأميري وهو أحد صور الملكية حيث ينتقل الحكم بالوراثة في عائلة واحدة مثل قطر والكويت، أما النظام السلطاني فتنقسم الدولة إلى ولايات وتنقسم الولاية إلى مدن ونيابات وتجمعات سكانية وتعتبر المحافظة أعلى مستوى إداري ويديرها محافظ يعينه السلطان بمرسوم مثل سلطنة عمان (أبو حسن، 2015م).

أما النظام الجمهوري والذي يقوم نظام الحكم السياسي فيه بناءً على رغبة الشعب وهو ثلاث صور وهي: الديمقراطية المباشرة والتي تعني حكم الشعب لنفسه دون وسيط مثل نظام المقاطعات السويسرية، الديمقراطية النيابية والتي يقتصر دور الشعب فيها على اختيار نواب لهم لممارسة شؤون الحكم وينقسم النظام النيابي إلى:(النظام البرلماني- النظام الرئاسي).

والنظام البرلماني والذي تقسم السلطة فيه بين ثلاث هيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية ويفصل بين مهام رئيس الدولة ورئيس الحكومة إضافةً للفصل بين السلطات بشكل متوازن إذ يعطي النظام الحق للسلطة التشريعية بمساءلة الحكومة، ويعطي الحق للسلطة التنفيذية بمطالبة البرلمان بالانعقاد أو المطالبة بحله وحق اقتراح قوانين.

أما النظام الرئاسي والذي يقوم على رئيس منتخب من قبل الشعب مع الفصل المطلق بين السلطات فلا تدخل من قبل الرئيس والوزراء بعمل البرلمان ولا يحق للبرلمان مسائلة الرئيس أو الوزراء أما الديمقراطية شبة المباشرة أو ما يعرف بالنظام المختلط، والتي تعد وسط بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية النيابية حيث تنحصر مظاهر الديمقراطية في ثلاث أمور وهي: (الاستفتاء الشعبي- الاعتراض الشعبي- الاقتراح الشعبي) ويتبع هذا النظام دول مثل الجزائر والسودان (عبدالحليم،2015م)، وقد قامت الدراسة بمقارنة تلك الدول لمعرفة إن كان لنوع النظام دور في تحقيق عدالة أو تفاوت توزيع الدخول كما في الجدول رقم (3.3).

حيث إنه عند الاطلاع على النظام الملكي في السعودية وجد أن معامل جيني قيمته (45.9%) لعام (2013م)، وبالاطلاع على دولة تتبع النظام الجمهوري مثل الجزائر والتي تعد من الدول العربية الأكثر عدالة في توزيع الدخل، حيث يبلغ معامل جيني قيمته (35.33%)، في حين أن مملكة المغرب وصل معامل جيني لها ما قيمته(40.88%)، أما في مصر فقد وصل عام (2014م) إلى (34.3%) وفي قطر وصل معامل جيني إلى (41%) (عبد الحى، 2014م).

جدول (3.3): نظام الحكم في بعض الدول العربية ومعامل جيني لها

#	الدولة	نوع النظام	معامل جيني %
1	**الأردن**	ملكي	39
2	**الجزائر**	جمهوري	35,33
3	**قطر**	إمارة وراثية دستورية	41
4	**المغرب**	ملكي	40,88
5	**مصر**	جمهوري	34,4
6	**السودان**	جمهوري	35,3
7	**العراق**	جمهوري	30,86

(**المصدر**: عبد الحي، 2014م، عبد الحليم، 2015م)

بناءً على الجدول رقم (3.3) تري الدراسة أن الدول التي يحكمها نظام ملكي وتوريث للحكم تتجه نحو التفاوت في توزيع الدخل أكثر من الدول ذات الطابع الجمهوري، وذلك لسيطرة الأسر الحاكمة على جزء كبير من موارد الدولة وعوائدها، لكن في الوقت نفسه ترى الدراسة أن نزاهة النظام الحاكم تلعب دوراً مهماً في تحقيق العدالة أو غيابها بغض النظر عن نوع النظام حيث إن تحسين ومعالجة مستوى الأجور والتوزيع العادل من خلال آليات متعددة منها الإنفاق الحكومي، وخلق فرص عمل ودعم مدفوعات الضمان الاجتماعي وتشجيع الاستثمار وإقامة المشاريع الصغيرة وتقديم الإعفاءات الضريبية لها خاصة لفئة الشباب لتشجيعهم على العمل له دور مهم في تحقيق عدالة توزيع الدخل والقضاء على الفقر والبطالة والتي تعد المظهر البارز لتفاوت توزيع الدخل.

وعليه نستنتج مرة أخرى أن هناك عوامل عدة تساعد على تحقيق العدالة أو التفاوت في توزيع الدخل في الدول العربية كما أن هناك عوامل قد يكون تأثيرها على دولة مختلف عن الدولة الأخرى بسبب خصوصية الحالة لبعض الدول، وترى الدراسة أن على كل دولة أن تأخذ بتلك

العوامل وتحاول فهم مدى تأثيرها على توزيع الدخل، للعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخل داخل حدودها.

- **عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي من منظور الدين الإسلامي:**

هناك محاولات معاصرة في بعض الدول الإسلامية لتطبيق وإدارة الاقتصاد من منظور إسلامي، وقد ظهرت بعض النماذج العملية لذلك، منها على سبيل المثال: (المصارف الإسلامية، شركات الاستثمار الإسلامي، شركات ومؤسسات التأمين والتكافل الإسلامي، ومؤسسات الزكاة ومؤسسات الوقف، كما حاولت بعض الكيانات الاقتصادية والمالية التقليدية تطبيق بعض الصيغ والمنتجات الاقتصادية والمصرفية الإسلامية وعلى المستوى القومي، حيث حاولت بعض الدول تطبيق الاقتصاد الإسلامي نسبياً مثل: (دولة السودان، ودولة ماليزيا، ودولة باكستان، والبحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية)، ولقد حقق بعضها نجاحاً في بعض الجوانب وأخفق في بعضها، وما زالت الجهود متواصلة في أقطار الأمة العربية والإسلامية للتغلب على الإخفاقات وتعزيز النجاحات(شحاتة، 2010م).

ففي البحرين فإن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية منذ الثمانينات تبنت النهج الإسلامي وبعد فترة من الزمن تم إنشاء مرجعية في المصرف المركزي عبر إنشاء مجلس شرعي مركزي، كما أن تجربة المؤشر الإسلامي في البورصة البحرينية قد منحت السوق عمقًا أكبر وعززت قدرة المستثمرين على قياس الأداء، كما أن تجربة اللجنة الشرعية المركزية التي أسسها مصرف البحرين المركزي لمراجعة المنتجات الإسلامية ومراقبتها ماتزال في بدايتها(حمد، 2016م).

وفي ماليزيا على سبيل المثال كان هناك اهتمام كبير على المستوى الحكومي بقطاع المصرفية الإسلامية، حيث دعمت الحكومة على مستوى الأنظمة والتشريعات البنك المركزي لإيجاد نظام يتناسب مع وضع المصرفية، وقد بدأت تجربة المصرفية الإسلامية مع بداية التسعينيات من القرن العشرين حيث مارس أول بنك إسلامي نشاطه، وظل محتكرًا لممارسة المصرفية الإسلامية لمدة تصل إلى نحو عشر سنوات إلى أن سمحت الحكومة الماليزية للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية، والتي اشترط عليها تعيين هيئات شرعية تشرف على عملها (الصاوى، 2016م).

كما أن ماليزيا فتحت أبوابها للمصارف الإسلامية في العالم لتقديم خدماتها المصرفية داخل ماليزيا، فلديها اليوم خمسة مصارف إسلامية تقدم خدماتها المتوافقة مع الشريعة، ثلاثة

منها من خارج ماليزيا مثل بيت التمويل الكويتي وبنك الراجحي وبنك قطر الإسلامي، كما أن لديها بنكين محليين هما بنك معاملات وبنك إسلام، كما أن لدى البنك المركزي هيئة شرعية مستقلة تابعة له للإشراف على ما تقدمه البنوك من خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية (عيادات، 2010م).

وعلى صعيد سوق الأوراق المالية، فقد تطورت السوق الماليزية حتى أصبحت تعتبر أكبر سوق إسلامية في العالم، بعد أن تم بناؤها بشكل صحيح وإعداد قوائم بالشركات التي تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية، وقد أتاحت هذه السوق الفرصة أمام الاستثمارات الإسلامية وبخاصة الخليجية منها للدخول في استثمارات تراعي قواعد الشريعة الإسلامية في هذا المجال.

وتعد ماليزيا من أكثر الدول في العالم التي تقدم الصكوك التي تعتبرها متوافقة مع الشريعة، والمبنية على عقود مثل المشاركة والإجارة والمرابحة. كما أنشَأت صناديق الاستثمار الإسلامية، ولقد خرجت تجربة كل من الصكوك الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية إلى العديد من البلدان العربية والإسلامية (الصاوى، 2016م)، يشار إلى أن هذه البنوك دخلت السوق لهدف تحقيق أرباح، وليس فقط لأهداف متعلقة بتطبيق الشريعة الإسلامية فقط لذلك هي مستمرة حتى الآن فالهدف من دخولها السوق هو تحقيق أرباح استثمارية.

يشار إلى أن تجربة ماليزيا لم تتجاهل النقص الحاصل فيها، بل إن هناك اتجاهاً كبيراً لتشجيع المتخصصين في العلوم الشرعية لدخول هذا القطاع، وتقديم البحوث والتأصيل الشرعي لقضايا المصرفية (عيادات، 2010م).

من منظور الدين الإسلامي تتحقق عدالة توزيع الدخل في الوطن العربي إن توفرت المقومات والمتمثلة بعضها بالآتي (الكبسي، 2010م) و (شحاتة، 2010م) :

1- رقابة الدولة على الموارد الاقتصادية، وحسن استغلالها بما يتفق مع الشريعة الإسلامية وضمان مبدأ الاشتراك في الثروات الطبيعية ومنع احتكارها على فئات.

2- رقابة الدولة على المنظمات الاقتصادية في عملها على الأساس الشرعي، كمؤسسات الوقف، ومؤسسات جمع الزكاة، ومؤسسات الضمان والتكافل والتأمينات الاجتماعية ومؤسسات التمويل الإسلامية: (البنوك وشركات التأمين الإسلامية، ومؤسسات الإقراض الأصغر)، حيث تعتبر تلك المؤسسات الواجهة المعاصرة للمؤسسات غير الحكومية في مكافحة الفقر، ولكن تحت مظلة الدولة الإسلامية في متابعتها من أجل منع الربا

والاحتكار، وتحريم الاكتناز، والمنع المؤقت للادخار، وتحريم القمار والميسر، والنهي عن أعمال السمسرة، و بيع الغائب من الشيء، وأي شيء مخالف للشريعة الإسلامية.

3- توفر أدوات الاقتصاد الإسلامي لتحقيق العدالة الاجتماعية والتخفيف من التفاوت، وتلك الأدوات والتي هي واجبة والتطبيق بالإضافة إلى مرونتها، حيث هذه الأدوات توفر الأموال من خلال الزكاة، والصدقات ونظام الإرث، والتي تُسهم بشكل فعلي في نقل جزء من الأموال الموجودة لدى الأغنياء إلى الفقراء، وقد يتم تنفيذها من خلال المنظمات الراعية والأفراد.

4- تكافؤ الفرص في العمل والتشغيل.

5- إقامة العدالة في استحقاق الحصول على عائد الإنتاج، فيه تظهر العدالة في حصول كل مجتهد وكل عامل على المكافأة العادلة المقابلة لجهده وعمله، ومنع أي تعدٍ على هذا الحق بأي صورة، ولذا حرم الإسلامُ الاحتكار، والربا والغرر والغش والقمار، وكل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل.

وعلى الرغم من وجود مظاهر اقتصادية إسلامية في دول الوطن العربي على مستوى الفرد وعلى مستوى المنظمات الربحية وغير الربحية إلا أنها غير مطبقة بشكل كامل، مما ألحق بدول الوطن العربي العديد من الأزمان كالأزمات المالية، والثورات، وتفاوت الدخل القومي فيما بينها، وارتفاع البطالة ونسب الفقر، ويعود ذلك لعدة أسباب كثيرة ومنها (شحاتة، 2010م):

1- تغييب دور علماء الدين الإسلامي في دعم تطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

2- مقاومة التغير من قبل رؤساء الدول العربية من أجل تطبيق الأنظمة الاقتصادية الإسلامية.

3- غلبة النظام الاقتصادي الرأسمالي، وهيمنته على كل دول العالم، حيث هيمنة المؤسسات الاقتصادية العالمية الغربية الرأسمالية على اقتصاديات الدول العربية والإسلامية.

4- ضعف القيم الإيمانية والأخلاقية الإسلامية بين المسلمين.

5- المعرفة الخجولة بفقه الاقتصاد الإسلامي.

6- الاختلاف بين فقهاء الاقتصاد الإسلامي في بعض المسائل الفقهية في تطبيق الاقتصادي الإسلامي.

7- الزيادة السكانية، حيث تُعد المنطقة العربية من بين أكثر ثلاثة أقاليم في العالم زيادة في عدد السكان، وهو ما يشكل عبئاً ويفتح المجال للاضطرابات المجتمعية بأشكالها المختلفة وبخاصة أن نسبة الشباب في المجتمع العربي تفوق 68٪، وهم الشريحة الأكثر ميلاً لممارسة العنف(عبدالحى،2014م).

8- سقوط العديد من البلدان العربية الفقيرة في فخ الديون العالمية وتحكم البلدان المقرضة بتلك الدول(العتابي،2012م).

- **العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل في الوطن العربي:**

يعتبر مثلث الفقر والنمو الاقتصادي وتوزيع الدخل من المجالات التي كانت ولا تزال محط اهتمام العلماء والمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيره، إضافةً لأن الاهتمام بدور كل منهم في تحقيق الآخر كان محلاً للنقاش لدى الباحثين، وبشكل خاص دور النمو الاقتصادي في تحقيق عدالة أو تفاوت توزيع الدخل وحل مشكلة الفقر، وفي دراسة (بورجونيون،2005م) أكد فيها أن الحد من معدلات الفقر المطلق يستلزم اتباع حزمة من السياسات الرامية إلى زيادة معدلات النمو، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل في آن واحد، وبما يتناسب مع خصوصيات كل دولة وأن التقليل من حدة الفقر هو رهن بالتركيز على التفاعل بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، وهو ما يستطيع واضع السياسات التأثير فيه بصورة ملموسة. وفي ضوء ما سبق فإن النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل لا يتعارضان، حيث يتعارض هنا رأي بورجونيون مع فرضية (كوزنتس Kuznets)، والذي اعتبر أن النمو الاقتصادي خلال مراحله الأولي يتعارض مع عدالة توزيع الدخل (السيد، 2015م).

❖ **الفقر في الوطن العربي:**

يعرف الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية كحد الأدنى مقبول في مجتمع ما خلال فترة زمنية محددة(الفارس،2001م).

تتعدد مسببات الفقر في الاقتصاد العربي بين عوامل طبيعية كالمناخ والموارد الطبيعية وغير الطبيعية مثل السكان والخدمات الصحية والتعليمية والتحيز للمدن على حساب الأرياف وتركز الأنشطة الاقتصادية في العاصمة أو المدن الرئيسة والذي ينشأ عنه سوء توزيع الدخل في الدولة، إضافةً لعوامل أخرى كالطمع في الموارد العربية والصراعات الخارجية والاحتلال والتبعية الخارجية، والتي مكنت الفقر من الأسر العربية (القدسى،2011م).

حسب مفهوم الأمم المتحدة للفقر المدقع، والذي يُقاس بنسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن (1.25) دولار في اليوم فإنه منخفض نسبياً في المنطقة العربية مقارنةً بالدول الأقل نمواً والتي وصل فيها نسبة الفقر المدقع إلى (21%) في عام (2012م) فبحلول عام (2010م) بلغت عتبة الفقر المدقع في المنطقة (4.1) في المائة بعد أن كانت (5.5) في عام (1990م) ولكنه عاد وارتفع عام (2012م) ليصل إلى (7.4)، ويعود التراجع الذي طرأ على حالة التحسن التي شهدها العالم العربي، وزيادة نسبة الفقر إلى الأزمات السياسية والنزاعات الداخلية في العديد من الدول العربية مثل سوريا ومصر والجزائر، فمثلاً بعد أن وصل معدل الفقر المدقع في سوريا إلى (0.3) خلال عام (2007م) عاد وارتفع في عام 2013م ليصل إلى (7.2) (البنك الدولي، التقرير السنوي،2015م)..

وبالاعتماد على خطوط الفقر الوطنية في العالم العربي تكون نسبة الفقر أعلى منها وفق المعيار العالمي السابق حيث وصلت عام (2012م) إلى (23.4) حيث إنه كلما ارتفع خط القياس زاد معدل الفقر في الوطن العربي، لكنه يبقي أقل من الدول الأقل نمواً في العالم، ولكن عند اتخاذ معيار أكثر دقة للفقر في الدول العربية اعتماداً على منهجية انحدار خطوط الفقر فإن معدل الفقر في العالم العربي لم يشهد أي تغيّر في عام (2010م) مقارنة بالتسعينات، إذ بلغت نسبة الفقر عام (2000م) معدل (21.6) بعد أن كانت عام (1990م) ما نسبته (22.1) (عبدالقادر وآخرون، 2013م).

وقد بلغ عدد سكان العالم العربي حتى نهاية عام (2015م) وفقاً لتقرير البنك الدولي عن الفترة ما بين عامي (2014م-2015م) حوالى 351 مليون شخص وقد بلغ نسبة من يعيشون على أقل من (1.25$) في العالم العربي حوالى 6 مليون شخص، في حين بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حوالى 4460$ ، كما أن معدلات الفقر المدقع في المنطقة لا تزال منخفضة عند نسبة (2.6) في المائة، ولكن مع احتمالية زيادة الوقع في مشكلة الفقر حيث إنه لا يزال (53%) من السكان يعيشون على 4 دولارات أو أقل للفرد في اليوم الواحد، ويوضح **الشكل رقم(3.2)** معدلات الفقر في العالم العربي، أما بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية تعتبر المنطقة العربية بالمتوسط متأخرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بنسبة 9.6 في المائة، وهي مع ذلك أفضل من الدول الأقل نموا والتي متأخرة بنسبة 13.3 في المائة، ففي القضاء على الجوع لا تزال إنجازات المنطقة أقل بنسبة 50 في المائة من المستوى المطلوب في تخفيض نسبة النقص في التغذية(البنك الدولي، التقرير السنوي،2015م).

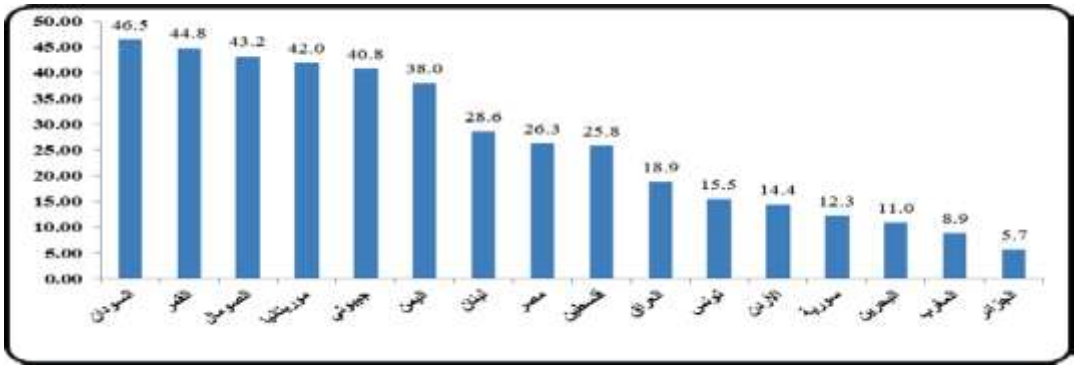

شكل (3.1): معدلات الفقر في العالم العربي

(**المصدر**: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015م، ص41)

❖ **النمو الاقتصادي في الوطن العربي:**

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل عام (2014م) حوالى (2757) مليار دولار بتحسن طفيف عن عام (2013م) حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي (2717) مليار دولار ويرجع تراجع النمو الاقتصادي بشكل كبير إلى الظروف الداخلية التي تعيشها المنطقة العربية وتراجع سعر النفط في الأسواق الدولية: (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015م)، ويتضح التراجع النسبي في النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة الشكل رقم (3.3) بسبب الظروف السابقة الذكر.

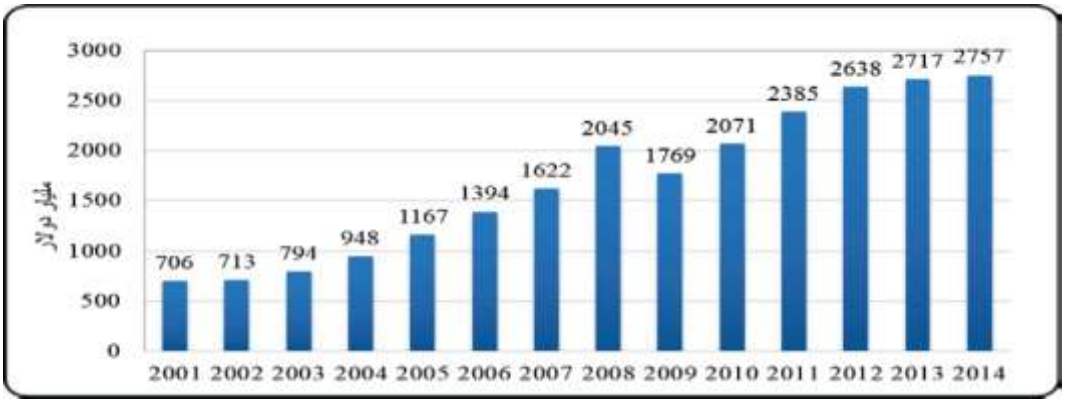

شكل (3.2): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

(**المصدر**: صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادى العربى الموحد، 2015م، ص29)

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي في الدول العربية فإن معدلات الفقر تنخفض بشكل طفيف جداً، بل أن الفقر قد زاد في السنوات الأخيرة منذ عام (2010م) وبخاصة مع تزايد معدلات البطالة كما أن مكاسب النمو الاقتصادي تتراجع أيضاً لسوء توزيع الدخل وفق ما ورد في (عبدالقادر وآخرون،2013م)، والذي أرجع تقويض مكاسب التنمية إلي التفاوت في توزيع

الدخل في البلدان العربية، وقد برر التقرير التناقض بين تحقيق النمو الاقتصادي وعدم القضاء على الفقر بحالة مصر، والتي ارتفع فيها معدل الفقر عام (2008م) إلى (21.6) بعد أن كان (16.7) عام (2000م) على الرغم من النمو الاقتصادي في مصر خلال تلك الفترة، وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيما بين عامي (2000م – 2005م) بلغ متوسط معدل النمو السنوي (4.1%)، ومتوسط نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2% كما وصل النمو في نصيب الفرد إلى (4%) في الفترة من (2005م– 2008م) لكن مع ذلك فإن الفقر زاد بشكل واضح خلال تلك الفترة، ويرجع ذلك لأن النمو الذي حصل حقق مكاسب لبعض الفئات وخسائر لفئات أكبر والفرص لم تتوزع بشكل عادل، فالنمو الاقتصادي رافقه تضخم وارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية مما أثر سلبياً على مستوى معيشة الفقراء خاصة في الريف والذين تضرروا بشكل أكبر من المدن، والجدول (3.4) يوضح آخر الإحصائيات المتوافرة للناتج المحلي، ونسبة النمو فيه وخط الفقر في بعض الدول العربية، والتي توضح أن حجم الناتج المحلي لبعض الدول بالرغم من ارتفاعه مقارنه بدول أخرى إلا أن نسبة الفقر فيها مرتفعة.

جدول (3.4): الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه ونسب الفقر للدول العربية

#	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي	النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة خط الفقر
1	الجزائر	166,838.62	2.0	5.7
2	الأردن	37517.41	0	14.4
3	السودان	84,066.77	1.2	46.5
4	الإمارات العربية المتحدة	370292.72	2.4	غير متوفر
5	السلطة الوطنية الفلسطينية	12,677.40	9.2	25.8
6	العراق	168,606.69	−1.1	18.9
7	الكويت	112,811.57	−4.0	غير متوفر
8	المغرب	100,359.55	3.0	8.9
9	المملكة العربية السعودية	646,001.87	1.3	غير متوفر
10	تونس	43,015.09	−0.2	15.5
11	جمهورية مصر العربية	330,778.55	2.0	26.3
12	سلطنة عمان	70,254.88	−2.4	غير متوفر
13	لبنان	47,102.87	−2.6	28.6
14	قطر	166,907.69	0.7	غير متوفر

(المصدر: *البنك الدولي، 2015م، **صندوق النقد العربي، 2015م).

وفي دراسة (القدسى، 2011م) أوضح فيها أن الدراسات الميدانية أظهرت وجود علاقة بين توزيع الدخل ومعدل النمو الاقتصادي من جهة، وبين معدل النمو الاقتصادي ومستوى الفقر من جهة أخرى، حيث أوصى بتفعيل دور التكافل الاجتماعي داخل الوطن العربي، وقد استعرضت الدراسة مثال دولة المغرب إذ عند تحليل حالة الفقر فيه اتضح أن الانخفاض في معدل الفقر خلال الفترة (1970م-1980م) بنسبة (42%-30%) يرجع إلى تحقيق النمو الاقتصادي بالتزامن مع تحسين توزيع الدخل حيث إن انخفاض الفقر يرجع بنسبة (48%) إلى النمو الاقتصادي ونسبة (52%) من انخفاض معدل الفقر يرجع لتحسين توزيع الدخل.

ومما سبق ترى الدراسة بأن النمو الاقتصادي كرقم أمر غير مجدي دون أن يكون له دور في تحقيق التنمية البشرية، وتخفيض معدلات الفقر والبطالة المرتبطة بها وتحسين توزيع الدخل وفقاً لها، فأي زيادة في الإنتاج هي مؤقته وغير مجدية طالما أن جزءاً كبيراً من الشعب يرضخ تحت وطأة الفقر والبطالة وغياب العدالة، فالنمو هنا مؤقت نتيجة تطور بعض الأنشطة الاقتصادية لا أكثر، ولحل تلك الإشكالية ترى الدراسة ضرورة التركيز في النمو الاقتصادي على الأنشطة التي تستهدف غالبية السكان والطبقة العاملة والتي تعود بالنفع عليهم وتحسين فرص العمل وحل أزمة البطالة، والتي تعد المسبب الأول للفقر، وأيضاً العمل على تحسين توزيع الدخول وزيادة عدالتها من خلال التكافل الاجتماعي، والذي على الدولة أن تقوده بحزم وحكمة لضمان تحقيق الهدف من ورائه وهو تحقيق العدالة ورفع مستوى معيشة الأفراد وليس مجرد مساعدة عابرة لأفراد بحاجة إلى طعام أو شراب، بل أن تكون ضمن سياسة وأهداف تطمح لرفع مستوى هؤلاء الناس وتحسين حياتهم خلال فترة زمنية محددة، لكي يخرجوا من وطأة الفقر.

3.1.3 الخلاصة:

تم خلال هذا الفصل التطرق لطبيعة الدخل في الوطن العربي، ومدى التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، حيث تم خلال الفصل التأكيد على دور الموارد الطبيعية وحسن استخدامها إضافة للاستقرار السياسي في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد في الدولة وتحسين عدالة توزيع الدخل، كما تم التوضيح كذلك خلال الفصل على أن زيادة الناتج المحلي قد لا يزيد من عدالة توزيع الدخل حيث أن على الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار أن تعم مكاسب التنمية على الشعب عامة وليس فئة محددة فقط.

وتبين خلال الفصل أن المنطقة العربية متأخرة بتحقيق الأهداف الإنمائية بنسبة (9.6%)، وقد تطرق الفصل للنمو الاقتصادي في العالم العربي والذي رغم تزايده فإن معدلات الفقر تنخفض بشكل طفيف والذي يعود لمشاكل سوء توزيع الدخل بشكل رئيسي.

وتطرق الفصل إلى طبيعة النظام الحاكم في الدول العربية حيث رأت الدراسة أن نزاهة النظام هو من يلعب دوراً في تحقيق عدالة توزيع الدخل وليس نوع النظام.

وفي الفصل التالي تم التطرق لطبيعية توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني: (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وتحديد محددات عدالة توزيع الدخل فيه.

الفصل الرابع

محددات عدالة توزيع الدخل في فلسطين

(الضفة الغربية وقطاع غزة)

المقدمة:

تعد فلسطين من الدول النامية اقتصادياً، كما أن الاقتصاد الفلسطيني كان متقلباً بين الانتعاش والركود الاقتصادي ما قبل اتفاق أوسلو وما بعده، حيث يتأثر الاقتصادي الفلسطيني بشكل جوهري بالحالة السياسية المحلية والدولية.

وفيما يتعلق بتوزيع الدخل فإن هنالك عوامل عدة تؤثر على عدالة توزيع الدخل في فلسطين كالتغيرات في الدخل القومي الفلسطيني والناتج المحلي والتفاوت في الإنفاق الحكومي (سكيك ، 2015م)، كما ترى الدراسة الحالية بأن هنالك عوامل أخرى تؤثر على عدالة توزيع الدخل في فلسطين كالمساعدات الخارجية، والتي تؤثر على الإيرادات الحكومية ومن ثم نفقاتها التشغيلية والتطويرية، ويعد عامل البطالة والذي يتأثر بالتغيرات السياسية في فلسطين من العوامل التي تربك التكافؤ في الدخول بين الأفراد، وأخيراً يتمثل عامل مدفوعات الضمان الاجتماعي كمساهمة في دعم دخل الفرد الفلسطيني ومن ثم تقليل فروق الدخل بين أفراد المجتمع الفلسطيني، فقد أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقرير الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2009–2010)، بأن هنالك لا مساواة في توزيع الدخل في فلسطين بواقع 41 %، حيث كان معامل جيني، وهو مؤشر العدالة باستخدام بيانات الدخل أو الإنفاق في الضفة بواقع (39%) بينما في قطاع غزة (35%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير الفقر في الأراضي الفلسطينية،2011م)، وفي هذا الفصل سوف يتم إيضاح تلك العوامل وأثرها على عدالة توزيع الدخل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

1- الدخل القومي الفلسطيني:

تعبر الحسابات القومية الوسيلة المناسبة لمعرفة الوضع الاقتصادي للدولة كونها تضم بيانات تجميعية للاقتصاد الكلي، وهي أيضاً تساعد صناع القرار في اتخاذ القرارات المناسبة اعتماداً على تلك البيانات، وبالرغم من الاحتلال الإسرائيلي عام (1976م) فقد تمتعت الأراضي الفلسطينية بحسابات قومية خاصة بها، ومع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام (1994م) أصبح للأراضي الفلسطينية حسابات قومية كباقي الدول العربية (نوفل، 2003م).

وخلال فترة حكم السلطة الفلسطينية حدث تذبذب وتقلب في متغيرات الحسابات القومية بسبب الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية، **وفي الجدول (4.1)** نلاحظ تزايد الدخل القومي خلال الفترة المحصورة ما بين عامي (1995م وحتى 2000م)، حيث كانت تلك فترة بناء السلطة الوطنية الفلسطينية وعودة العديد من أصحاب رؤوس الأموال الوطنية إضافةً للمساعدات

الخارجية التي ساهمت في تجهيز البنية التحية لمناطق السلطة ليبدأ بعدها الاقتصاد بالتراجع نتيجةً لتأزم الأوضاع السياسية ونشوب الانتفاضة الثانية ليشهد الدخل القومي بعدها تراجعاً كبيراً عام (2002م) مقارنةً بعام (1999م)، وقد بدأ الاقتصاد بعدها بالتعافي تدريجياً والتأقلم مع الظروف حيث يشهد الاقتصاد القومي سنوياً ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بالسنوات السابقة له.

جدول (4.1): الناتج المحلي والدخل القومي بالمليون دولار أمريكي والسكان في فلسطين للفترة (1995-2015م) بأسعار سنة أساس:2004

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الناتج المحلى الإجمالي	3300	3340	3830	4,379.00	4,741.60	4335.9	3932.2
الدخل القومي الإجمالي	3774.6	3790	4370.5	5100.7	5516.1	4832.6	4285.2
عدد السكان	2564891	2671761	2783084	2871568	2,962,226	3053335	3138471
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلى الإجمالي	3,441.10	3,923.40	4,329.20	4,796.70	4,609.60	4,913.40	5,212.10
الدخل القومي الإجمالي	3700.6	4184.3	4557.4	5125.6	5002.3	5375	5772.6
عدد السكان	3225214	3314509	3407417	3508126	3611998	3719189	3825512
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلى الإجمالي	5,663.60	6,122.30	6,882.30	7,314.80	7,477.00	7,463.40	7,724.6
الدخل القومي الإجمالي	6133.4	6486.9	7299.2	7,791.50	8,068.20	8,157.40	8,493.0
عدد السكان	3935249	4048403	4168860	4,293,313	4,420,549	4,550,368	4,682,467

(**المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام (1995-2014)،بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2004)

يتكون الدخل القومي وفق بيانات متغيرات الحسابات القومية الفلسطينية والمنشورة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من البنود التالية:

4.1 الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني:

ويتمثل الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة النقدية لإجمالي ما أنتج في اقتصاد ما وضمن حدود البلد من سلع وخدمات خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني مؤشراً للنمو الاقتصادي، وهو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد الوطني، واحتساب قيمة السلع

والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً، ويعرفه (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معجم المصطلحات الاقتصادية،2016) بأنه مؤشر يقيس إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية من خلال المخرجات من السلع والخدمات للاستعمال النهائي التي ينتجها الاقتصاد ما بواسطة المقيمين وغير المقيمين من سكانه (عوامل الانتاج المحلية)، وبغض النظر عن توزيع هذا الإنتاج محلياً أو خارجياً خلال فترة زمنية محددة ولا يشمل الحسومات على خفض قيمة استهلاك رأس المال الثابت أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها، وهو بذلك يختلف عن الناتج القومي الإجمالي، والذي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان منطقة ما بغض النظر عما إذا كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم محلياً أو خارج فلسطين، و كما يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستوى المعيشة للأفراد في الدولة، حيث إنه يمثل قيمة الناتج المحلى لسنة ما على عدد السكان في الدولة لتلك السنة.

ويتضح من الجدول رقم (4.1) انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في عام (2000م)، وترجع أسباب هذا التراجع لاندلاع الانتفاضة الثانية وما تبعها من إجراءات الاحتلال في التضييق على الإنتاج، ودخول المواد الخام والاجتياحات البرية والتي تسببت في تدمير البنية التحية وإغلاق العديد من المصانع والمنشآت الصناعية إضافةً لهروب رؤوس الأموال الفلسطينية والأجنبية للخارج بفعل الانتفاضة خلال السنوات اللاحقة.

وفي عام (2005م) حدث انتعاش واضح في الناتج المحلي الإجمالي، والذي يرجع لاختلافات سيادية في السلطة كالانتخابات الرئاسية والاستقرار السياسي وبدء التحضير للانتخابات التشريعية.

وعلى الرغم من الانقسام السياسي الفلسطيني إلا أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بشكل تدريجي منذ عام (2007م) وحتى عام (2014م)، والذي يرجع وفق ما ترى الدراسة لازدواجية المساعدات الرسمية التي تقدم للحكومات في غزة والضفة كما أن وسائل الكسب غير الشرعية وبخاصة الأنفاق في قطاع غزة ساهمت في دعم الإنتاج، والعمل بشكل كان واضحاً في السوق الغزي، ويتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي بتلك العوامل، فأي ارتفاع أو انخفاض في الناتج المحلي يترك أثره على معدل نصيب الفرد والذي يتأثر أيضاً بعدد السكان.

ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية ضمن المستويات المتدنية بناءً على تصنيف البنك الدولي والتي تتراوح بين (3975-1006$)، وقد شهد نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي عام (2010م) ارتفاعاً ملحوظاً حيث وصل إلى 2338$ بعد أن كان

عام (2009م) ما قيمته 1963$، حيث تركز النمو في الأنشطة الاقتصادية الرئيسة ذات المساهمة الأعلى نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل نشاط الإنشاءات أعلى نسبة نمو خلال العام (2010م) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أداء الاقتصاد الفلسطيني عام 2010،2011م)، وقد يرجع هذا الارتفاع وفق ما ترى الدراسة إلى المساعدات الدولية التي قدمت لغزة والضفة على أثر الحرب على غزة عام (2008-2009م)، وتسهيل حركة السلع والناس في الضفة الغربية وإزالة بعض القيود على الاستيراد في قطاع غزة.

وقد بدأ التفاوت يزداد في نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي منذ عام (2007م) حيث بدأت زيادة التفاوت، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة حيث بلغت مساهمة الضفة الغربية في الناتج المحلي الإجمالي لعام (2014م) حوالى (77%) في حين بلغت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي ما يقارب 23% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية حسب المنطقة، 2014م)، ويرجع هذا للحصار الذي فرض على القطاع منذ عام (2007م) وحتي تاريخه والحروب الثلاثة التي دمرت البنية الاقتصادية وساعدت في تراجع الوضع الاقتصادي.

ويؤدي تحسن الظروف الاقتصادية وزيادة الإنتاج إلى تحسن ظروف المعيشة للأفراد حيث إن زيادة الإنتاج والمرتبطة بزيادة التشغيل ومن ثم الاستهلاك ترتبط بتحسين حياة الأفراد وزيادة عدالة توزيع الدخل.

4.2 صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية:

يعتبر صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية عبارة عن دخل العمال وعوائد رؤوس الأموال الوطنية في الخارج، ويعد صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية المصدر الثاني للدخل القومي بعد الناتج المحلى الإجمالي (سكيك، 2015م)، وتزداد أهمية هذا العنصر بسبب الظروف السياسية والإنتاجية والمناخية في فلسطين، والتي تقلل من فرص الاستثمار في الداخل مما يجعل المردود من الخارج سواءً أكان من تحويلات العاملين أم أصحاب رؤوس الموال مصدر مهم في الدخل القومي، وبإضافة التحويلات من الخارج للدخل القومي، والتي تضم المساعدات الخارجية والمنح والتحويلات (نوفل، 2003م)، والتي تعد المصدر الأبرز للدخل القومي حسب ما ترى الدراسة كونها مرتبطة بظروف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومدى رضى الدول المانحة عن اتجاهات الحكومة الفلسطينية تجاه التعامل مع القضية.

وورد في دراسة (سعد، 2015م) أن فلسطين سابع أكبر بلد متلقي للتحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي كما أنها ثاني أكبر بلد متلقية للتحويلات المالية الشخصية بعد طاجيكستان، ولا يشكل الاستثمار الأجنبي جزءاً كبيراً من تلك التحويلات وتعد هذه التحويلات مصدراً مهماً للدخل الأجنبي كما أن زيادة التحويلات الشخصية وبخاصة تحويلات العمال في مناطق الخط الأخضر والذين يشكلون 90% من إجمالي تحويلات العمال وأكثر من 50% من إجمالي التحويلات الشخصية تساعد بشكل كبير في زيادة الاستهلاك والاستثمار والاستيراد والتي تساعد في تحقيق النمو الاقتصادي حيث إن زيادة هذه التحويلات بمقدار 1% يعمل على زيادة الناتج المحلي بمقدار 0.8 % لذلك حثت الدراسة على ضرورة إعطاء صانعي القرار أهمية كبيرة لخلق بيئة مواتية تشجع المغتربين الفلسطينيين على الاستثمار، وتحويل الأموال إلى داخل الأراضي الفلسطينية والجدول رقم(4.2) يشير إلى صافي عوائد الإنتاج الخارجية الفلسطينية.

وقد ورد في تقرير الفقر في الأراضي الفلسطينية الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام(2011م) أن السلطة الفلسطينية تعتمد على التحويلات الخارجية بشكل كبير حيث إنها تدخل ضمن معظم القطاعات الاقتصادية، وتساهم في دعم موازنة السلطة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2011م)، وتنقسم التحويلات الخارجية إلى تحويلات جارية والتي تدخل ضمن الحساب الجاري لميزان المدفوعات وتدخل ضمن حساب الدخل القومي المتاح، والتحويلات الرأسمالية التي تدخل ضمن الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات.

جدول (4.2): صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية

البند	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
صافي الدخل من الخارج	362.7	439.8	424.4	520.3	718.7	753.8	505.5	319	218.9	244.7
صافي تعويضات العاملين	285.6	357	335.8	430.9	680.9	705	455.4	192.3	135.5	194.8
صافى التحويلات من الخارج	428.4	399.8	471.2	394.4	356.7	373.4	648.4	933.4	1,051.40	686.1
البند	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
صافي الدخل من الخارج	349	422.6	552.6	671.3	532.1	599.1	749.5	857.5	1160.4	1482.7
صافي تعويضات العاملين	260.5	309	384.6	497.5	486	577.4	735.7	822.1	1139.8	1,448.80
صافى التحويلات من الخارج	1,136.40	1,291.00	2,246.70	3,189.60	2,140.90	1,991.00	1,104.70	1,750.30	1,188.50	1,373.70

(**المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام(1994-2014)، بالأسعار الجارية)

ومنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت التحويلات المالية بالتزايد مع تحويلات المغتربين وعودتهم لأرض الوطن وبدء الاستثمارات الخارجية، ولكن بعد اندلاع الانتفاضة الثانية بدأت التحويلات المالية بالتراجع بشكل كبير نتيجة لظروف الاحتلال والمواجهات والإغلاقات وهروب الاستثمارات وإغلاق العديد من المنشآت الصناعية وقد بدأت بالتعافي منذ عام 2005م وبالرغم من أن التحويلات المالية شهدت تذبذبات في الفترات الأخيرة إلا أنها حافظت على مستوى متزايد بشكل تدريجي عبر السنوات.

4.3 المساعدات الخارجية:

بدأت المساعدات الدولية تتدفق على السلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك عقب انعقاد مؤتمر الدول المانحة في أكتوبر (1993م) بمشاركة 42 دولة ومؤسسة مانحة، حيث كان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو حشد المساعدات للشعب الفلسطيني لنجاح عملية السلام والعمل على تنسيق المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية وقد نجح التحرك الدولي فعلاً في تأمين تعهدات إجمالية بلغت 2.4 بليون دولار في غضون ثلاثة شهور فقط من تاريخ انعقاد المؤتمر (أبوحماد،2011م)، وقد بدأت المساعدات الدولية تتدفق أكان سواءً بشكل نقدي أم من خلال مشاريع وبرامج وخطط تنموية عديدة من أجل العمل على بناء السلطة الوطنية الفلسطينية واستقرارها، وقد قدمت المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية منذ قدوم السلطة وحتى تاريخه عبر قنوات حكومية وأهلية (فلسطينية ودولية)، وكان الهدف منها دعم جهود السلام في المنطقة، ومع اندلاع الانتفاضة الثانية عام (2000م) بدأت المساعدات الدولية تأخذ طابعاً إغاثياً إنسانياً لمواجهة ظروف الفقر وانخفاض مستوى المعيشة والظروف الإنسانية الصعبة. ويوضح الجدول رقم (4.3) مصادر ومبالغ التمويل الأكبر خلال الفترة من(1994م ولغاية 2008م).

جدول (4.3): أكبر عشرين جهة من الجهات المانحة للضفة الغربية وقطاع غزة (1994-2008م)

جهة التمويل	المبلغ بالدولار الأمريكي
المفوضية الأوروبية	$3,230,002,683.00
الولايات المتحدة الأمريكية	$1,061,958,817.00
السعودية	$804,228,880.00
اليابان	$714,084,293.00
المملكة المتحدة	$537,018,778.00
السويد	$469,647,898.00
النرويج	$460,583,842.00
ألمانيا	$400,632,219.00
الإمارات العربية المتحدة	$368,422,339.00
الجزائر	$300,004,624.00
فرنسا	$296,412,676.00
كندا	$262,563,216.00
الكويت	$239,274,673.00
إيطاليا	$236,721,432.00
أسبانيا	$227,146,006.00
البنك الدولي	$220,242,931.00
هولندا	$215,613,985.00
قطر	$149,563,561.00
سويسرا	$116,244,385.00
البنك الإسلامي للتنمية	$99,417,066.00
المجموع	10,409,784,304.00

(**المصدر**: ديفوير، ترتير، 2008، ص21)

4.3.1 مزايا المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية:

مما لاشك فيه أن هذه المساعدات ساهمت بشكل كبير في دعم الإنفاق الحكومي على التنمية والتطوير وبناء الدولة منذ قدوم السلطة الفلسطينية إضافةً لمساعدتها في تغطية العديد من الفجوات المالية وكانت أهم تلك المزايا ما يلي (ماس، 2005م):

- ساهمت المساعدات الدولية في تحقيق نتائج ملحوظة في تأهيل البنية التحتية وبناء المؤسسات والهيئات الحكومية وتنمية القدرات الفنية لها، ودعم بعض القطاعات الإنتاجية

والخدماتية، كما ساعدت في توفير الموارد المالية التي ساندت الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وتمويل العجز في موازنة الحكومة الفلسطينية.

- حققت المساعدات عدة فوائد في مجال تمكين الفقراء والفئات المهمشة عبر برامج القروض، والتي ساهمت في توفير دخول لهم من افتتاح مشاريع صغيرة خاصة للنساء المهمشات إضافة للمشاريع التي كان هدفها توفير فرص عمل مؤقتة، وبالتالي توفير مصدر دخل للعديد من الأسر.
- تغطية عجز الموازنة الحكومية والذي كان له أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي.

جدول (4.4): الإنفاق الحكومي والمساعدات الخارجية خلال الفترة من (1994-2015م)

البند	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الانفاق الحكومي	1,072.10	1,130.10	1,074.70	1,181.90	1,667.80	1,437.60	1,293.60	1,635.00	1,528.00	2,281.00
المساعدات الخارجية	291.5	268.1	236.3	244.9	510	849	697	620	353	636
البند	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الانفاق الحكومي	1,707.00	2,877.00	3,487.70	3,375.90	3,200.10	3,254.60	3,258.20	3,419.10	3,606.90	3,621.40
المساعدات الخارجية	1,019.00	1,322.00	1,978.10	1,401.80	1,210.30	983.3	932.1	1,358.00	1,230.40	796.8

(**المصدر**: سلطة النقد، الايرادات والنفقات ومصادر تمويل السلطة الوطنية الفلسطينية للفترة 1994-2015م بالأسعار الجارية)

وبالاطلاع على **الجدول (4.4)** نلاحظ أن زيادة الإنفاق الحكومي مرتبط إلى حد كبير بزيادة المساعدات الخارجية، والتي كانت توجه لتغطية مدفوعات الحكومة والنفقات التطويرية والرواتب) والتي بلا شك تحرك الاقتصاد الفلسطيني وتسهم في الحفاظ على مستوى معيشة المواطنين، والذين يعتمدون على الحكومة بشكل كبير سواءً أكان من خلال رواتب رسمية أم رواتب خاصة بالضمان الاجتماعي (مساعدات اجتماعية للأسر الفقيرة) والنفقات التعليمية والصحية والخدمية.

4.4 الإنفاق الحكومي في فلسطين:

يأتي دور الإدارات الحكومية الفلسطينية ومن خلال وزارة المالية الفلسطينية وفقاً لسياسات المالية العامة وأدواتها المخططة في تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كتحقيق

الاستقرار الاقتصادي ونموه، وتقليل معدلات البطالة، وتخفيض مستوى التضخم، ومواجهة المخاطر المستقبلية، وتحسين البيئة الاستثمارية الفلسطينية، وإعادة الإعمار، وتخفيض العجز المالي، وتحسين المستوى المعيشي للفرد الفلسطيني، وتقليل التباين في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع الفلسطيني، وهذا لن يتم إلا إذا كانت سياسة الحكومة المالية الفلسطينية تقوم على التطوير المستمر لهيكل الموازنة الحكومية الفلسطينية والمتمثلة برفع إيرادات الحكومة، وتحسين سياسات الإنفاق الحكومي والتي تلبي متطلبات التنمية من كافة النواحي.

ويعرف الإنفاق الحكومي عموماً بأنه مبالغ مالية تكبدتها خزانة الدولة أو القطاع العام (الوزارات والهيئات المحلية) بهدف تحقيق النفع العام من خلال الحصول على السلع والخدمات ومنح الإعانات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتحقيق الإشباع العام وتحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة (شعبان، 2006م)، ووفقاً لتقرير قانون الموازنة العامة الفلسطينية فإن الإنفاق العام في فلسطين يصنف إلى ما يلي (وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية، قانون الموازنة العامة، 2016م):

- الرواتب والأجور من المدنيين والعسكريين .
- نفقات غير الأجور، والتي هي النفقات التشغيلية ، وهي التكاليف المستمرة اللازمة لإدارة العمل، وأيضاً النفقات التحويلية للوزارات والمؤسسات العامة، وأخيراً النفقات الرأسمالية.
- النفقات التطويرية، وهي التي تنفق لزيادة الطاقة الإنتاجية، وتطوير المرافق العامة والتي تساهم في تحقيق الإيرادات لأكثر من فترة مالية، وتلك النفقات تمول من إيرادات خزينة الدول ومن خلال المنح والمساعدات.

ومن خلال الجدول رقم (4.5) يتم توضيح تصنيفات الإنفاق خلال الفترة (1996-2015) كما يلي :

جدول (4.5): الإيرادات والنفقات للسلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة المحصورة ما بين (1996-2015م)

البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
إجمالي النفقات العامة	1,072.10	1,130.10	1,074.70	1,181.90	1,667.80	1,437.60	1,293.60
أجور ورواتب	403.1	470.1	466.8	518.6	621.8	679.8	659.1
نفقات غير الأجور	426.6	397.7	372.1	423.9	577	417.8	382.5
صافي الإقراض	0	0	0	0	0	0	0
النفقات التطويرية	242.3	262.3	235.8	239.4	469	340	252

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي النفقات العامة	1,635.00	1,528.00	2,281.00	1,707.00	2,877.00	3,487.70	3,375.90
أجور ورواتب	743	870	1,001.00	658	1,369.00	1,770.80	1,467.00
نفقات غير الأجور	324	501	649	392	663	1,055.00	1,349.00
صافي الإقراض	173	157	344	376	535	446.9	374
النفقات التطويرية	395	0	287	281	310	215	185.9

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
اجمالي النفقات العامة	3,200.10	3,254.60	3,258.20	3,419.10	3,606.90	3,621.40	
أجور ورواتب	1,563.10	1,677.90	1,557.70	1,813.80	1,899.60	1,759.50	
نفقات غير الأجور	1,120.90	1,142.30	1,212.20	1,225.70	1,259.00	1,352.30	
صافي الإقراض	243.3	139.9	277.2	211.2	287.4	300.5	
النفقات التطويرية	272.8	294.5	211	168.4	160.9	176.4	

(**المصدر**: سلطة النقد الفلسطينية، الايرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، المالية العاملة، مؤشرات 2016).

وحين الرجوع إلى السلاسل الزمنية لمستويات الإنفاق الحكومي الفلسطيني من خلال النشرات المالية الأخيرة والصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية (المالية العامة الفلسطينية)، يتضح لنا بأن مستوى الإنفاق الكلي بتزايد، ويرجع ذلك لتزايد الإيرادات الحكومية حيث سجل رصيد صافي الإيرادات الحكومية في سنة (1996م) حوالى (645.5) مليون دولار أمريكي وبالمقابل كان إجمالي النفقات (1,072.1) دولار أمريكي، وقد تحملت الحكومة عجزاً بواقع (426.6-)

مليون دولار أمريكي، حيث كانت هذه الفترة هى الأدنى إنفاقاً والأدنى إيراداً، ويرجع ذلك من وجهة نظر الدراسة لأن هذه الفترة كانت لتنشئة هيكل السلطة الفلسطينية، بينما كان أقصى إيراد حكومي حققته السلطة الفلسطينية خلال عام (2014م) بواقع (4,021.7) مليار دولار أمريكي، والذى قابله الإنفاق الحكومي بواقع (3,606.9) مليار دولار أمريكي، ولكن بقي هنالك عجز متراكم عن سنوات سابقة بواقع (-815.6) مليون دولار أمريكي، أما في عام (2015م) فقد انخفض صافي الإيرادات الحكومية ليصل إلى (3,688.2) مليار دولار أمريكي، وبالمقابل كان صافي الإنفاق الحكومي قريباً من الإيرادات الحكومية لتلك الفترة بواقع (3,621.4) مليار دولار أمريكي وفيه انخفض العجز الحكومي ليصل إلى (-730.0) مليون دولار أمريكي، وقد أوضحت دراسة (أبوعيدة ،2015م) بأن التقلبات في مستوى الإنفاق تعود إلى أسباب مرهونة بالظروف السياسية والاقتصادية الفلسطينية، وتعد مدفوعات الضمان الاجتماعي كجزء من الإنفاق الحكومي للحكومة الفلسطينية، والتي تساعد في تحقيق إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع حيث إن السلطة الفلسطينية هي من تدير برامج الضمان الممولة من جهات خارجية إضافةً لمساهمة من السلطة بنسبة معينة يتم تغطيتها من النفقات التحويلية أو ما يعرف ببند النفقات غير الأجور.

4.4.1 مدفوعات الضمان الاجتماعي:

يأخذ الضمان الاجتماعي عدة أشكال في فلسطين أهمها المساعدات الاجتماعية: (النقدية والعينية) المقدمة من السلطة الوطنية الفلسطينية للأسر الفقيرة والمهمشة ومن ثم الرعاية الاجتماعية عبر التأمين الصحي وتأمين التقاعد لموظفي القطاع الحكومي، ويأتي بعدها دور الجهات الدولية وأهمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في تقديم المساعدة الاجتماعية للأسر التي تعاني من الفقر المدقع والمساعدات الاجتماعية المقدمة من صندوق الزكاة وبرنامج الغذاء العالمي والمؤسسات غير الحكومية.

هناك عدة عوامل تؤثر في الضمان الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية أهمها (المالكي، اللدادوة، الصوالحة، البرغوثي، 2012م):

1- **الظروف السياسية:** حيث تعيش المناطق الفلسطينية ظروفاً خاصةً كالاحتلال الإسرائيلي والانقسام الداخلي.

2- **السكان وتوزيعهم** : حيث يتسم الوضع الفلسطيني باختلاف البيئات المعيشية فهناك مناطق مهمشة كالمناطق الشمالية المتطرفة والشرقية ومناطق جنوب قطاع غزة ومناطق التجمعات البدوية وقرى الأغوار في الضفة الغربية.

3- **ظروف التمويل** : حيث تعتمد برامج التنمية في مختلف المجالات، وكذلك تغطية العجز في موازنة السلطة الفلسطينية على المنح والمساعدات الخارجية، وبالتالي خضعت برامج التنمية والمساعدات لفلسفة الجهات الداعمة ورؤيتها، كذلك فإن توقف الجهة الداعمة عن التمويل يتسبب بتوقف البرنامج وعدم استمراره.

4- **غياب ثقافة المواطنة** : والتي تفترض احترام المجتمع لسيادة القانون والإدارة الرشيدة، ويشهد الواقع الفلسطيني نتيجةً لتعدد جهات التمويل والمؤسسات الداعمة وتواصل المستفيدين معها وبروز اللامبالاة، وعدم احترام الآخرين وحقوقهم وغياب المساءلة الجادة لتلك المشاريع الداعمة، وانتشار الواسطة مما غيب تلك الثقافة.

5- **الظروف المؤسساتية:** يتسم الوضع الفلسطيني بضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة والانقسام داخل المؤسسة الواحدة.

وبرنامج الضمان الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية، والذي يعد الأكبر في فلسطين من ناحية تقديم خدمات الضمان الاجتماعي وهو عبارة عن المدفوعات النقدية أو العينية التي تقدم لفئات الدخل المتدني والفئات المهمشة، وقد تزايدت المدفوعات النقدية المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية في عام (2012م) حيث قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بإطلاق برنامج التحويلات النقدية ضمن ما يعرف باسم برنامج الضمان الاجتماعي في الضفة الغربية وبرنامج الحماية الاجتماعية في قطاع غزة، ويتم تمويل هذا البرنامج من ثلاث جهات رئيسة عبر وزارة المالية الفلسطينية، الجزء الأكبر من قبل الاتحاد الأوروبي الفلسطيني، وموازنة السلطة الفلسطينية و10% فقط من قبل البنك الدولي، حيث تقدم تلك المدفوعات لكل أسرة ضمن البرنامج كل 3 شهور ويتم تحديد المبالغ لكل حالة بناءً على برنامج إلكتروني يتم إدخال بيانات الأسرة عليه ومن ثم يتحدد قيمه المبلغ المخصص لكل أسرة.

ويلاحظ أن تأمينات البطالة غائبة عن برنامج الضمان الاجتماعي في السلطة الوطنية الفلسطينية على الرغم من مشكلة البطالة العالية، والتي تعد مأزق حقيقي يواجه الشعب الفلسطيني، إلا أن تلك المساعدات تخفف قليلاً من التأثيرات السلبية للبطالة والفقر، حيث ساهمت المساعدات المقدمة في تخفيض معدل الفقر بنسبة 16.8% وتخفيض الفقر المدقع بنسبة 26.6% كما أن المساعدات كان لها أثر فعال في تخفيض نسبة الفقر في قطاع غزة

بنسبة أكبر من الضفة الغربية، ففي قطاع غزة ساهمت المساعدات في تخفيض الفقر بمقدار 21.2% أما في الضفة الغربية فقد ساهمت المساعدات بتخفيض الفقر بين الأفراد بنسبة مقدارها 10.7% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2011م).

وترى الدراسة بأن نظام الضمان الاجتماعي آلية فعالة للحد من الفقر وغياب العدالة في توزيع الدخل، وتعزيز النمو الاقتصادي ورفع مستوي المعيشة كما أن ارتفاع مستوى الإنفاق الاجتماعي بكفاءة وفاعلية يساهم في خفض معدلات الفقر في المجتمع مما يسمح بانخفاض المشاكل الاجتماعية المتولدة عن الفقر كالجرائم والإدمان.

4.5 البطالة في فلسطين :

تعد مشكلة البطالة ظاهرة سلبية سائدة، فقد امتدت تلك الظاهرة في كل دول العالم على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، كما تعد البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، والتي تعكس حالة اختلال التوازن العام في الاقتصاد القومي لأي دولة، وهذه الظاهرة اختلفت فيها النظريات والآراء والاتجاهات من قبل الاقتصاديين حول سبل علاجها، وفلسطينيا لم تخل ظاهرة البطالة من أوساط المجتمع الفلسطيني، وتبرز خطورة مشكلة البطالة في فلسطين في تفاقمها بشكل مضطرد وبصورة مستمرة نظراً لوجود فجوة بين عرض العمل والطلب عليه. وتعد البطالة سبباً مباشراً في ارتفاع مستوي الفقر وانخفاض الطلب والقوة الشرائية ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي، كما أن البطالة تعني وجود موارد اقتصادية معطلة يترتب عليها أضراراً اقتصادية واجتماعية حيث تنتشر الجرائم والمشاكل الاجتماعية بين الأسر.

وقد عرفت دراسة (الأسطل،2014م) بأن البطالة هو التعطل الجبري أو الاختياري من القوى العمالة في مجتمع ما على الرغم من قدرة القوة العاملة في العمل ورغبتها في ذلك، واستكمالاً لمفهوم البطالة فقد عرف (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة،2015م). استناداً لمعايير منظمة العمل الدولية بأن البطالة هي تعطل القوى العاملة مشتملة الأفراد الذين ينتمون لسن العمل الرسمي في فلسطين من (15) سنة فأكثر، ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، ولكن لم يستطيعوا .

كما تصنف فلسطينياً القوى العاملة إلى قوى عاملة تعمل في إسرائيل والمستوطنات، وقوى عاملة في السوق المحلي الفلسطيني والمتمثلة بالأفراد العاملين بقطاع الخدمات والصناعة والقطاع الحكومي، وقوى عاملة حسب الحالة العملية متمثلة بقوى عاملة من المستخدمين بأجر،

وقوى عاملة يعملون لحسابهم الخاص، وقوى عاملة كعاملين والذين يعملون كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر وقوى عاملة يعملون كأرباب عمل(الإحصاء الفلسطيني–مسح القوى العاملة الربع الأول، 2015م).

وتحليلاً للبينات المصرح عنها من قبل مركز الإحصاء الفلسطيني لعام (2015م) في تقرير لمسح القوى العاملة، يتضح لنا بأن النسبة الأكبر متمثلة من القوى العاملة من مستخدمين بأجر بواقع (68.3 %) وفيه يغلب قطاع غزة عن الضفة بفرق (12.5 %) على الرغم من تفاوت عدد السكان في الضفة الغربية عن قطاع غزة، وأن النسبة الأقل في التصنيف كان من نصيب العاملين والذين يعملون كأرباب عمل والتي كانت بواقع (5.7 %) فيه تغلب الضفة نسبتها عن قطاع غزة بواقع (3.1%) وفق ما هو موضح في الجدول رقم (4.6):

جدول (4.6): تصنيف القوى العاملة الفلسطينية لعام 2015م

تصنيف القوى العاملة	النسبة الكلية	قطاع غزة	الضفة الغربية
العاملون حسب الحالة العملية – مستخدمون بأجر	% 68.3	% 77.2	%64.7
العاملين يعملون لحسابهم الخاص	% 18.6	% 13.7	% 20.6
العاملين الذين يعملون كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر	% 7.4	% 5.6	% 8.1
العاملين يعملون كأرباب عمل	% 5.7	% 3.5	% 6.6

(**المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤشرات العامة ، 2015م)

وعلى الرغم من وجود قوى عاملة فلسطينية وفقا لأي تصنيف إلا أن ظاهرة البطالة سائدة في المجتمع الفلسطيني، حيث أفصح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بنسب البطالة تاريخياً من خلال المؤشرات الإحصائية الرئيسة عن الفترة الزمنية المحصورة ما بين عامي(1997م–2015م) كما في الجدول التالي رقم (4.7):

جدول (4.7): معدلات البطالة في فلسطين

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسبة العمالة في فلسطين	80	85.5	88.2	85.7	74.7	68.8	74.5	73.2	76.5
نسبة البطالة في فلسطين	20	14.5	11.8	14.3	25.3	31.2	25.5	26.8	23.5

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة العمالة في فلسطين	76.3	78.3	73.4	75.5	76.3	79.1	77	76.6	73.1	74.1
نسبة البطالة في فلسطين	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23	23.4	26.9	25.9

(**المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات إحصائية للفترة من (1997-2015)،2016)

4.5.1 العوامل المؤثرة على البطالة في فلسطين:

حيث إن البطالة في فلسطين تتأثر بعدة عوامل وهي بطبيعتها مترابطة من حيث السبب والأثر وهي كما يلي:

1- الظرف السياسي الفلسطيني:

وكما يبدو لنا من خلال المؤشرات المعروضة فإن أدنى مستوى للبطالة كان ما بين (20%-11.8%) في الفترة المحصورة ما بين السنوات (1997-1999م)، ومن وجهة نظر الدراسة كان هنالك نسبة تشغيل وعمالة عالية نسبياً في تلك الفترة الزمنية مقارنةً بباقي السنوات حتى عام (2015م)، ويعود السبب بذلك إلى الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي في فلسطين، حيث خلال تلك الفترة الزمنية كان الانسحاب الإسرائيلي التدريجي من مناطق في الضفة وأريحا وقطاع غزة وهذا خلال عام (1996م)، وتكوين الشكل السيادي للسلطة فقد انتخب الراحل (ياسر عرفات) رئيساً للسلطة الفلسطينية، وفي تلك الفترة الزمنية تم إنشاء المطار وإجراءات التوسعة في ميناء غزة، وفي عام (1998م) كان توقيع اتفاقية (واي ريفر)، والتي تضمن الانسحاب من الخليل، ومناطق أخرى في الضفة الغربية بالإضافة إلى المزيد من التسهيلات التجارية وزيادة العمالة في مناطق الخط الأخضر الفلسطيني، وعلى الصعيد الحكومي فقد شكلت الدوائر الحكومية الفلسطينية، والتي استقطبت عدداً جيداً من المستخدمين للعمل في تلك الدوائر، إلى جانب التوسع في نشاط القطاع الخاص، وتكوين هيئة بورصة

فلسطين، والتي فتحت المجال لزيادة شركات المساهمة والمدرجة في بورصة فلسطين (مسارات، 2012م).

ولكن كما هو موضح لدنيا من خلال الجدول فإن نسبة البطالة تضاعفت في الفترة الزمنية المحصورة ما بين عامي (2000–2004م)، حيث شهدت هذه الفترة تقلبات سياسية فلسطينية كالإرباك في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفشل " اتفاقية كامب ديفيد " مما أسفر عنه اندلاع انتفاضة الأقصى في قطاع غزة والضفة الغربية وذلك خلال عام (2000م) والذي قيد من حركة العمال من قطاع غزة للعمل في مناطق الخط الأخضر، وفي عام (2001م) فاز (شارون) ليكون رئيساً لوزراء إسرائيل والذي اتجه نحو إبطال اتفاقية أوسلو، وزاد من التصعيد الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، ففي عهده تم اجتياح الضفة وقطاع غزة، إلى جانب قصف الدوائر الحكومية والقطاع الخاص وتدمير البنية التحتية في قطاع غزة، وقطع أوصال الشمال عن الجنوب الفلسطيني، وقيد حركة التجارة والتنقل بالإضافة إلى زيادة التوسعة الاستيطانية، وخلال الفترة ما بين عامي (2002–2003م) ضاعفت إسرائيل هجماتها على فلسطين، حيث أقرت الحكومة الإسرائيلية برئاسة (شارون) حينها إقامة جدار الفصل العنصري في عمق الأرض الفلسطينية، وزاد من التوسع والتوغل في اجتياح مراكز المدن في الضفة وقطاع غزة (رام الله، رفح) (البنك الدولي، 2003م).

كما تم حصار الراحل "ياسر عرفات" وفرضت طوقاً على الرئاسة الفلسطينية في رام الله، إلى أن انتهت الفترة باغتيالات القيادات الفلسطينية البارزة (ياسر عرفات والشيخ أحمد ياسين)، وذلك في عام (2004م)، أما الفترة الزمنية المحصورة ما بين (2005م–2015م) فقد انخفضت بشكل بسيط واستقرت البطالة بواقع متوسط (23%)، حيث شهدت تلك الفترة تغيرات سياسية محلية، حيث شهدت فلسطين شكلاً سيادياً جديداً كانتخاب الرئيس محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية وإجراء تعديلات في رفع مستوى التوظيف الحكومي وزيادة نسبة الرواتب، كما أعلن عن وقف أعمال العنف المستمرة بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني، وتم الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وعدد من المستوطنات في الضفة الغربية، مما حسن من عجلة الاقتصاد الفلسطيني من وجهة نظر الدراسة، وما بعد عام (2006م) وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، والانقسام الفلسطيني الذي تبعه، سعت إسرائيل لتضيق الخناق مرة أخرى على الأراضي الفلسطينية، ورفع وتيرة الحصار على قطاع غزة خاصة مع اندلاع الحروب منذ عام (2008م) حتى عام (2014م)، والتي دمرت بمجملها البنية التحتية وقيدت النشاط التجاري

والصناعي والعمراني، إضافة لهجرة بعض الشركات من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، مما ضاعف من عدد العاطلين عن العمل والذي نتج عنه زيادة البطالة بشكل ملحوظ.

وعليه فإن الحصار المتزايد على فلسطين، ورفع وتيرة التصعيد من قبل الجانب الإسرائيلي على الأراضي الفلسطيني كان له الدور الملموس في رفع نسب البطالة في فلسطين (سكيك، 2015م).

2- عدد السكان في فلسطين:

يتأثر عدد السكان بحجم النمو الاقتصادي من حيث توفر موارد الدولة الاقتصادية، وتفاوت فرص العمل، وفلسطينياً عند تزايد عدد السكان فإن فرص العمل ستكون ضئيلة نظراً لعدم قدرة الموارد الاقتصادية الفلسطينية المتاحة على تغطية متطلبات سوق العمل (الأسطل ،2014م) ووفقاً للمؤشرات الإحصائية المنشورة عبر الجهاز المركزي للإحصاء كان عدد السكان في فلسطين عام (1997م) بواقع (2.8 مليون) نسمة، ويقابله نسبة البطالة في تلك السنة بواقع (20 %)، والذي تزايد حتى وصل عدد السكان في عام (2015م) بواقع (4.7 مليون) نسمة وفيه كانت نسبة البطالة بواقع (26 %)، ومنه ترى الدراسة بأن تزايد عدد السكان في فلسطين قابله تزايداً في نسبة البطالة، وهنا تكمن العلاقة الطردية بين تزايد عدد سكان فلسطين وتزايد نسبة البطالة، وتحليلاً لواقع البطالة هنا فقد كان عدد السكان في الضفة في عام (1997م) بواقع (1.8مليون) نسمة ويقابله نسبة البطالة بواقع (17.2%)، ولكن عندما وصل عدد السكان في الضفة عام(2015م) إلى (3 مليون) نسمة كانت نسبة البطالة بواقع (15 %)، بينما في قطاع غزة كان عدد السكان في عام (1997م) بواقع (1 مليون) نسمة تقابله نسبة البطالة بواقع (26.7%)، وفي عام(2015م) كان عدد السكان في قطاع غزة بواقع (1.8 مليون) نسمة وكانت نسبة البطالة بواقع (40 %)، ومن الملاحظ حين المقارنة بين الضفة وغزة أنه بالرغم من تزايد عدد السكان في الضفة الغربية كانت نسبة البطالة منخفضة بعكس قطاع غزة حيث نسبة البطالة كانت جوهرية، ويعود الأمر من وجهة نظر الدراسة للحصار المفروض على قطاع غزة بالإضافة إلى توالي الحروب عليها، كانا عاملين رئيسين لزيادة نسبة البطالة بتزايد عدد السكان، بينما في الضفة الغربية كان هنالك حرية اقتصادية ومرونة تجارية وتوسعاً في القطاع الخاص، وتعتبر أيضاً التغيرات في الهيكل الوظيفي في الضفة مقارنة بغزة نتيجةً للانقسام الفلسطيني، نجم عنه ندرة في فرص العمل في القطاع الحكومي لسكان قطاع غزة، ولمدة تزيد عن عشرة أعوام من قبل السلطة في الضفة، مما رفع من نسبة البطالة في غزة مقارنة بالضفة الغربية (رجب، 2014م)، وعلى الرغم من وجود القطاع الخاص في غزة وهو خجول كالشركات

الربحية، إضافة لوجود منظمات المجتمع المحلي والمؤسسات الدولية إلا أنها لا تستطيع أن توفر فرص العمل بالشكل المطلوب نتيجة للتخمة السكانية من جانب، ومن جانب آخر لأن العمل في هذا القطاع هو مؤقت وغير مستدام نظراً للظروف السياسية المتقلبة وبخاصة في قطاع غزة.

3- الجناسة في فلسطين:

يعد مفهوم الجناسة (Gender marker): هو مفهوم للمساواة بين الجنسين في كافة الحقوق، والذي تم الإشارة له من خلال برنامج الأمم المتحدة الراعي لحماية المرأة عالمياً (IASC ,OCHA.2016)، ووفقاً للمؤشرات الإحصائية المجمعة لعام (2015م) والمنشورة عبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما هو موضح بالجدول رقم (4.8) فيما يتعلق بمعدل البطالة وفقاً للجنس والمحافظة، سوف نجد أن هنالك تفاوتاً بين معدلات البطالة بين الجنسين، حيث تزداد معدلات البطالة لدى الإناث مقارنة بالذكور على مستوى فلسطين، ولربما يعود السبب من وجهة نظر الدراسة للعادات والتقاليد التي تلعب دوراً في عدم التحاق المرأة بالعديد من الأعمال (صلاح، 2009م)، كما أن (قانون الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998م)، جاء لتلبية حاجات التنمية الاقتصادية، واضعاً ضوابط ومعايير الاستثمار في فلسطين، إلا أنه لم يراع أو ينظم عمل أو دخول المرأة أو مشاركتها في هذه العملية، حيث همّش دورها ودخولها سوق العمل للاستثمار، من هذا المنطلق لا زال وضع المرأة الفلسطينية ضعيفاً على مستوى التشغيل مما ترتب عنه فوارق في معدلات البطالة بين الجنسين (وفا، 2015م).

جدول (4.8): مؤشرات البطالة الفلسطينية حسب النوع لعام 2015م

مؤشرات البطالة، (للأفراد 15 سنة فأكثر) – الجهاز المركزي للإحصاء – فلسطين (2015م)		
معدل البطالة % في الضفة (2015م)		
ذكر	15	20.85
أنثى	26.7	
معدل البطالة % في غزة (2015م)		
ذكر	35.9	47.75
انثى	59.6	
معدل الاجر اليومي بالدولار % في فلسطين –حسب الجنس		
ذكور	27.8	24.4
اناث	21	

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات البطالة، (للأفراد 15 سنة فأكثر)، فلسطين، 2015م)

كما ترى الدراسة وفقاً لمؤشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المجمعة في الجدول رقم (4.8) بأن معدل الأجر اليومي للإناث يقل عن الذكور بواقع (6.8 دولار/ يومياً)، وهذا يوضح اللامساواة بين الجنسين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد يترتب عن ذلك ضعف في مشاركة الاناث في العمل.

كما أن هنالك فروقاً جوهرية بين معدلات البطالة في كلا الجنسين بين الضفة وقطاع غزة، حيث تزداد معدلات البطالة جوهرياً في قطاع غزة لدى الإناث عن معدلات البطالة للإناث في الضفة الغربية بفارق (33%)، وترى الدراسة بأن سبب الفوارق مرهون بفرص التشغيل للإناث في غزة هي ضئيلة على الرغم من التفاوت في الكثافة السكانية بين الضفة وقطاع غزة، بجانب تفاوت فرص التعليم بين الضفة وقطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير أعداد الطلبة والخريجين والهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الجامعية الفلسطينية، 2015م).

4- عوامل أخرى:

وقد عرض معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) خلال مؤتمره السنوي، والذي عقد في عام (2006م)، بعض الأسباب التي دعت إلى تزايد معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية كما يلي (ماس، 2006م):

1- غياب دور السلطة الفلسطينية في إيجاد شبكة أمان للحد أو التخفيف من مشكلة البطالة.
2- تفاوت المهارات العمالية.
3- زيادة عرض العمالة عن الطلب عليها في سوق العمل الفلسطيني.
4- ضعف دور النقابات العمالية في توفير فرص عمل لمنتسبيها.
5- ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بشكل مطلق بالاقتصاد الإسرائيلي.
6- وجود ظاهرة الفساد في القطاع الحكومي والخاص، وقصور الحكومة في الحد منها .
7- الضعف في قدرة الاقتصاد الفلسطيني على النهوض وإتاحة المجال في إيجاد فرص عمل.
8- ضعف التشريعات الفلسطينية والتي تمنح العمال الفلسطينيين الحقوق الاجتماعية .
9- ضعف في برامج التشغيل المؤقت .
10- ارتهان المساعدات الدولية وبرامج التشغيل المؤقت بالظروف السياسية الفلسطينية.
11- عدم الاستغلال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات في التجارة الإلكترونية.

12- أتمتة الأنشطة، أي الاعتماد على الأجهزة والمعدات الإلكترونية في القطاعات الحكومية، والقطاعات الخاصة، والتي قللت من الاعتماد على الكوادر البشرية في تنفيذ الأنشطة الإنتاجية .

13- ضعف التنسيق مع الدول العربية في إعارة عدد من الخريجين للعمل في تلك البلدان كدول الخليج العربي، والتي متعارف بأن اقتصاد تلك الدول في تقدم كدولة الإمارات وقطر والسعودية.

وترى دراسة (الأغا وفيق، أبو مدللة سمير، 2011) أن هناك أسباب لتزايد معدلات البطالة منها:-

14- الإغلاق والحصار المفروض على قطاع غزة وعزلها عن العالم الخارجي.

15-عدم ربط السياسات الاقتصادية بأهداف علاج مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية.

16- تغيب الأطر القانونية والمؤسسية الموحدة عن الاقتصاد الفلسطيني مما يحد من الاستغلال الأمثل للموارد.

وبناءً على ما سبق من مؤثرات لعبت دوراً في مضاعفة معدلات البطالة في فلسطين، ترى الدراسة بأن على الحكومة الفلسطينية السعي إلى توفير فرص عمل، وهذا من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين، وتفعيل التشريعات والتي تضمن حقوق الفلسطينيين في العمل، ودعم ومضاعفة برامج التشغيل الطارئ، والتنسيق مع القطاع الخاص في تحفيزهم على قبول الحد المقبول للخريجين من طلبة الجامعات، كما على الحكومة الفلسطينية أن تسعى للحد من البطالة المقنعة واستغلال الطاقات البشرية، كما على الحكومة الفلسطينية أيضاً أن تعيد النظر بعلاقتها الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي والذي كان سبباً في الحصار وإضعاف الاقتصاد الفلسطيني، كما يجب على المؤسسات التعليمية الفلسطينية السعي المستمر في نشر ثقافة التجارة الإلكترونية وتشجيع التدريب المهني، وأخيراً على الحكومة الفلسطينية والجهات الممولة من القطاع الخاص أن تقدم التسهيلات الممكنة لدعم المشاريع الصغيرة .

ومما لاشك فيه أن وجود عمالة معطلة وغياب مصدر دخل للعديد من الأفراد سيكون سبباً في حرمانهم من تغطية نفقاتهم اللازمة وتوفير احتياجاتهم واحتياجات أسرهم مقارنة بالأسر التي يعمل أفرادها مما يعطي مؤشر لغياب العدالة بين أفراد المجتمع نتيجة غياب فرص العمل.

4.5.2 متوسط الأجر اليومي في فلسطين:

يأخذ متوسط الأجور في فلسطين ثلاث نسب مختلفة باختلاف المكان وبيئة العمل حيث أن الأجور في قطاع غزة تختلف عن الضفة العربية وعن داخل مناطق 48 والمستوطنات الإسرائيلية، الجدول رقم (4.9) يوضح متوسط الأجر اليومي فلسطين لعام (2015م).

بشكل عام فإن معدل الأجور في الضفة الغربية أعلى من معدل الأجور في قطاع غزة نظراً للحصار المفروض على قطاع غزة، والذي يؤثر في انخفاض الطلب على العمالة ومع انتشار البطالة بشكل كبير مما يؤدى على انخفاض الأجر اليومي.

جدول (4.9): متوسط الأجر اليومي في فلسطين لعام 2015م

#	المكان	متوسط الأجر اليومي بالشيكل
1	الضفة الغربية	94.1
2	قطاع غزة	61.9
3	فلسطين المحتلة والمستوطنات	198.9

(المصدر: المراقب الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، ماس، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد، 2015م)

هذا الأمر فرض نفسه على الواقع الفلسطيني حيث إن معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة أعلي منها في الضفة الغربية، و دائماً ما يرتبط موضوع عدالة توزيع الدخل برفع قيمة الأجور في الدولة والذي يرتبط ارتباط وثيقاً بمستوى معيشة الأفراد، وتأتي المعضلة دائماً في موضوع عدالة توزيع الدخل بمدى وجود فرق بين متوسط الدخل الفردي الحقيقي وبين نصيب الفرد من الدخل القومي حيث إن التباعد بين الرقمين دائماً يكون مظهراً لعدم عدالة توزيع الدخل.

4.6 مسببات اختلاف الظروف المعيشية في فلسطين (الضفة الغربية – قطاع غزة):

تختلف الظروف المعيشية والمؤشرات الاقتصادية بين الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تؤدي إلي اختلاف عدالة التوزيع بينهم بشكل كبير ومن هذه الأسباب (صلاح، 2009م):-

1- ارتفاع معدل الزيادة السكانية في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية وبخاصة مع انخفاض مستوى المعيشية وانتشار الفقر الذي يجعل الأهالي تكثر من الإنجاب بسبب العادات والتقاليد.

2- ارتفاع نسبة سكان المخيمات في محافظات قطاع غزة بشكل كبير مقارنة بمحافظات الضفة الغربية، إذ يشكل عدد السكان في المخيمات حوالي ثلث سكان قطاع غزة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع عدد اللاجئين في قطاع غزة، وارتفاع أعداد المواليد في أوساطهم مما يرفع من الأهمية النسبية للمخيمات من إجمالي سكان القطاع.

3- ارتفاع نسبة الأسر التي تسكن في مساكن ملك في محافظات قطاع غزة مقارنة بمحافظات الضفة الغربية، ويرجع ذلك لانتشار المخيمات بشكل واسع في قطاع غزة خاصة و أن غالبية سكان المخيمات يملكون المساكن التي يسكنوها، كما أن تكلفة إنشاء هذه المباني في المخيمات عادة ما تكون منخفضة مقارنة بتكلفتها في الضفة الغربية، وقد يكون العامل الجغرافي في الضفة الغربية سبباً في عدم تملك المنازل حيث يضطر العاملون في الضفة الغربية في أماكن بعيدة عن سكنهم لاستئجار المساكن بالقرب من أماكن عملهم، وتغيب هذه السمة إلى حد كبير في قطاع غزة حيث المسافات بين أماكن السكن وأماكن العمل قصيرة وغير متباعدة.

4- ارتفاع مستوى الالتحاق بالتعليم في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، ويرجع تراجع مستويات التعليم في الضفة الغربية إلى تباعد التجمعات السكانية عن بعضها في الضفة الغربية، وعدم توفر شعب صفية لبعض المراحل التعليمية المتقدمة في عدد من التجمعات النائية والمهمشة يمكن أن يؤثر سلبياً في مؤشر الالتحاق بالتعليم في تلك التجمعات، مما ينعكس على المؤشر في الضفة الغربية بشكل عام وعند الإناث خصوصاً، كما ترتبط معدلات الالتحاق بالتعليم على عدة عوامل بعضها اجتماعية تتعلق بإيمان الأسر والأفراد بأهمية العملية التعليمية ذاتها، وبعضها أسباب ثقافية واقتصادية تخص نظرة الأهل لأهمية التعليم والجدوى الاقتصادية منه وانعكاساته المستقبلية على الفرد والأسرة حيث ترتفع هذه المؤشرات في غزة عنها في الضفة الغربية .

5- ارتفاع نسب حصول مساكن قطاع غزة على خدمات البنية التحتية مقارنةً بمساكن الضفة الغربية، حيث ترتفع نسبة المساكن المتصلة بالشبكات العامة لخدمات البنية التحتية في قطاع غزة مقارنةً بالضفة الغربية، ويعود ذلك إلى طبيعة التجمعات السكنية في قطاع غزة المكتظة والقريبة من بعضها البعض بشكل كبير بعكس محافظات الضفة الغربية، حيث إن قرب التجمعات السكنية والمساكن من بعضها البعض يجعل عمليه ربطها بشبكة عامة لخدمات البنية التحتية عملية أقل تكلفة، في حين تتوزع التجمعات السكنية في محافظات الضفة الغربية على مناطق جغرافية أوسع، مما يجعل ربط التجمعات السكنية البعيدة

بالشبكات العامة أمراً صعباً كما أن مناطق الضفة الغربية في معظمها مناطق جبلية مما يجعل من تمديد الشبكات داخل الأرض عملية مكلفة.

6- ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة مقارنةً بالضفة الغربية، وذلك بسبب الكثافة السكانية العالية في قطاع غزة مع انخفاض المساحة الجغرافية والحصار المفروض على القطاع وصعوبة التنقل بين غزة والضفة الغربية والعمل في إسرائيل أو السفر للخارج وخاصةً بعد عام (2007م) في حين أن الأمر في الضفة الغربية أكثر سهولة بسبب إمكانية العمل في إسرائيل والسفر للخارج.

4.7 معامل جيني في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة):

يستخدم مؤشر جيني (Gini Index) لقياس مدى انحراف توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بين الأفراد والأسر المعيشية في اقتصاد ما عن التوزيع العادل التام حيث يقيس مؤشر جيني المساحة التي بين منحنى لورنز وخط افتراضي للمساواة المطلقة، معبراً عنها كنسبة مئوية من المساحة القصوى التي تقع تحت الخط، وهكذا يمثل صفر بمؤشر جيني المساواة الكاملة، بينما تعني 100 لهذا المؤشر عدم المساواة الكاملة (Bellù & Liberati,2006).

وقد تم استخدام بيانات الإنفاق الخام للعائلات في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وذلك لاستخراج معامل جيني.

وقد كانت نتائج احتساب معامل جيني وفقا لبيانات إنفاق الأسر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة كما هو موضح في الجدول رقم (5.1) في الملحق.

والذي يلاحظ من خلاله أن معامل جيني في السنوات الأولى من عمر السلطة الوطنية الفلسطينية كان مستقراً حيث وصل عام (2007م) وفق الدراسة إلى 34.8% بنسبة قريبة جداً من قيمة معامل جيني، والتي تم احتسابها في دراسة (سكيك،2015م) والتي بلغت 33%، ثم بدأ معامل جيني في التزايد منذ عام (2000م) بسبب الظروف السياسية واندلاع الانتفاضة ليبدأ في عام (2004م) بالانخفاض حيث وصل إلى معدل 34% نتيجة استقرار الظروف السياسية نسبياً وهو نفس المعدل الصادر عن البنك الدولي لنفس العام، وفي عام (2009م) ارتفع معامل جيني بشكل كبير حيث وصل إلى 38.3% بفارق بسيط جداً عن قيمة معامل جيني المحسوبة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي قدره بمعدل 38% ويرجع ارتفاع معامل جيني

في فلسطين عام (2009م) وفق ما ترى الدراسة للظروف السياسية الصعبة والحصار والحرب الشرسة على قطاع غزة.

كما يلاحظ أن التفاوت في توزيع الدخل كان عالياً في الضفة الغربية خلال السنوات الأولى من عمر السلطة الفلسطينية مقارنةً بالتفاوت في توزيع الدخل في قطاع غزة لنفس الفترة ليبدأ بعدها التفاوت في غزة بالزيادة منذ عام (2000م)، وهي الفترة التي شهدت اندلاع الانتفاضة الثانية وما تبعه من تدهور في الوضع الاقتصادي الفلسطيني، ومع ذلك استمر معامل جيني للضفة الغربية أعلى منه في قطاع غزة حتي عام (2007م) حيث تقارب معامل جيني لشقي الوطن بشكل كبير، وبعدها زاد معامل جيني في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية ومما لا شك فيه أن الحصار على قطاع غزة وإغلاق المعابر واندلاع الحرب على غزة عام (2008م-2009م) فقد ارتفعت نسبة البطالة في قطاع غزة عام (2008م) بنسبة (10.9)% عنها في عام (2007م) كل هذه الأمور كانت سبباً في ارتفاع اللامساواة في توزيع الدخل في قطاع غزة.

وقد أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تقرير عن مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية بأن اللامساواة على مستوى الأراضي الفلسطينية عالية بسبب وجود أغنياء في الضفة الغربية يعتبرون أغنياء جداً وفقراء في قطاع غزة يعتبرون فقراء جداً مما يسمح بوجود فجوة أكبر على مستوى الاراضي الفلسطينية بشكل عام، وعليه يكون معامل جيني في فلسطين كبيراً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير مستوي المعيشة، 2012م).

ووفقاً لتقرير القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الخاص بعام (2012م) بلغت نسبة العاملين في القطاع العام في فلسطين (22.7%) عام (2012م) مقارنة مع (22.5%) في عام (2011م)، ففي قطاع غزة كانت نسبة العمالة (38.8%) أما في الضفة الغربية بلغت (15.8%) أما على صعيد موظفي القطاع الخاص البالغة نسبتهم حتى عام (2012م) حوالى (67.6%)، ففي قطاع غزة بلغت نسبتهم إلى عدد السكان حوالى (61.2%) أما في الضفة الغربية (70.4%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير القوي العاملة، 2013م).

وترى الدراسة أن كثرة موظفي القطاع العام في قطاع غزة مقارنةً بالضفة الغربية إلى حد ما يعطي مؤشر لانخفاض نسبي في تفاوت توزيع الدخل في القطاع عنه في الضفة نتيجة لخضوع نسبة كبيرة لنظام دخل محدد ومتساوي وفق لسياسة القطاع العام.

4.8 الخلاصة:

تم التعرض في هذا الفصل لمحددات عدالة توزيع الدخل في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وتم توضيح اختلاف تلك المحددات في الضفة الغربية عن قطاع غزة حيث إن نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية أكثر منه في قطاع غزة، وتم التطرق لمعدلات البطالة وظروفها في فلسطين حيث بينت الدراسة خلال هذا الفصل دور البطالة في إضعاف التطور الاقتصادي نتيجةً لتعطيل تلك الموارد، إضافةً لغياب العدالة الاجتماعية، وقد تعرض الفصل لدور المساعدات الخارجية في زيادة الانفاق الحكومي الفلسطيني، وتم التركيز على مدفوعات الضمان الاجتماعي والتي تعد الوسيلة الأبرز لإعادة توزيع الدخل في الاقتصاد الفلسطيني والتي تزايدت في الفترة الأخيرة بعد إنشاء برنامج خاص لها بتمويل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وخلال هذا الفصل تم احتساب معامل جيني للضفة الغربي وقطاع غزة بشكل منفصل والذي تبين خلاله مدى التفاوت في توزيع الدخل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وبينت الدراسة أسباب اختلاف الظروف المعيشية في قطاع غزة عن الضفة الغربية والتي قد تكون سبباً واضحاً لاختلاف مؤشرات جيني في قطاع غزة عن الضفة الغربية.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، واستعراض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها، والوقوف على متغيرات الدراسة حيث المتغيرات المستقلة تتمثل بـ (نصيب الفرد من الدخل القومي ونصيب الفرد من الناتج المحلي والبطالة والمساعدات الخارجية، وأخيراً مدفوعات الضمان الاجتماعي) لكل من الضفة وقطاع غزة ومن ثم فلسطين ككل، وأما المتغير التابع والذي يتمثل بمعامل جيني والذي هو مقياس لعدالة التوزيع، فقد تم احتسابه مسبقاً في كل من قطاع غزة والضفة وفلسطين ككل، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات مجتمعة خلال الفترة المحصورة والمتاحة ما بين عامي (1996م وحتى عام 2011م) باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (E Views) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

كما وقد تم استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية، والاعتماد على اختبار السكون، ومن ثم تقدير معاملات الانحدار للنموذج القياسي بطريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير نموذج الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة على معامل جيني في كل من غزة والضفة وفلسطين.

5.1 المنهجية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج المناسب للدراسة، وذلك لتوضيح محددات عدالة توزيع الدخل في دولة فلسطين باستخدام البرنامج الإحصائي E views بشكل أساسي لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية.

5.2 طرق جمع البيانات:

تم ذلك من خلال المصادر الأولية والثانوية للحصول على البيانات اللازمة لصياغة الجانب النظري لموضوع الدراسة والبيانات المستخدمة في التحليل، وتم الحصول على هذه البيانات من خلال المصادر الآتية:

أولاً – المصادر الأساسية: وتشمل البيانات الكمية الإحصائية الخام والمجمعة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الشؤون الاجتماعية.

ثانياً – المصادر الثانوية: المراجع العربية والأجنبية: (الكتب والدوريات والمقالات) والدراسات والتقارير والبيانات المنشورة المتعلقة بموضوع الدراسة.

5.3 متغيرات الدراسة:

تم تحديد متغيرات الدراسة كالتالي:

- **المتغير التابع:** العدالة في توزيع الدخل ويتم قياسه من خلال معامل جيني(Gini coefficient).
- **المتغيرات المستقلة:**

1. نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي.
2. نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح.
3. مدفوعات الضمان الاجتماعي.
4. معدل البطالة.
5. المساعدات الخارجية.

5.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم الاستعانة بالأساليب القياسية لتحليل بيانات السلسلة الزمنية، وتمثلت هذه الأساليب فيما يأتي:

❖ **الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics):**

اعتمدت الدراسة على المقاييس الإحصائية الوصفية: (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة) لوصف بيانات متغيرات الدراسة.

❖ **معاملات الارتباط (Coefficients Correlation):**

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation) لقياس قوة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة، حيث من خلال نتيجة معامل ارتباط بيرسون يمكن الاستدلال على وجود أو عدم وجود علاقة بين كل زوج من أزواج المتغيرات.

❖ **اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):**

يستخدم اختبار جذر الوحدة بهدف التحقق من استقرار السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة الاستقرار)، حيث يعد شرط الاستقرار شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم لاختبار سكون السلاسل الزمنية، منها اختبار فيلبس (Phillips Perron,PP)، ويعتمد هذا الاختبار على اختبار الفرضيتين الآتيتين:

1- الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية.

$$H_0 : \rho = 0$$

2- الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية.

$$H_1 : \rho \neq 0$$

فإذا تم رفض الفرضية الصفرية فهذا يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا تم عدم رفض الفرضية الصفرية فهذا يدل على سكون السلسلة الزمنية عند مستوياتها.

❖ **تحليل الانحدار البسيط:**

بعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية، تم تقدير نماذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares-OLS)، والتي تعتبر الأكثر استخداماً من قبل الباحثين في مجال تحليل البيانات الاقتصادية، وقد تم استخدام الانحدار البسيط وليس الانحدار المتعدد بسبب قلة عدد المشاهدات في عينة الدراسة لذلك تم استخدام تحليل الارتباط ومن ثم تحليل الانحدار البسيط فقط.

- **البيانات الأولية الخام المجمعة:**

قامت الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من (1996م ولغاية 2011م)، ويرجع سبب توقفها لعام (2011م) وعدم دمج السنوات الباقية في الدراسة لعدم توفر بيانات خام أولية غير منشورة أو إحصائيات منشورة لدى الجهاز المركزي الفلسطيني عن بيانات الإنفاق أو الدخل للأسر الفلسطينية لفترة ما بعد (2011م).

1- **جدول رقم(5.1):** قامت الدراسة بحساب معامل جيني لكل من غزة والضفة وفلسطين من خلال الاعتماد على قيم الإنفاق لعينة من الأسر عن الفترة المحصورة، والتي كانت متاحة لدى الجهاز ما بين عامي (1996م-2011م) حيث لا يتوفر قيم للإنفاق الاستهلاكي لدي الجهاز المركزي بعد عام (2011) وقد تم توقيع اتفاقيه بين الباحث والجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني للحصول على بيانات الإنفاق الخام السنوية للأسر الفلسطينية وقد تم استخدام بيانات تلك العينة في حساب معامل جيني لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تتميز الرسالة بإشارتها لعدالة التوزيع في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل منفصل، ومدى تأثير عدد من المتغيرات على العدالة لكل منطقة. ولغرض المقارنة والتأكد من دقة البيانات المحسوبة تم مقارنتها بمعامل جيني المحسوب في دراسة سكيك (2015م)، وبيانات معامل جيني المحسوب من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات جيني الصادر عن البنك الدولي.

جدول (5.1): معامل جيني في فلسطين

معامل جيني (إعداد الدراسة)																
Years	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
G-Pal	34.2	33.8	33.6	33.4	35.6	36.0	37.2	36.0	34.1	34.6	34.5	34.9	35.1	38.3	40.1	39.9
G-Gaza	31.9	31.3	31.2	31.4	33.4	36.0	36.9	36.8	33.7	33.5	33.8	34.6	36.2	39.1	41.0	38.6
G-W.B	37.0	35.9	34.0	34.5	36.7	37.5	37.9	35.5	36.0	35.8	35.4	35.1	34.7	38.1	39.9	40.1
سكيك 2015	33.2	33.0	33.5	34.0	33.0	33.0	33.0	33.0	33.0	32.6	32.7	33.0	36.2	37.0	41.7	40.0
البنك الدولي	غير متاح								34	34.8	34.3	35.3	35.7	34.5	غير متاح	
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني																
فلسطين	غير متاح													38	41	40.3
غزة	غير متاح													35	35	34.3
الضفة	غير متاح													39	39	39

(المصدر:* إعداد الباحث** سكيك(2015)*** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2011)**** بيانات البنك الدولي(2009))

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

قبل البدء في تحليل البيانات واختبار الفرضيات لا بد من وصف بيانات متغيرات الدراسة وتوضيح معالمها الرئيسة، وذلك باستخدام أساليب التحليل الوصفي الإحصائي الأكثر شيوعاً، وهي الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة. والجدول رقم(5.7) يوضح نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة.

جدول (5.2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة حسب المنطقة

المنطقة	المتغيرات	نوع المتغير	أقل قيمة	أكبر قيمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
غزة	مؤشر جيني	تابع	31.23	41.02	34.97	2.98
	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي	مستقل	878.10	1,420.70	1,136.13	169.03
	نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح	مستقل	1,317.60	1,760.90	1,545.69	147.54
	مدفوعات الضمان الاجتماعي	مستقل	9,104,7	105,328,10	48,112,2	34,873,8
	معدل البطالة	مستقل	16.90	40.60	30.80	7.11
	المساعدات الخارجية	مستقل	–	–	–	–
الضفة	مؤشر جيني	تابع	34.01	40.06	36.49	1.80
	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار الأمريكي	مستقل	1,263.10	2,181.50	1,680.77	259.24
	نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح بالدولار الأمريكي	مستقل	1,664.80	2,859.50	2,181.54	353.92
	مدفوعات الضمان الاجتماعي بالشيكل	مستقل	3,435,38	173,577,59	66,851,49	68,710
	معدل البطالة	مستقل	9.50	28.20	18.46	4.68
	المساعدات الخارجية	مستقل	–	–	–	–
فلسطين	مؤشر جيني	تابع	33.40	40.10	35.71	2.13
	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي	مستقل	1,143	1,752	1,464	163
	نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح	مستقل	1,572	2,415	1,929	231
	مدفوعات الضمان الاجتماعي	مستقل	13,985,23	246,135	114,963,72	93,978,25
	معدل البطالة	مستقل	11.80	31.20	22.31	5.10
	المساعدات الخارجية	مستقل	236.30	1,978.10	788.77	502.93

يوضح الجدول (5.7) بعض المقاييس الإحصائية لكل متغير كالوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل وأكبر قيمة حسب الدولة، والتي من خلالها نقيس إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس جيد للوصول لمعلمات المجتمع، واختبار مدى ملائمتها الإحصائية باستخدام الاختبارات المعنوية.

معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة:

تم استخدام اختبار " معامل بيرسون للارتباط " لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين متغيرات الدراسة أم لا، والجدول (5.8) يوضح ذلك.

جدول (5.3): معاملات الارتباط لمتغيرات الدراسة

المنطقة	المتغيرات	مؤشر جيني	نصيب الفرد من الناتج المحلى	نصيب الفرد من الدخل القومي	مدفوعات الضمان الاجتماعي	معدل البطالة	المساعدات الخارجية
غزة	مؤشر جيني	1					
	نصيب الفرد من الناتج المحلى	*-.754	1				
	نصيب الفرد من الدخل القومي	*-.659	*.454	1			
	مدفوعات الضمان الاجتماعي	-0.099	-0.373	0.347	1		
	معدل البطالة	*.623	*-.737	-0.359	-0.093	1	
	المساعدات الخارجية						
الضفة	مؤشر جيني	1					
	نصيب الفرد من الناتج المحلى	0.318	1				
	نصيب الفرد من الدخل القومي	0.106	*.857	1			
	مدفوعات الضمان الاجتماعي	0.461	*.754	0.621	1		
	معدل البطالة	0.248	*-.681	*-.514	-0.439	1	
	المساعدات الخارجية						
فلسطين	مؤشر جيني	1					
	نصيب الفرد من الناتج المحلى	0.169	1				
	نصيب الفرد من الدخل القومي	0.109	*.644	1			
	مدفوعات الضمان الاجتماعي	0.376	0.541	0.592	1		
	معدل البطالة	0.333	*-.742	-0.362	-0.274	1	
	المساعدات الخارجية	*.485	-0.031	*.597	0.563	*.432	1

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

من الجدول (5.8): يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

- في منطقة غزة تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 ≥ α بين مؤشر جيني وكل من " نصيب الفرد من الناتج المحلى، نصيب الفرد من الدخل القومي، معدل البطالة "، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 ≥ α بين نصيب الفرد من الناتج المحلى وكل من " نصيب الفرد من الدخل القومي، معدل البطالة"، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05.
- في منطقة الضفة تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 ≥ α بين نصيب الفرد من الناتج المحلى وكل من " نصيب الفرد من الدخل القومي، معدل البطالة"، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 ≥ α بين نصيب الفرد من الدخل القومي ومعدل البطالة، حيث تبين إن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05.
- في فلسطين تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 ≥ α بين مؤشر جيني والمساعدات الخارجية، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نصيب الفرد من الناتج المحلى وكل من " نصيب الفرد من الدخل القومي، معدل البطالة"، وتبين أيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نصيب الفرد من الدخل القومي والمساعدات الخارجية، وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة والمساعدات الخارجية حيث تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05.
- وقد تم التعليق على البيانات السابقة وبيان أسباب الاختلاف بين الضفة وقطاع غزة والربط بالنظريات الاقتصادية في اختبار الفرضيات.

اختبار سكون السلسلة للباقي:

يوضح الجدول (5.9): نتائج اختبار سكون السلسلة للبواقي، حيث يتضح من الجدول أن كافة المتغيرات غير الساكنة في مستواها، ولكنه تم الوصول إلى السكون بعد أخذ الفرق الأول، وقد تم عمل الاختبار على المتغيرات المستقلة الأربعة التالية:(نصيب الفرد من الناتج المحلى، نصيب الفرد من الدخل القومي، معدل البطالة، المساعدات الخارجية) بسبب توفر بيانات سلسلة زمنية لها أما مدفوعات الضمان الاجتماعي فلم يتم احتساها ضمن اختبار السكون لتوفر سلسلة زمنية أقصر منذ عام (2004–2011) فقط وعدم توافر بيانات منشورة أو غير المنشورة

لدى الجهات المسؤولة قبل عام (2004م) لذلك تم عمل اختبار السكون للمتغيرات الأربعة فقط وكانت النتائج الموضحة كالتالي:

جدول (5.4): نتائج اختبار سكون السلسلة للبواقي

المتغير	غزة		الضفة		فلسطين	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
	قيمة الاحتمال (Sig)	قيمة الاحتمال (Sig)	قيمة الاحتمال (Sig)	قيمة الاحتمال (Sig)	قيمة الاحتمال (Sig)	قيمة الاحتمال (Sig)
نصيب الفرد من الناتج المحلى	0.3370	*0.0002	0.4059	*0.0066	0.7708	*0.0100
نصيب الفرد من الدخل القومي	0.2064	*0.0000	0.6325	*0.0072	0.8483	*0.0100
معدل البطالة	0.4739	*0.0001	0.7794	*0.0064	0.8751	*0.0024
المساعدات الخارجية	-	-	-	-	0.6325	*0.0043

* معنوي عند مستوى دلالة 5%.

فرضيات نموذج الانحدار:

تقوم طريقة المربعات الصغرى العادية OLS على أساس من الافتراضات قد تتوفر وقد لا تتوفر وفي حالة توفرها تكون هذه الطريقة صالحة للاستخدام في قياس العلاقات الاقتصادية، أما في حالة عدم توفرها فإنها تصبح غير ملائمة للقياس التقدير، وهذا يترتب عليه ظهور المشاكل القياسية التي منها مشكلة الارتباط الذاتي، ومشكلة عدم تجانس التباين ومشكلة عدم التوزيع الطبيعي لقيم الخطأ العشوائي (عطية، 2005). وقد تم التحقق من هذه الافتراضات بما يلي:

- **اختبار عدم وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (Autocorrelation):**

يعتبر الارتباط الذاتي انتهاكاً لأحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي، وعادة ينشأ الارتباط الذاتي في حالة وجود بيانات السلاسل الزمنية، حيث يقصد بالارتباط الذاتي هو أن قيم المتغير العشوائي التي تحدث خلال فترة زمنية ε_i، ترتبط بقيم المتغير التي تسبقها أو تليها، وهذا يعني أن $Cov\left(\varepsilon_i, \varepsilon_{i-1}\right) \neq 0$ لكل قيم i (صافي، 2015). وتوجد عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار أن الأخطاء غير المرتبطة ذاتياً. وقد تم استخدام اختبار داربن–واتسون(DW) Durbin Watson ، حيث تم الاستعانة بمعامل الانحدار الذاتي (Auto

Regression–AR) من الدرجة الأولى ((AR(1)) وذلك لتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تظهر نتائج الاختبار عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):**

يعتبر عدم التوزيع الطبيعي للبواقي انتهاكاً لأحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي، حيث تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) لمعرفة ما إذا كان التوزيع الطبيعي للبواقي موجوداً من عدمه، فكانت نتيجة الاختبار غير معنوية، وهذا يدعم صحة فرض اتباع بواقي النموذج للتوزيع الطبيعي، والملحق رقم (1)(2)(3) يوضح ذلك.

- **اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity):**

يعتبر عدم تجانس التباين للبواقي انتهاكاً لأحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي، حيث تم استخدام اختبار (White) لمعرفة ما إذا كان تجانس التباين للبواقي موجود من عدمه، فكانت نتيجة الاختبار غير معنوية، وهذا يدعم صحة فرض تجانس التباين للبواقي، والملحق رقم (1)(2)(3) يوضح ذلك.

ومن خلال هذه النتائج السابقة يتضح لنا أن النماذج المقدر باستخدام طريقة (OLS) قد حققت الشروط الواجب توفرها للاعتماد على نتائج هذه الطريقة، وبالتالي نستنتج أن النماذج المقدرة جيد ويمكن استخدامها في تفسير وتحليل النتائج.

5.5 اختبار فرضيات الدراسة:

بعد أن قدمت الدراسة العرض المنهجي للبيانات والعلاقات القياسية المراد تقديرها، والأساليب الإحصائية المناسبة وفروض نموذج الانحدار التي اعتمدت عليها في التقدير، قامت الدراسة بتطبيق الأساليب القياسية على البيانات التي لديها لتتوصل للنتائج القياسية وتفسيرها بما يتلاءم مع النظريات الاقتصادية وواقع الاقتصاد الفلسطيني، فقد اختبرت الدراسة خمس فروض رئيسة كما يلي:

أولاً – الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معامل جيني عند مستوى دلاله 0.05.

ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولى تم اختبار الفرضيات الفرعية التالية :

1- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة على معامل جيني الخاص بقطاع غزة عند مستوى دلاله 0.05 .

$$G.g = \alpha + \beta\ (GDPpcg) + e$$

G.g	معامل جيني قطاع غزة
A	المعامل الثابت
B	ميل خط الانحدار
GDPpcg	نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع غزة
E	خطأ التوقع ، عوامل أخرى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم(5.10):

جدول (5.5): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الأولى- قطاع غزة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	37.55477	11.35703	0.0000
نصيب الفرد من الناتج المحلى	0.001767	0.600183	0.5605

من الجدول (5.10) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معامل جيني، حيث تبين إن قيمة اختبار t 0.600183 وأن القيمة الاحتمالية 0.5605 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05.

وترى الدراسة أن معدل النمو الاقتصادي لا يعتبر مقياساً موضوعيًا، كونه مقياساً كمياً فتقسيم رصيد الناتج القومي لقطاع غزة على عدد سكان القطاع لا يعبر عن واقع المعيشة بالشكل الفعلي لسكان قطاع غزة، وبالتأكيد فإنه وفي حساب الناتج المحلي في قطاع غزة تم تغييب القطاعات التجارية غير الرسمية (كالأنفاق)، والتي توفر العيش لجماهير واسعة من الناس في قطاع غزة وهي بطبيعتها غير ثابتة وغير مستقرة، كما أن غالبية الكثافة السكانية في قطاع غزة مقارنةً بباقي المدن الفلسطينية، إلى جانب مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي أقل من الضفة الغربية، حيث بلغت مساهمة قطاع غزة من الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب (23 %) وذلك

في عام (2014 م)، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (أبوحمد ، 2011) في أن العلاقة بين تفاوت توزيع الدخل ونصيب الفرد من الناتج المحلي غير الموضوعية بالنسبة للدول النامية ذات الدخل المنخفض، وهذا لم يتعارض تماماً مع نظرية كوزنتز التي فحواها أن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفض في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي ثم إلى يأخذ بالزيادة حتى يصل إلى أعلى معدل، وثم يبدأ في الانخفاض في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي، كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع غزة هو متقلب متأثراً بالظروف السياسية المحيطة مما لا يعطي تصوراً واضحاً حول النمو الاقتصادي لدى قطاع غزة وتأثيره على عدالة توزيع الدخل، وبالتالي فإن نتيجة الفرضية الأولى هي رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة على معامل جيني لقطاع غزة عند مستوى دلاله 0.05.

2- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية على معامل جيني الخاص بالضفة الغربية عند مستوى دلاله 0.05.

$$G.w = \alpha + \beta\,(GDPpcw) + e$$

G.w	معامل جيني للضفة
A	المعامل الثابت
B	ميل خط الانحدار
GDPpcw	نصيب الفرد من الناتج المحلي للضفة
E	خطأ التوقع ، عوامل أخرى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول(5.11):

جدول (5.6): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الأولى-الضفة الغربية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	786.2781	0.001862	0.9985
نصيب الفرد من الناتج المحلى	-0.007012	-2.975580	0.0126
معامل التحديد = 0.661755		معامل التحديد المُعدَّل= 0.600256	
قيمة F المحسوبة = 10.76041		القيمة الاحتمالية = 0.002575	

من الجدول (5.11) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

1- قيمة معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared):

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.600 مما يشير إلى أن 60% من التغير في المتغير التابع " معامل جيني " تم تفسيره من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي. أما النسبة المتبقية 40% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على معامل جيني.

2- اختبار العلاقة y_1 (G.w) والمتغير المستقل:

يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 10.76، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.003 مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعامل جيني، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ، وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

3 – اختبار الفرضية الفرعية الثانية- الضفة الغربية:

يشير النموذج إلى أن قيمة اختبار t 2.975580- وأن القيمة الاحتمالية 0.0126، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معامل جيني، وتلك النتيجة منطقية ومتطابقة مع النظريات الاقتصادية والتي تبرر العلاقة العكسية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعامل جيني، حيث تساهم الضفة الغربية بنسبة (77 %) تقريباً وهي نسبة مرتفعة مقارنة بقطاع غزة وهذا يعطي دلالة على أثر النمو الاقتصادي في تحقيق عدالة توزيع الدخل في الضفة الغربية، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (Lederman&Brueckner,2015) والتي أبرزت العلاقة الجوهرية بين كل من النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل، ومنه تم قبول الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية على معامل جيني للضفة عند مستوى دلاله 0.05.

3- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين على معامل جيني الخاص بفلسطين عند مستوى دلاله 0.05 .

- $G.p= \alpha + \beta\ (GDPpcp) + e$

G.p	معامل جيني لفلسطين
A	المعامل الثابت
B	ميل خط الانحدار
*GDPpc*p	نصيب الفرد من الناتج المحلي لفلسطين
E	خطأ التوقع ، عوامل أخرى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح **بالجدول (5.12):**

جدول (5.7): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الأولى – فلسطين

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	56.20180	0.270719	0.7916
نصيب الفرد من الناتج المحلى	-0.00000	-1.030273	0.3250

من الجدول (5.12) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين على معامل جيني، حيث تبين أن قيمة اختبار t 1.030273- وأن القيمة الاحتمالية 0.3250 ، وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، وهذا يعني بأن مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي في فلسطين لا يؤثر على عدالة توزيع الدخل، وهذا ما يتناقض مع نظرية كوزنتس الاقتصادية والتي تشير إلى العلاقة الجوهرية بين النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل، وعلى الرغم من وجود علاقة جوهرية بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ومعامل جيني لها في دراسة (سكيك ،2014) إلا أن تلك العلاقة كانت طردية، وهي تختلف تماما مع نظرية كوزنتز، مما يؤكد على غياب القدرة التفسيرية لمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني مع معامل جيني، وذلك لأسباب كثيرة ومنها ضعف القدرة الإنتاجية الفلسطينية والتطور البطيء لها، مما لا يتجانس مع نظرية كوزنتس التي توضح بأن التفاوت في توزيع الدخل يكون منخفضاً في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي ثم يتزايد بالتطور الاقتصادي بسبب انتقال القوى العاملة من قطاعات اقتصادية متواضعة إلى قطاعات إنتاجية ثقيلة، والتي يترتب عنها دخولاً أعلى مما يسمح بزيادة العدالة

في توزيع الدخل خلال الفترات اللاحقة من النمو الاقتصادي، وما سبق هو غير مشابه للحالة الاقتصادية الفلسطينية حيث القطاعات الإنتاجية بطبيعتها متواضعة نتيجةً للظروف السياسية كسيطرة إسرائيل على الاقتصادي الفلسطيني، وحصارها المتزايد على كل من الضفة الغربية وبخاصة قطاع غزة ، بالإضافة إلى الحروب والتي ألحقت ضرراً بارزاً في القطاعات الإنتاجية وبخاصة في قطاع غزة، وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني على معامل جيني لها عند مستوى دلاله 0.05.

ثانياً/ الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الدخل القومي على معامل جيني عند مستوى دلاله 0.05.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الثلاث التالية:

1- الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الدخل القومي لقطاع غزة على معامل جيني الخاص بقطاع غزة عند مستوى دلاله 0.05.

- $G.g = \alpha + \beta\ (PCIg) + e$

G.g	معامل جيني لقطاع غزة
A	المعامل الثابت
B	ميل خط الانحدار
PCIg	نصيب الفرد من الدخل القومي لقطاع غزة
E	خطأ التوقع ، عوامل أخرى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (5.13).

جدول (5.8): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الثانية- قطاع غزة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	37.63688	10.82626	0.0000
نصيب الفرد من الدخل القومي	−0.001370	−0.652293	0.5276

من الجدول (5.13) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لنصيب الفرد من الدخل القومي لقطاع غزة على معامل جيني المحسوب لقطاع غزة، حيث

تبين أن قيمة اختبار t 0.652293- وأن القيمة الاحتمالية 0.5276 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 .

وتلك النتيجة تتناقض مع الأعراف الاقتصادية، والتي ترى بأن هنالك علاقة جوهرية بين نصيب الفرد من الدخل القومي وعدالة توزيع الدخل، ويعود السبب في عدم وجود أثر جوهري لنصيب الفرد في الناتج القومي لقطاع غزة على معامل جيني لعدة عوامل، حيث يعتبر الناتج المحلي لقطاع غزة جزء من حساب الدخل القومي لها وطالما لم يكن هنالك تأثير جوهري لنصيب الفرد من الناتج المحلي لقطاع غزة على معامل جيني لها، بالتالي لن يكون هنالك تأثير لنصيب الفرد من الدخل القومي على معامل جيني، كما أن الظروف السياسية والحصار على قطاع غزة جعلت عوائد عمال قطاع غزة في مناطق الخط الأخضر ما بعد انتفاضة الأقصى منخفضة تماماً، بالإضافة إلى الحروب المتتالية على قطاع غزة والتي لعبت دوراً في هجرة الشركات الاستثمارية وأصحاب رؤوس الأموال، ومن ثم انخفاض التحويلات من خارج القطاع إلى داخل القطاع، كما أوضحت دراسة (لبد ،2004) غياب حساب المساعدات الخارجية غير الرسمية وهي المبالغ المقدمة للتنظيمات السياسية والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الجهات الحكومية الفلسطينية، كما أشارت دراسة (ياسين ، 2014) عدم جدوى المساعدات الدولية وبخاصة في قطاع غزة نتيجة لتكدس منظمات المجتمع المدني، واستخدام المنح المقدمة من الجهات الخارجية الرسمية في أنشطة لا تساهم في الارتقاء بمستوى معيشة الفرد، وبالتالي فإن نتيجة الفرضية في رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الدخل القومي لقطاع غزة على معامل جيني لغزة عند مستوى دلاله 0.05.

2- الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للضفة الغربية على معامل جيني للضفة عند مستوى دلاله 0.05.

- $G.w = \alpha + \beta\ (PCIw) + e$

G.w	معامل جيني للضفة الغربية
A	المعامل الثابت
B	ميل خط الانحدار
PCIw	نصيب الفرد من الدخل القومي للضفة الغربية
E	خطأ التوقع ، عوامل أخرى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (5.14).

جدول (5.9): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الثانية– الضفة الغربية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	39.43909	3.425773	0.0057
نصيب الفرد من الدخل القومي	−0.004393	−3.169541	0.0089
معامل التحديد = 0.692429		معامل التحديد المُعدَّل= 0.636507	
قيمة F المحسوبة = 12.38205		القيمة الاحتمالية = 0.001527	

من الجدول (5.14) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

1– قيمة معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared):

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.637 مما يشير إلى أن 63.7% من التغير في المتغير التابع " معامل جيني " تم تفسيره من خلال نصيب الفرد من الدخل القومي. أما النسبة المتبقية 36.3% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على معامل جيني.

2– اختبار العلاقة y_1 (G.w) والمتغير المستقل:

يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 12.38، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.002 مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي ومعامل جيني، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ، وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

3 – اختبار الفرضية الفرعية الثانية– الضفة الغربية:

يشير النموذج إلى أن قيمة اختبار t 3.169541- وأن القيمة الاحتمالية 0.0089، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الدخل القومي على معامل جيني، وتلك النتيجة هي منطقية ومتوافقة مع النظريات الاقتصادية حيث يتضح لنا جوهرية مساهمة كل من الناتج المحلي الإجمالي، وصافي دخل عناصر الإنتاج الخارجية والمنح المساعدات في تحسين مستوى إنفاق الأسرة في الضفة الغربية ومن ثم التخفيف من مستوى التفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي للأسر في الضفة الغربية وتتوافق هذه الدراسة مع دراسة (أبوحمد، 2011)، والتي أكدت من العلاقة الجوهرية بين نصيب

الفرد من الدخل القوي وزيادة العدالة في توزيع الدخل في الدول النامية، ومن تم قبول الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الدخل القومي في الضفة الغربية على معامل جيني لها عند مستوى دلاله 0.05.

3- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الفلسطيني على معامل جيني لفلسطين عند مستوى دلاله 0.05.

- $G.p = \alpha + \beta\ (PCIp) + e$

G.p	معامل جيني لفلسطين
A	المعامل الثابت
B	ميل خط الانحدار
PCIp	نصيب الفرد من الدخل القومي لفلسطين
E	خطأ التوقع ، عوامل أخرى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (5.15).

جدول (5.10): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الثانية- فلسطين

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	57.78435	0.228792	0.8232
نصيب الفرد من الدخل القومي	-0.003378	-2.380448	0.0365
معامل التحديد = 0.756143		معامل التحديد المُعدَّل= 0.711806	
قيمة F المحسوبة = 17.05422		القيمة الاحتمالية = 0.000426	

من الجدول (5.15) يمكن استنتاج عدة نتائج منها:

1- قيمة معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared):

بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 0.712 مما يشير إلى أن 71.2% من التغير في المتغير التابع " معامل جيني " تم تفسيره من خلال نصيب الفرد من الدخل القومي. أما النسبة المتبقية 28.8% فقد ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى قد تؤثر على معامل جيني.

2- اختبار العلاقة y_1 (G.p) والمتغير المستقل:

يشير نموذج الانحدار إلى أن قيمة F المحسوبة بلغت 17.05، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 مما يعني رفض الفرضية الصفرية والقبول بوجود علاقة بين نصيب الفرد من الدخل

القومي ومعامل جيني، وهذا يعني أن نموذج الانحدار الذي تم التوصل إليه هو نموذج جيد للتنبؤ، وهو يعطي حكم عام على أن النموذج صالح للتقدير.

3 – اختبار الفرضية الفرعية الثالثة– فلسطين:

يشير النموذج إلى أن قيمة اختبار t 2.380448- وأن القيمة الاحتمالية 0.0365، وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على وجود أثر عكسي ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الدخل القومي على معامل جيني، وتلك النتيجة هي منطقية ومتجانسة مع الأفكار الاقتصادية، والتي توضح وجود أثر جوهري بين نصيب الفرد من الدخل القومي وعدالة توزيع الدخل، حيث أنه كما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي يعني زيادة رفاه الفرد، وأنه يحظى بمستوى معيشة أفضل، وتلك النتيجة توافقت مع دراسة (سكيك ، 2014)، ودراسة (أبوحمد، 2011)، والتي أوضحت بأن مؤشر نصيب الفرد الدخل القومي هو أكثر فعالية من مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي في التأثير على تقليل التفاوت في توزيع الدخل في الدول النامية، ومن الطبيعي أن يكون أثر نصيب الفرد من الدخل القومي أكثر دلالة من أثر نصيب الفرد من الناتج المحلي وذلك ليعود لأن الناتج المحلى هو جزء من الدخل القومي إضافةً لأن الدخل القومي يتكون من المساعدات والتحويلات من الخارج، والتي تعد مصدر مهم للدخل القومي الفلسطيني مما يجعل هناك اختلاف في أثر نصيب الفرد من الناتج المحلي وحده عن أثر نصيب الفرد من الدخل القومي، ومن ثم تم قبول الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنصيب الفرد من الدخل القومي الفلسطيني على معامل جيني عند مستوى دلاله 0.05.

ثالثا / الفرضية الرئيسة الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدفوعات الضمان الاجتماعي على معامل جيني عند مستوى دلاله 0.05.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الثلاث التالية: –

1– الفرضية الفرعية الأولى : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدفوعات الضمان الاجتماعي لقطاع غزة على معامل جيني لقطاع غزة عند مستوى دلاله 0.05

- $G.g = \alpha + \beta\ (SSg) + e$

G.g	معامل جيني لقطاع غزة
A	المعامل الثابت
B	ميل خط الانحدار
SSg	مدفوعات الضمان الاجتماعي لغزة
E	خطأ التوقع ، عوامل أخرى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (5.16).

جدول (5.11): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الثالثة– قطاع غزة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	36.7162	18.70011	0.0000
مدفوعات الضمان الاجتماعي	-0.0008	-0.243350	0.8158

من الجدول (5.16) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمدفوعات الضمان الاجتماعي لقطاع غزة على معامل جيني الخاص بها، وأيضاً تلك النتيجة قد تكررت في الضفة الغربية ومن ثم فلسطين بشكل كلي، حيث تبين أن قيمة اختبار t - 0.243350 وأن القيمة الاحتمالية 0.8158 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 في غزة وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدفوعات الضمان الاجتماعي لقطاع غزة على معامل جيني لها عند مستوى دلاله 0.05.

2- الفرضية الفرعية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدفوعات الضمان الاجتماعي في الضفة الغربية على معامل جيني للضفة عند مستوى دلاله 0.05.

- $G.w = \alpha + \beta\ (SSw) + e$

G.w	معامل جيني للضفة
A	المعامل الثابت
B	ميل خط الانحدار
SSw	مدفوعات الضمان الاجتماعي للضفة
E	خطأ التوقع ، عوامل أخرى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (5.17).

جدول (5.12): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الثالثة– الضفة الغربية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية .Sig
المقدار الثابت	35.9008	33.91955	0.0000
مدفوعات الضمان الاجتماعي	0.0000	1.273881	0.2498

من الجدول (5.17) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمدفوعات الضمان الاجتماعي على معامل جيني، حيث تبين أن قيمة اختبار t 1.273881 وأن القيمة الاحتمالية 0.2498 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، ومنه تم رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدفوعات الضمان الاجتماعي للضفة الغربية على معامل جيني للضفة عند مستوى دلاله 0.05.

3– الفرضية الفرعية الثالثة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدفوعات الضمان الاجتماعي في فلسطين على معامل جيني لفلسطين عند مستوى دلاله 0.05.

- $G.p = \alpha + \beta\ (SSp) + e$

G.g	معامل جيني لفلسطين
A	المعامل الثابت
B	ميل خط الانحدار
SSg	مدفوعات الضمان الاجتماعي لفلسطين
E	خطأ التوقع ، عوامل أخرى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (5.18).

جدول (5.13): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الثالثة– فلسطين

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	35.26127	23.70558	0.0000
مدفوعات الضمان الاجتماعي	0.00000	0.993642	0.3588

من الجدول (5.18) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمدفوعات الضمان الاجتماعي على معامل جيني، حيث تبين أن قيمة اختبار t 0.993642 وأن القيمة الاحتمالية 0.3588 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، ومنه تم رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمدفوعات الضمان الاجتماعي على معامل جيني عند مستوى دلاله 0.05.

وتعليقاً على ما سبق من خلال الجداول المذكورة أعلاه رقم (5.16) ، (5.17)، (5.18) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمدفوعات الضمان الاجتماعي لقطاع غزة على معامل جيني الخاص بها، وأيضاً تلك النتيجة قد تكررت في الضفة الغربية ومن ثم فلسطين بشكل كلي، حيث تبين أن قيمة اختبار t 0.243350- وأن القيمة الاحتمالية 0.8158 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 في غزة أما في الضفة الغربية تبين أن قيمة اختبار t 1.273881 وأن القيمة الاحتمالية 0.2498 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وفي فلسطين كانت قيمة اختبار t 0.993642 وأن القيمة الاحتمالية 0.3588 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، ويعود السبب من وجهة نظر الدراسة إلى عدم كفاية مدفوعات الضمان الاجتماعي في تحسين مستوى الإنفاق ورفع مستوى المعيشة للفرد في كل من قطاع غزة والضفة الغربية وفلسطين بشكل كلي، كونها مبالغ غير ثابتة شهرياً للأسرة حيث إنها تقدم كل ثلاثة شهور كدفعة واحدة، كما أن تلك المدفوعات لا تعتبر مصدر دخل أساسي للأسرة كالرواتب والأجور، ومنه لن تؤثر على جودة حياه الفرد، ولا تحقق هدف العدالة المعيشية بين أفراد المجتمع في قطاع غزة والضفة، و تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (موسى، 2014) بأن مدفوعات الضمان الاجتماعي لم يكن لها دور في تحقيق إعادة توزيع الدخل، وذلك لأن تقليل التفاوت في توزيع الدخل يعود لأسباب متعلقة بتعديل مستوى الرواتب والأجور والتي مصدرها الإيرادات الحكومية، أما الفرد العاطل عن العمل بقي في مستوى منخفض من الدخل على الرغم من استحقاقه الدوري لمدفوعات الضمان الاجتماعي.

رابعاً– الفرضية الرئيسة الرابعة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة على معامل جيني عند مستوى دلاله 0.05.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الثلاث التالية :

1– الفرضية الفرعية الأولى : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة في غزة على معامل جيني الخاص بها عند مستوى دلاله 0.05.

- $G.g= \alpha + \beta\ (UERg) + e$

G.g	معامل جيني غزة
A	المعامل الثابت
B	ميل خط الانحدار
$UERg$	معدل البطالة في غزة
E	خطأ التوقع ، عوامل أخرى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول(5.19).

جدول (5.14): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الرابعة– قطاع غزة

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	37.67629	10.59935	0.0000
معدل البطالة	-0.005707	-0.110213	0.9142

من الجدول (5.19) تبين عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل البطالة على معامل جيني، حيث تبين أن قيمة اختبار t 0.110213- وأن القيمة الاحتمالية 0.9142 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، لذا تم رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة في غزة على معامل جيني لها عند مستوى دلاله 0.05

2- الفرضية الفرعية الثانية : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة في الضفة الغربية على معامل جيني لها عند مستوى دلاله 0.05.

- $G.w = \alpha + \beta\ (UERw) + e$

G.w	معامل جيني الضفة
A	المعامل الثابت
B	ميل خط الانحدار
$UERw$	معدل البطالة في الضفة
E	خطأ التوقع ، عوامل أخرى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (5.20).

جدول (5.15): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الرابعة- الضفة الغربية

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	37.72077	12.30533	0.0000
معدل البطالة	0.151991	1.560414	0.1470

من الجدول (5.20) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل البطالة على معامل جيني، حيث تبين أن قيمة اختبار t 1.560414 وأن القيمة الاحتمالية 0.1470 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، ومنه تم رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة على معامل جيني عند مستوى دلاله 0.05.

3- الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة في فلسطين على معامل جيني في فلسطين عند مستوى دلاله 0.05.

- $G.p = \alpha + \beta\ (UERp) + e$

G.p	معامل جيني في فلسطين
A	المعامل الثابت
B	ميل خط الانحدار
$UERp$	معدل البطالة في فلسطين
E	خطأ التوقع ، عوامل أخرى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (5.21):

جدول (5.16): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الرابعة– فلسطين

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	39.74793	4.251277	0.0014
معدل البطالة	-0.029270	-0.410043	0.6896

من الجدول (5.21) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعدل البطالة على معامل جيني، حيث تبين أن قيمة اختبار t 0.410043- وأن القيمة الاحتمالية 0.6896 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ، ومنه تم رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة في فلسطين على معامل جيني لفلسطين عند مستوى دلاله 0.05.

وترى الدراسة بأن غياب تأثير البطالة على معامل جيني يعود إلى التقلب الدوري لمعدلات البطالة في قطاع غزة نتيجة للتقلبات السياسية المحلية والدولية على غزة بجانب الحصار المفروض عليها، ففي الحقبة الزمنية ما بين (2000–2003)، وهي فترة انتفاضه الأقصى كانت نسبة البطالة متقلبة جوهرياً ما بين (18.9 % إلى 37.9) ، كما سجلت أعلى نسبة بطالة في قطاع غزة (40.6 %) وذلك في عام (2008) قبل اندلاع الحرب على قطاع غزة، أما بعد الحرب فقد انخفضت نسبة البطالة بشكل غير جوهري على الرغم من وجود حكومة غزة، واتساع نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتوفير فرص العمل الدائم منها والمؤقت، ومنه نستنتج بأن معدلات البطالة في غزة في حال تزايدها أو انخفاضها مرهونة بعوامل أخرى خلاف العامل السياسي، أما في الضفة الغربية فإنه على الرغم من تفاوت عدد السكان في الضفة الغربية عن قطاع غزة بالزيادة، إلا نسبة البطالة في الضفة أقل من قطاع غزة، والفروق هنا جوهرية، ويعود السبب من وجهة نظر الدراسة إلى توفر فرص العمل سواءً أكان داخل نطاق حدود السلطة الفلسطينية أم مناطق الخط الأخضر نظراً لحجم التسهيلات المقدمة لسكان الضفة الغربية مقارنةً بقطاع غزة المحاصر، وعلى الرغم من تفاوت معدلات البطالة في الضفة الغربية مقارنةً بغزة إلا أنها تشابهت في النتيجة من حيث عدم وجود أثر جوهري لمعدل البطالة، وقد أوضحت دراسة (Rufus,2012) بأن تزايد معدلات التوظيف والعمل ليس من الضروري أن يكون لها

علاقة في تخفيف التفاوت في توزيع الدخل، ولكن تختلف الدراسة الحالية مع دراسة (Sheng,2011) من حيث استنتاجها في وجود علاقة جوهرية طردية بين البطالة وعدم عدالة توزيع الدخل، لذا تم رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة على معامل جيني عند مستوى دلاله 0.05 .

خامساً/ الفرضية الرئيسة الخامسة : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الخارجية لفلسطين على معامل جيني الخاص بفلسطين عند مستوى دلاله 0.05.

- $G.p = \alpha + \beta\ (FAP) + e$

G.p	معامل جيني في فلسطين
A	المعامل الثابت
B	ميل خط الانحدار
FAP	المساعدات الخارجية
E	خطأ التوقع ، عوامل أخرى

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول(5.22).

جدول (5.17): تحليل الانحدار الخطي البسيط – الفرضية الخامسة– فلسطين

المتغير المستقل	معاملات الانحدار	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	39.21724	5.315836	0.0002
المساعدات الخارجية	-0.001075	-1.160662	0.2703

من الجدول (5.22) تبين عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمساعدات الخارجية على معامل جيني، حيث تبين أن قيمة اختبار t 1.160662- وأن القيمة الاحتمالية 0.2703 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05، ويعود الأمر من وجهة نظر الدراسة إلى درجة فاعلية وكفاءة المساعدات الخارجية في التأثير على دعم موازنة السلطة التشغيلية والتطويرية، حيث أوضحت دراسة (لبد، 2004) بأن المساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية لم تحقق الأهداف المرجوة منها، ويعود الأمر لعوامل متعلقة بالجانب الفلسطيني، أو عوامل خارجية متعلقة بالجانب الإسرائيلي والدول المانحة، وإيضاحاً لما سبق فقد أوضحت دراسة (ياسين ، 2014) بأن المساعدات الخارجية لم تحقق المنفعة المرجوة منها، وذلك لعوامل

تعود إلى الجانب الإسرائيلي في التدخل والتعطيل الدوري لتسييل المساعدات للجهات الرسمية الفلسطينية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه إسرائيل في تعطيل البرامج التنموية، وامتناع بعضاً من الدول المناحة بالتنسيق مع الطرف الإسرائيلي في المساهمة بالمساعدات النقدية منها والعينية، أما بما يتعلق بالجانب الفلسطيني الرسمي، فلم تكن هنالك كفاءة تخطيطية وتنفيذية لإدارة المساعدات والمنح، والتي أهدرت في بعض من المجالات والتي لا تحقق فائدة في تطور مستوى معيشة الفرد وتحسين دخله، وقد اختلف الدراسة الحالية مع دراسة (Herzer And Nunnenkamp , 2012) والتي أثبتت وجود تأثير جوهري للمساعدات الخارجية على عدالة توزيع الدخل في حال الاستغلال الأمثل للمساعدات في إقامة برامج تنموية على المدى الطويل، لذا تم رفض الفرضية القائلة بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمساعدات الخارجية لفلسطين على معامل جيني لفلسطين عند مستوى دلاله 0.05.

5.6 الخلاصة:

أوضحت الدراسة خلال هذه الفصل وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة في عدالة توزيع الدخل وطبيعة تأثير محددات عدالة توزيع الدخل على كل منهم وهو ما تم دراسته لأول مرة في فلسطين.

وقد تبين خلال الدراسة وجود أثر لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، ونصيب الفرد من الدخل القومي على عدالة توزيع الدخل في الضفة الغربية، حيث اتفقت نتائج الفرضية الأولى الخاصة بالضفة الغربية مع نظرية كوزنتز حول أثر النمو الاقتصادي في تحسين عدالة توزيع الدخل مع مرور الوقت. واختلف نتائج الدراسة مع النظرية الاقتصادية في حالة كل من قطاع غزة وفلسطين بشكل عام، لأسباب متعلقة بطبيعة الظروف الإنتاجية والسياسية، وقد اتفقت نتيجة الفرضية الثانية الخاصة بالضفة الغربية مع دراسة (أبو حمد، 2011) حول وجود علاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي، وزيادة العدالة في توزيع الدخل في الدول النامية. كما اتفقت نتائج الفرضية الثالثة مع دراسة (موسى، 2014) بأن مدفوعات الضمان الاجتماعي لم يكن لها دور في تحقيق إعادة توزيع الدخل، وأيضاً اتفقت نتائج الفرضية الرابعة مع دراسة (Rufus,2012) بأن تزايد معدلات العمالة ليس من الضروري أن يكون لها علاقة في تقليل التفاوت في توزيع الدخل. في حين اختلفت نتائج الفرضية الخامسة مع دراسة (Herzer And Nunnenkamp , 2012) حول أثر المساعدات الخارجية في تحقيق عدالة توزيع الدخل فقد أثبتت الدراسة عدم تحقق هذا الأمر في فلسطين، وهو ما يبرر بعدم تحقيق شرط الاستفادة بشكل أمثل من المساعدات الخارجية.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

مقدمة:

بعد استعراض الإطار النظري لكل من متغيرات الدراسة، حيث هدفت الدراسة عموماً إلى التعرف إلى بعض محددات عدالة توزيع الدخل، والتي تؤثر على العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية، وقد كانت فلسطين هي حالة قياسية فيها تم اختبار فرضيات الدراسة، من خلال اختبار كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي، نصيب الفرد من الدخل القومي، مدفوعات الضمان الاجتماعي، ومعدل البطالة، والمساعدات الخارجية كمتغيرات مستقلة ، والتي كانت من منظور الدارسة لها تأثير على العدالة الاجتماعية في فلسطين، كما أنها تعمقت في دراسة ذلك الأثر على كل من المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، والمحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج والتوصيات التالية:

6.1 أولاً- النتائج:

1- هنالك تباين في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، إضافةً لعدم وجود تكامل اقتصادي فيما بينها لحل أزماتها والاستفادة من الموارد العربية.

2- مدفوعات الضمان الاجتماعي في الدول العربية لم تقدم بالشكل اللازم لتحقيق العدالة المجتمعية، فعلى الرغم من ضخامة الدخل القومي السعودي، وحجم المدفوعات التي توجه للفقراء إلا أن معامل جيني كان مرتفعاً.

3- التفاوت النسبي لعدد السكان بين الدول العربية لعب دوراً في التأثير على معدلات البطالة في الوطن العربي ومعدلات الفقر نتيجةً لتفاوت القدرة الإنتاجية بين الدول العربية، والتفاوت في الموارد الطبيعية واستغلالها، بالإضافة لأن غالبية الدول العربية هي دول استهلاكية وصناعية متواضعة، وليست بالصناعية الثقيلة كما في الدول الأوربية وغيرها، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي والدخل القومي كان متفاوتاً بين الدول العربية ومن ثم كان هناك تفاوتاً في عدالة توزيع الدخل.

4- زيادة معدلات البطالة في الوطن العربي تعود إلى عدة عوامل، منها التقلبات في الظروف السياسية، وطبيعة النظام الاقتصادي، وانخفاض الإنتاجية الصناعية المعتمدة على الأيدي العاملة.

5- وفلسطينياً كانت هنالك فروق جوهرية بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من حيث معامل جيني، حيث بلغ متوسط معامل جيني في قطاع غزة خلال الفترة المحصورة (1996- 2011م) (35%)، أما في الضفة الغربية فكان متوسط معامل جيني لنفس الفترة (37 %).

6- وهنالك فروق جوهرية بين كل من قطاع غزة والضفة الغربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي، حيث بلغ متوسط القيمة في قطاع غزة (1136$)، بينما في الضفة كان (1680$)، أما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل القومي فكانت الفروق أيضاً جوهرية بين كل من الضفة وقطاع غزة، حيث كانت الضفة أعلى من قطاع غزة في ذلك.

7- كانت البطالة في فلسطين متقلبة بين الزيادة والنقصان، فكان متوسط البطالة في فلسطين خلال الفترة الزمنية المحصورة (1996-2011م) ما يقارب (22.3 %)، وقد سجلت أعلى نسبة بطالة في عام (2002م) حيث بلغت (31.2 %)، وحين المقابلة بين معدلات البطالة في قطاع غزة والضفة، فقد كانت نسبة البطالة في غزة أعلى من الضفة الغربية بفارق (13 %).

8- يوجد أثر جوهري عكسي بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية على معامل جيني الخاص بالضفة.

9- يوجد أثر جوهري عكسي بين نصيب الفرد من الدخل القومي في الضفة الغربية على معامل جيني للضفة الغربية.

10- يوجد أثر جوهري بين نصيب الفرد من الدخل القومي الفلسطيني ومعامل جيني الخاص بها.

11- لا يوجد أثر جوهري لمحددات عدالة توزيع الدخل الخاص بقطاع غزة: (نصيب الفرد من الناتج المحلي، نصيب الفرد من الدخل القومي، مدفوعات الضمان الاجتماعي، ومعدلات البطالة) على معامل جيني المحسوب لقطاع غزة.

12- لا يوجد أثر جوهري لمحددات عدالة توزيع الدخل الخاص بالضفة الغربية: (مدفوعات الضمان الاجتماعي، ومعدلات البطالة) على معامل جيني.

13- لا يوجد أثر جوهري لمحددات عدالة توزيع الدخل الخاص بفلسطين (نصيب الفرد من الناتج المحلي، مدفوعات الضمان الاجتماعي، ومعدلات البطالة، المساعدات الخارجية) على معامل جيني.

14- أثرت الظروف السياسية المحيطة بالأراضي الفلسطينية في تراجع عدالة توزيع الدخل في فلسطين، مثل اندلاع الانتفاضة الثانية، وتشديد الحصار على كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، والانقسام الفلسطيني، وتوالي الحروب على قطاع غزة.

15- التقلبات السياسية المحيطة بالأراضي الفلسطينية كانت إحدى العوامل المؤثرة على المقاييس الكمية لمحددات عدالة توزيع الدخل، حيث التقلبات في البيانات الكمية الفلسطينية المجمعة ساهمت نسبياً في تقليل القدرة على التنبؤ بمستقبل الوضع الاقتصادي الفلسطيني.

6.2 ثانياً- التوصيات:

وبعد اختبار الفرضيات، واستخلاص النتائج، توصي الدراسة إلى ما يلي:

1- للوصول إلى الحد المقبول من عدالة توزيع الدخل، يجب على الدول العربية الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة، والعمل على تطوير القطاع الصناعي، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

2- للتخفيف من حدة البطالة في الدول العربية، يجب على صناع القرار في الوطن العربي تشجيع الإنتاج الصناعي المتقدم وحث الشباب على إقامة المشاريع الصغيرة، واستغلال التطور التكنولوجي في توفير فرص عمل للشباب.

3- إعادة النظر في كفاءة مبالغ مدفوعات الضمان الاجتماعي بما يحقق حياة كريمة للفرد الفلسطيني.

4- الاستغلال الأمثل للمنح والمساعدات الخارجية بما يتلاءم مع سياسة ورؤية الدولة، كما توصي الدراسة بضرورة تسخير المنح والمساعدات نحو الإنفاق الحكومي من أجل التطوير (إنشاء قطاعات صناعية) أكثر منه من التشغيل لضمان استدامة المنفعة المحققة من تلك المنح بما سوف يساعد على تخفيف التفاوت في مستوى الإنفاق بين الأسر.

5- تخفيض معدلات البطالة من خلال التوسع في تقديم قروض حكومية حسنة لتشجيع نشاط القطاع الخاص، كما يجب تشجيع التدريب المهني بجوار التعليم الأكاديمي لطلبة فلسطين، والتأكيد على دور المرأة في المجتمع الفلسطيني في المشاركة في التنمية الاقتصادية كما هو وارد في قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني.

6- العمل على الاستمرار في حساب وقياس مؤشرات مستوى المعيشة (الإنفاق، الفقر، معامل جيني) من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نظراً لأهمية تلك البيانات للجهات الرسمية والباحث الفلسطيني.

7- إنهاء الانقسام الفلسطيني من أجل توحيد النظام الاقتصادي الفلسطيني ومن ثم الاستقلالية عن الاقتصادي الإسرائيلي.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

أولاً- المراجع العربية:

أحمد، يونس. (2010م). تحليل الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك لسنة 2009م. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، 83، 278-307.

الأسطل، محمد. (2014م). *العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

إسماعيل، محمد وعبد المنعم، هبة. (2015م). *بطالة الشباب في الدول العربية*. (د.م): صندوق النقد العربي.

الأغا، وفيق، و أبو مدللة، سمير. (2011م). ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها. *مجلة جامعة الأزهر بغزة*، *13*(1)، 853-866.

أمين، جلال. (2007م). *كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية*. ط1. (د.م): دار الشروق.

بابكر، مصطفى. (2007م). *الإنتاجية وقياسها*. ط6. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

البدر، عبد المحسن بن إبراهيم. (2012م). *الاستقرار السياسي أساس النمو الاقتصادي*. تاريخ الاطلاع: 10 أغسطس 2016م، الموقع: http://blogs.mubasher.info/node/13050.

البدر، عبد المحسن بن إبراهيم. (2012م). *الاستقرار السياسي أساس النمو الاقتصادي*. تاريخ الاطلاع: 5 يوليو 2016م، الموقع: http://blogs.mubasher.info/node/13050 .

البطران، أحمد. (2013م). *العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة (1980-2010م)* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

البنك الدولي (2014م). *تقرير مؤشرات البنك الدولي، مؤشرات الناتج المحلي – الدول العربية حتى 2014م*. تاريخ الاطلاع: 20 يوليو 2016م، الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

البنك الدولي (2014م). *تقرير مؤشرات الدخل، ونصيب دخل الفرد من الدخل القومي*. تاريخ الاطلاع: 20 يونيو 2016م، الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD

البنك الدولي (2015م). *موجز أعمال المجموعة–التقرير السنوي للبنك الدولي* (2014–2015م). (د.ن).

تقييم تقديري بعد سنتين من الانتفاضة والحصار والإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية. (2003م). (د.م): البنك الدولي.

جالبرت، جون كينيث. (2000م). *تاريخ الفكر الاقتصادي بين الماضي والحاضر*، (ترجمة: أحمد فؤاد بلبع)، الكويت.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1948م). *المادة 22/ الضمان الاجتماعي*، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015م). *متغيرات الحسابات القومية في فلسطين (1994–2015م) بأسعار أساس لعام 2004م*، تاريخ الاطلاع: 1 أغسطس 2016م، الموقع: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011م). *أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010م*. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011م). *الفقر في الأراضي الفلسطينية، للفترة (2009–2010م)*. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012م). *مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر، مسح إنفاق واستهلاك الأسرة خلال العام 2011م*. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2013م). *مسح القوى العاملة الفلسطينية – التقرير السنوي 2012م*. رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015م). *النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول. (دورة كانون ثاني)*.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015م). *مؤشرات البطالة في فلسطين (1997–2015م)*. تاريخ الاطلاع: 27 يونيو 2016م، الموقع: http://www.pcbs.gov.ps/site/lang_ar/934/Default.aspx

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016م). *معجم المصطلحات الإحصائية المستخدمة في الجهاز*. رام الله، فلسطين.

أبو حسن، فداء. (2015م). *أنواع أنظمة الحكم*. تاريخ الاطلاع: 12 يوليو 2016م، الموقع: http://mawdoo3.com/

أبو حماد، ناهض. (2011م). *التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

حمد، خالد. (2016م)، مصرف البحرين المركزي: تجربة "اللجنة الشرعية المركزية" في بدايتها.. والمؤشر الإسلامي أعطى السوق عمقا" مقابلة بوكالة CNN بالعربي. تاريخ الاطلاع: 11 يونيو 2016م، الموقع: http://arabic.cnn.com/business.

الحنيطي، دوخي. (2005م). عدالة توزيع الدخل والإنفاق بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة، دراسة ميدانية للمناطق النائية من إقليم جنوب الأردن. *مجلة جامعة الملك سعود*، الإصدار (17)، 161-205.

الحوشي، دلال. (2000م). *الزكاة وإعادة توزيع الدخل والثروة في مصر المعاصرة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة القاهرة، مصر.

الدباغ، أيمن. (2003م). *نظرية توزيع العوائد على عوامل الإنتاج في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة)*، (رسالة دكتوراه غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان.

ديفوير جوزيف، ترتير علاء (2009). *تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008*، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية.

راشد، محمد. (2015م). *آلية إعادة توزيع الدخل والثروة في الاقتصاد الإسلامي* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القاهرة، مصر.

رجب، معين. (2014م). *لا وظائف في غزة لمدة 10 سنوات قادمة*. تقرير بوكالة فلسطين الإخبارية. تاريخ الاطلاع: 20 يوليو 2016م، الموقع: https://paltoday.ps/ar/post/197272.

سعد، أيهب. (2015م). أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسة للاقتصاد الفلسطيني. رما الله، فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

سكيك، أشرف. (2015م). *محددات تفاوت توزيع الدخل الفلسطيني (1995-2013)* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

سلطة النقد الفلسطينية (2016م). *المالية العامة*. جدول (الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، وفقاً للأساس النقدي بعملة الدولار الأمريكي، مؤشرات اقتصادية، تاريخ الاطلاع : 15 أغسطس 2016م، الموقع: http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=339&language=ar-EG

السيد، زينب. (2015م). عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً. *مجلة البحوث الاقتصادية والعربية*، *69*(70)، 7-35.

شحاته، حسين. (2010م). *مقومات ومحددات التطبيق المعاصر للاقتصاد الإسلامي*. (سلسلة بحوث ودراسات في الاقتصاد الإسلامي). جامعة الأزهر، غزة.

شريف، مراد. (1959م). *الدخل القومي (دراسة نظرية)*. ط1. المكتبة المركزية جامعة القاهرة، المصرف العربي الدولي.

شعبان، هيثم. (2010م). *مقدمة في اقتصاديات الموارد*. السعودية: جامعة المجمعة.

صاحب أبو حمد، رضا. (2011م). *العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول النامية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الكوفة، العراق.

صلاح، عبيدة. (2009م). *تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية 1997-2007م*. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

صندوق النقد الدولي. (2015م). *مشاورات المادة الرابعة – البيان الصحفي، وتقير الخبراء، التقرير القطري رقم 251/15*. المملكة العربية السعودية.

صندوق النقد العربي (2015م). *النشرات الإحصائيات الاقتصادية للدول العربية، قواعد بيانات*. تاريخ الاطلاع: 1 يوليو 2016م، الموقع: http://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

صندوق النقد العربي. (2015م). *الأداء الاقتصادي والفقر في الدول العربية، التطورات الاقتصادية والاجتماعية*. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

عبد الباقي، هشام (2011م). *الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الإسلامي –دراسة تطبيقية على مملكة البحرين* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة المنصورة، مصر.

عبد الحليم، سميحة. (2015م). *أنظمة الحكم، رئاسي، برلماني، مختلط*. تاريخ الاطلاع: 20 يوليو 2016م، الموقع: http://www.egynews.net

عبد الحي، وليد. (2014م). *الوطن العربي مزيد من التفكك*. (د.م): مركز الجزيرة للدراسات.

عبد القادر علي؛ والليثي هبة؛ فريز، غيث. (2013م). *التقرير العربي للأهداف الانمائية الألفية – مواجه التحديات ونظرة لما بعد عام 2015م*. (د.ن).

عطية، عبد القادر. (2005م). *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق*. مصر: الدار الجامعية.

العلى، صالح. (2001م). *توزيع الدخل في الاقتصاد الإسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة*. ط1. دمشق وبيروت: اليمامة للطبع والنشر والتأليف.

على، على عبد القادر. (2005م). *العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية*. الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

عمر، حسين. (1966م). *اقتصاديات الدخل القومي*. ط1. مصر: دار المعارف.

عودة، سيف الدين. (2012م). آلية *تصنيف البنك الدولي لمعيار تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. محاضرات في نظريات النمو والتنمية الاقتصادية*. غزة: الجامعة الإسلامية.

عيادات، زيد. (2010م). *التجربة الماليزية.. نموذج للمصرفية الإسلامية" مقال بوكالة كنانة أون لاين*. تاريخ الاطلاع: 30 أغسطس 2016، الموقع: http://kenanaonline.com/users/ahmedk.

عيدة أبو، عمر. (2015م). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية– دراسة تطبيقية قياسية (1995–2013م). *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، 1*(3)، 149–177.

الفارس، عبد الرازق. (2001م). *الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي*. ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

القدسي، سليمان. (2011م). *منظومة التكافل الاجتماعي ومثلث النمو والفقر والتوزيع في الاقتصاد العربي*. (د.ن).

الكبسي، محمد. (2010م). *العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي صورتها وحدودها ومقاربتها مع التنمية والاقتصاديات الأخرى*. جامعة الإيمان، اليمن.

لبد، عماد. (2004م). تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994–2003م). *مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، 12*(2)، 467–501.

ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني). (2005م). *نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية والمقدمة للشعب الفلسطيني*.

ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني). (2006م). *البطالة في الأراضي الفلسطينية واقعها وخيارات مواجهتها*. أوراق العمل ووقائع المؤتمر السنوي، رام الله، فلسطين.

ماس (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني)؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، (2015م). المراقب الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين"، 44.

المالكي، مجدي؛ واللدادوة، حسن؛ والصوالحة، أيمن، البرغوثي، خالد. (2012م). *الضمان الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية "دراسة استكشافية"* معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس.

محبوب، عبد الحميد. (1999م). *التنمية الاقتصادية*. القاهرة: المكتبة المركزية بجامعة القاهرة.

مدني، حسن. (2008م). *الاقتصاد الإسلامي*. المملكة العربية السعودية: المكتب التعاوني للدعوة وتوعية الجاليات بالربوة.

المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات). (2012م). *القضية الفلسطينية – مراجعة التجربة – وآفاق تغير المسار الاستراتيجي*. ط1. المؤتمر السنوي الأول، أريحا.

المريخي، نورة. (2009م). *اتجاهات توزيع الدخل بين الأسر في قطر من منظور 25 سنة (1982–2007م)، نظرة تحليلية مقارنة*. دولة قطر: المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

مكتب العمل الدولي. (2011م). *التقرير السادس: الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة. الدورة المائة*. جنيف: مؤتمر العمل الدولي.

موسى، ظاهر. (2014م). التحويلات الاجتماعية ودورها في إعادة توزيع الدخل في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 32، 33–62.

النابلسي، محمد راتب. (2008م). مبادئ الاقتصاد الإسلامي، موضوعات إسلامية – مقالات في *صحيفة دنماركية*، الدرس (10–12). (د.ن).

نامق، صلاح. (1978م). *قادة الفكر الاقتصادي*. القاهرة: دار المعارف.

نعيم، معتز. (1999م). النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترابط وثيق وعلاقات متبادلة"، دراسة خاصة للواقع السكاني والتنموي في القطر العربي السوري في الفترة 1970–1995. *مجلة جامعة دمشق، 15*(1)، 127–166.

نوفل، أسامة. (2003م). *أهمية الحسابات القومية الفلسطينية وتأثير الحصار عليها*. مركز التخطيط الفلسطيني، السنة 3، 9–10، 127–143.

وزارة الشؤون الاجتماعية (2016م). *مدفوعات الضمان الاجتماعي*. غزة ، رام الله، فلسطين.

وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية. (2014م). *دليل إحصاءات الاجتماعية التونسية*. مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة – وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية.

وزارة الشؤون الاجتماعية السعودية. (2013م). *الكتاب الإحصائي السنوي*. المملكة العربية السعودية: إدارة التخطيط والتطوير الإداري للشؤون الاجتماعية.

وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية (2016م). الإدارة العامة للموازنة – قانون الموازنة العامة فلسطين. رام الله.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا " (2015م). *المرأة والقانون–حقوق المرأة الفلسطينية*. تاريخ الاطلاع: 25 يوليو 2016م، الموقع: http://www.wafainfo.ps/.

ياسين، سائد. (2014م). *المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية "الجهاز الأمني نموذجاً"* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

ثانياً– المراجع الأجنبية:

Aisen, Ari, Veiga, Francisco. (2011). *How Does Political Instability Affect Economic Growth*? International Monetary Fund. Ana Lucía Coronel. WP/11/12

Bellù G. Lorenzo and Liberati Paolo. (2006). *Inequality Analysis The Gini Index*, EASYPol, Food and Agriculture Organization of the United Nations, FAO .

Bourguignon .F, (2005). *The Poverty-growth-inequality Triangle: with Some Reflections on Egypt.* Distinguished lcture Series no 22, ecesdls 22, The Egyptian Center for Economic Studies.

Brueckner. Markus and Lederman .Daniel ,2015,"Effects of Income Inequality on Aggregate Output", Latin America and the Caribbean Region Office of the Chief Economist ,Policy Research Working Paper 7317.

Cingano .F. (2014). *Trends in Income Inequality and its Impact on Economic Growth*. OECD Social, Employment and Migration Working Papers, OECD Publishing, 163.

Dale W. Jorgenson, (1991). *Productivity and Economic Growth*. *National Bureau of Economic Research, fifty Years of Economic Measurement.* The Jubilee of the Conference on Research in Income and Wealth, University of Chicago Press, 19-118.

Gutierrez Carlos, and Glassman, Cynthia, Landefeld, Steven, & Marcuss Rosemary. (2007). *An Introduction to the National Income and Product Accounts, Methodology Papers: U.S. National Income and Product Accounts*

Herzer. Dierk and Nunnenkamp. Peter (2012). The Effect of Foreign Aid on Income Inequality: Evidence from Panel Cointegration" Kiel Institute for the World Economy, Working Paper, 1762.

IASC, OCHA, (2016). Gender marker - frequently asked questions, 7-2011 .

Kuznets. Simon. (1955). Economic Growth and Income Inequality. *The American Economic Review, XLV*, 1-28.

Lee. H Young, and Kim. Jong sung. (2013). Empirical Analysis on the Determinants of Income Inequality in Korea. *International Journal of Advanced Science and Technology, 53,* 95-110.

Menger. Carl. (2007). *Principles of Economics*. Foreword by Peter G. kleinintroduction by F.A. Hayed Translated BY James Dingwall and Bert f. Hoselitz, Ludwig von Mises Institut.

Rufus O. Olawumi. (2012). *Determinants of Income Distribution in the Nigeria Economy: 1977-2005*. International Business and Management, *5*(1), 126-137.

Sheng, Y. (2011). *Unemployment and Income Inequality. A Puzzling Finding from the US in 1941-2010*.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): الاختبارات الإحصائية لفلسطين

أثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معامل جيني

اختبار سكون السلسلة للباقي "Phillips–Perron test "

Null Hypothesis: RE1 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.862420	0.7708
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(RE1) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.740800	0.0100
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity):

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.640779	Prob. F(5,8)	0.6762
Obs*R-squared	4.003477	Prob. Chi-Square(5)	0.5489
Scaled explained SS	3.266964	Prob. Chi-Square(5)	0.6589

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

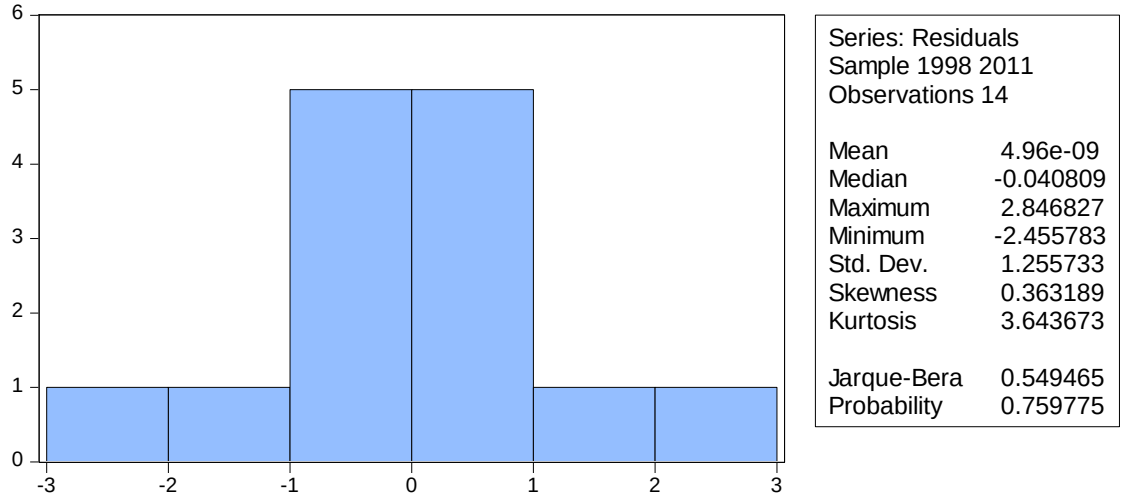

أثر نصيب الفرد من الدخل القومي على معامل جيني

اختبار سكون السلسلة للباقي "Phillips-Perron test":

Null Hypothesis: RE2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.578011	0.8483
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(RE2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.741770	0.0100
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity):

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.821991	Prob. F(5,8)	0.5670
Obs*R-squared	4.751409	Prob. Chi-Square(5)	0.4470
Scaled explained SS	1.600843	Prob. Chi-Square(5)	0.9011

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

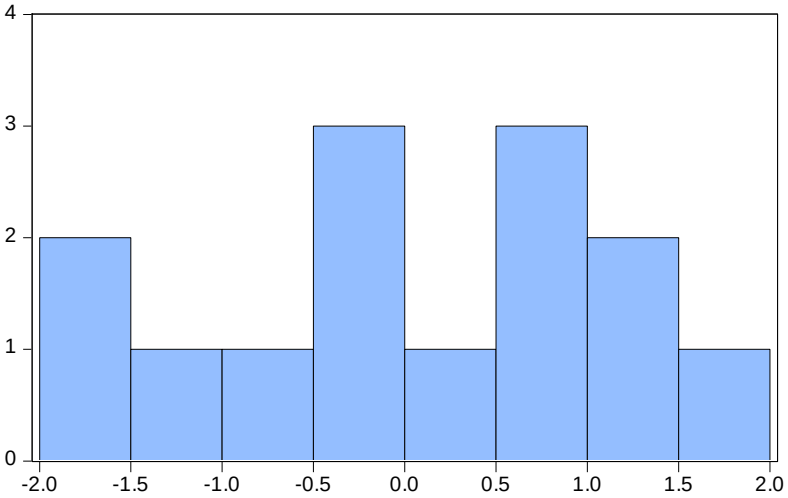

Series: Residuals	
Sample 1998 2011	
Observations 14	
Mean	3.43e-11
Median	0.103699
Maximum	1.656535
Minimum	-1.958249
Std. Dev.	1.073653
Skewness	-0.333217
Kurtosis	2.091508
Jarque-Bera	0.740536
Probability	0.690549

أثر معدل البطالة على معامل جيني:

اختبار سكون السلسلة للباقي "Phillips-Perron test ":

Null Hypothesis: RE4 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.455436	0.8751
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(RE4) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.394437	0.0024
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity):

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.292263	Prob. F(5,8)	0.9043
Obs*R-squared	2.162325	Prob. Chi-Square(5)	0.8263
Scaled explained SS	1.024774	Prob. Chi-Square(5)	0.9605

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

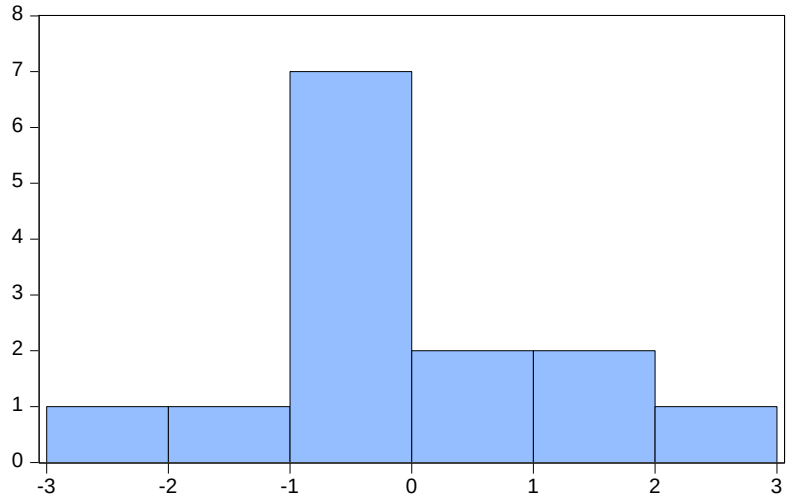

Series: Residuals
Sample 1998 2011
Observations 14

Mean	4.67e-09
Median	-0.194029
Maximum	2.513301
Minimum	-2.160918
Std. Dev.	1.304748
Skewness	0.310965
Kurtosis	2.535351
Jarque-Bera	0.351573
Probability	0.838797

أثر المساعدات الخارجية على معامل جيني

اختبار سكون السلسلة للباقي "Phillips-Perron test":

Null Hypothesis: RE6 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.228872	0.6325
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(RE6) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.127852	0.0043
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity):

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.170050	Prob. F(5,8)	0.9666
Obs*R-squared	1.344987	Prob. Chi-Square(5)	0.9302
Scaled explained SS	0.730961	Prob. Chi-Square(5)	0.9812

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

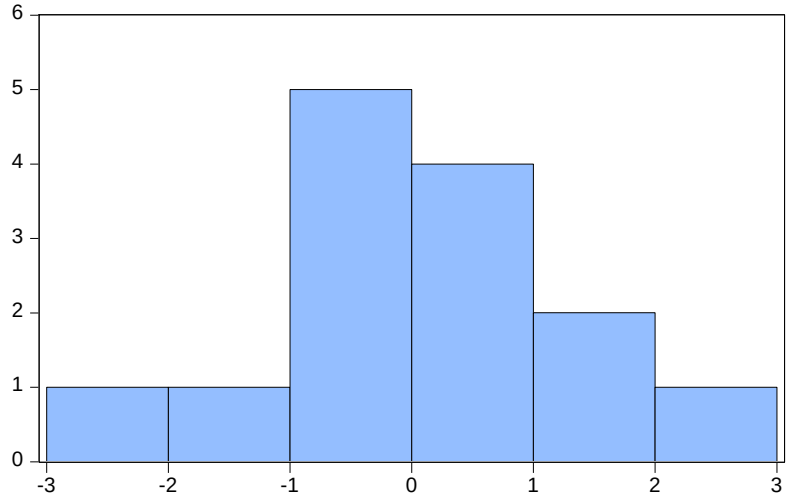

Series: Residuals	
Sample 1998 2011	
Observations 14	
Mean	1.86e-11
Median	-0.025345
Maximum	2.017483
Minimum	-2.548219
Std. Dev.	1.238872
Skewness	-0.120465
Kurtosis	2.760664
Jarque-Bera	0.067275
Probability	0.966922

ملحق رقم (2): الاختبارات الإحصائية لقطاع غزة

أثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معامل جيني:

اختبار سكون السلسلة للباقي "Phillips-Perron test":

Null Hypothesis: RE1 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.867416	0.3370
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(RE1) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.576295	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity):

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.961419	Prob. F(5,8)	0.4935
Obs*R-squared	5.254847	Prob. Chi-Square(5)	0.3856
Scaled explained SS	1.881726	Prob. Chi-Square(5)	0.8653

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

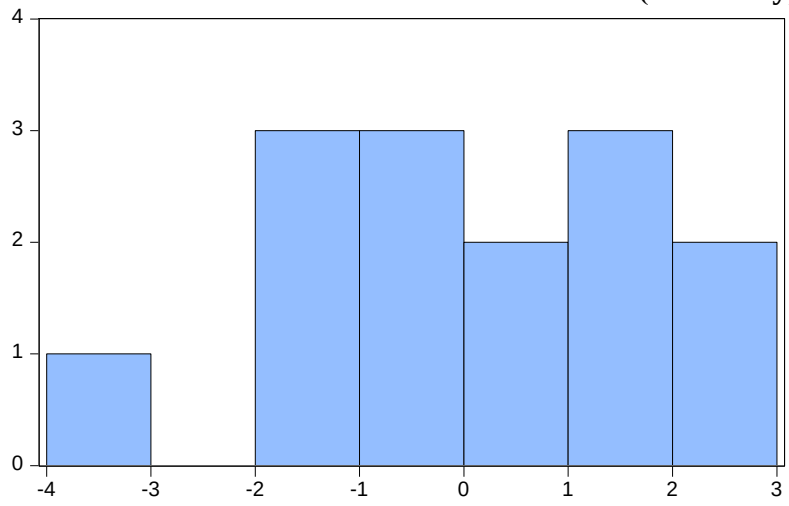

Series: Residuals	
Sample 1998 2011	
Observations 14	
Mean	2.75e-09
Median	0.041772
Maximum	2.356430
Minimum	-3.076001
Std. Dev.	1.599477
Skewness	-0.203644
Kurtosis	2.160104
Jarque-Bera	0.508263
Probability	0.775590

أثر نصيب الفرد من الدخل القومي على معامل جيني

اختبار سكون السلسلة للباقي "Phillips-Perron test":

Null Hypothesis: RE2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.224079	0.2064
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

Null Hypothesis: D(RE2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.513291	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity):

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.614506	Prob. F(5,8)	0.6931
Obs*R-squared	3.884878	Prob. Chi-Square(5)	0.5661

Scaled explained SS	1.649158	Prob. Chi-Square(5)	0.8952

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

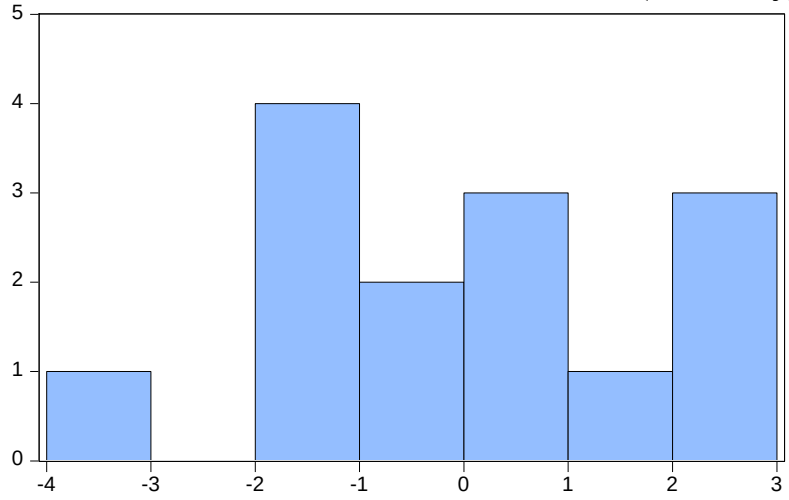

Series: Residuals	
Sample 1998 2011	
Observations 14	
Mean	3.02e-09
Median	0.183072
Maximum	2.274446
Minimum	-3.240611
Std. Dev.	1.598683
Skewness	-0.240668
Kurtosis	2.375263
Jarque-Bera	0.362823
Probability	0.834092

أثر معدل البطالة على معامل جيني

اختبار سكون السلسلة للباقي "Phillips-Perron test":

Null Hypothesis: RE4 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.567030	0.4739
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RE4) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.727114	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity):

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.822537	Prob. F(5,8)	0.2146

Obs*R-squared	7.455148	Prob. Chi-Square(5)	0.1889
Scaled explained SS	3.059108	Prob. Chi-Square(5)	0.6909

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

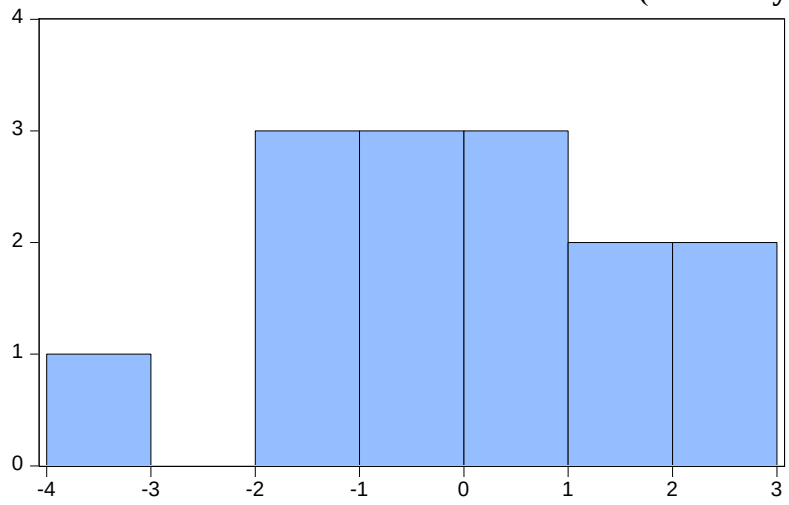

Series: Residuals	
Sample 1998 2011	
Observations 14	
Mean	4.92e-10
Median	-0.150128
Maximum	2.507173
Minimum	-3.190438
Std. Dev.	1.628539
Skewness	-0.133518
Kurtosis	2.329350
Jarque-Bera	0.303963
Probability	0.859004

ملحق رقم (3): الاختبارات الإحصائية للضفة الغربية

أثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معامل جيني

اختبار سكون السلسلة للباقي "Phillips-Perron test ":

Null Hypothesis: RE1 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.711672	0.4059
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RE1) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.930742	0.0066
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity):

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.139861	Prob. F(4,9)	0.9631
Obs*R-squared	0.819315	Prob. Chi-Square(4)	0.9358
Scaled explained SS	0.823298	Prob. Chi-Square(4)	0.9353

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

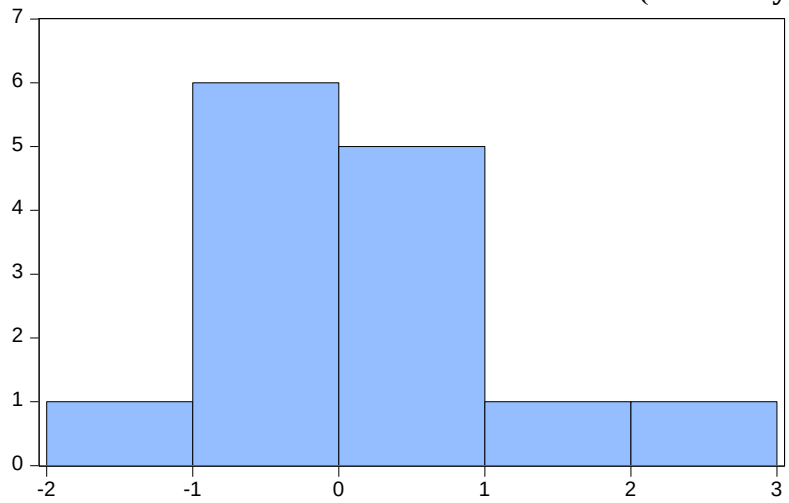

Series: Residuals	
Sample 1998 2011	
Observations 14	
Mean	0.000115
Median	-0.045244
Maximum	2.820550
Minimum	-1.871224
Std. Dev.	1.118903
Skewness	0.912826
Kurtosis	4.255029
Jarque-Bera	2.863057
Probability	0.238943

أثر نصيب الفرد من الدخل القومي على معامل جيني

اختبار سكون السلسلة للباقي "Phillips-Perron test":

Null Hypothesis: RE2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.228895	0.6325
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RE2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.891898	0.0072
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity):

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.926594	Prob. F(5,8)	0.5110
Obs*R-squared	5.134310	Prob. Chi-Square(5)	0.3997
Scaled explained SS	2.312615	Prob. Chi-Square(5)	0.8044

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

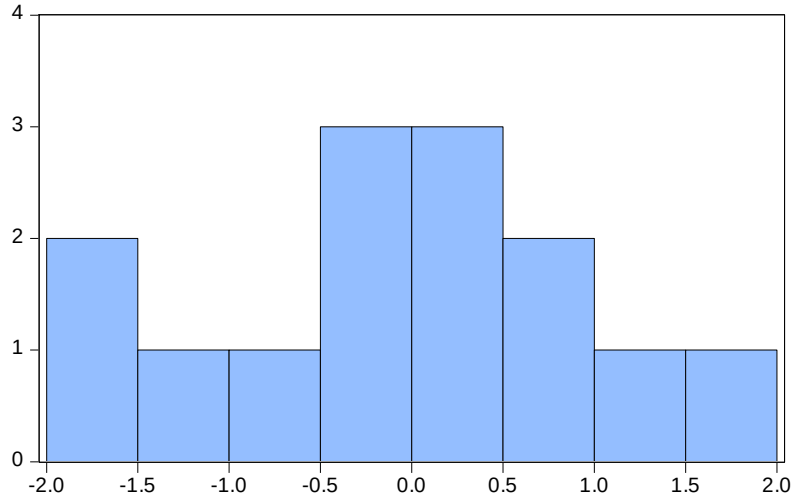

Series: Residuals	
Sample 1998 2011	
Observations 14	
Mean	3.58e-09
Median	0.067779
Maximum	1.930621
Minimum	-1.845226
Std. Dev.	1.066964
Skewness	-0.251207
Kurtosis	2.459224
Jarque-Bera	0.317834
Probability	0.853067

أثر معدل البطالة على معامل جيني

اختبار سكون السلسلة للباقي "Phillips-Perron test":

Null Hypothesis: RE4 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.834612	0.7794
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RE4) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.947938	0.0064
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity):

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	7.404663	Prob. F(5,8)	0.0071
Obs*R-squared	11.51240	Prob. Chi-Square(5)	0.0421

Scaled explained SS	10.41504	Prob. Chi-Square (5)	0.0643

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):

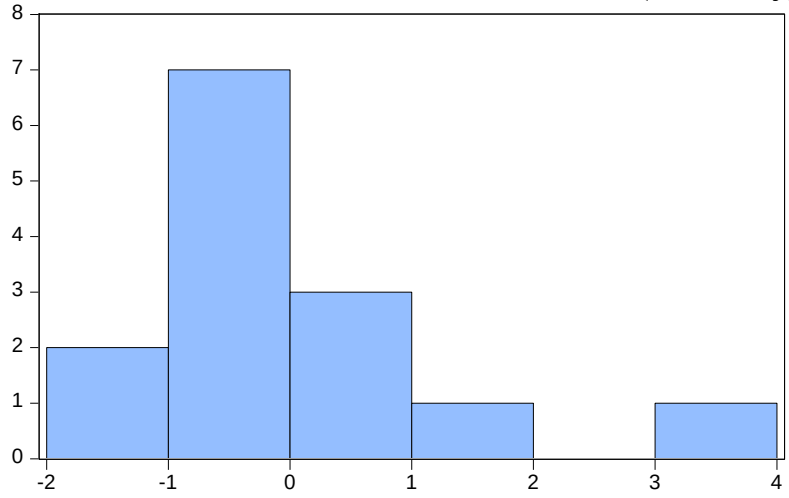

Series: Residuals	
Sample 1998 2011	
Observations 14	
Mean	8.69e-10
Median	-0.416115
Maximum	3.336926
Minimum	-1.625470
Std. Dev.	1.322883
Skewness	1.206376
Kurtosis	3.930864
Jarque-Bera	3.901265
Probability	0.142184

ملحق رقم (4): البيانات الكمية

2- جدول رقم (1): مبالغ نصيب الفرد من الناتج المحلي 2004 لكل من غزة والضفة وفلسطين عن الفترة المتاحة والمحصورة ما بين عامي(1996-2011م)، حيث تم استخراج البينات من خلال المعلومات المصرح عنها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من بند المؤشرات الاقتصادية العامة.

جدول (1): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين
(أسعار ثابتة لسنة أساس 2004)

نصيب الفرد من الناتج المحلي بالدولار الأمريكي			
السنة	فلسطين	الضفة	غزة
1996	1,369.90	1,461.00	1,224.40
1997	1,487.50	1,602.90	1,304.50
1998	1,645.20	1,787.60	1,420.70
1999	1,723.90	1,948.30	1,372.10
2000	1,526.70	1,774.30	1,140.70
2001	1,345.00	1,520.60	1,072.50
2002	1,143.70	1,263.10	959.30
2003	1,267.00	1,350.50	1,138.80
2004	1,358.10	1,472.00	1,184.10
2005	1,459.40	1,515.20	1,374.50
2006	1,360.10	1,534.80	1,096.10
2007	1,406.00	1,681.90	991.30
2008	1,449.10	1,830.50	878.10
2009	1,529.80	1,943.00	914.10
2010	1,606.40	2,025.10	985.7
2011	1,752.50	2,181.50	1,121.10

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام(1996-2011 بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2004)

3- **جدول رقم(2):** مبالغ نصيب الفرد من الدخل القومي لكل من غزة والضفة وفلسطين عن الفترة المتاحة والمحصورة ما بين عامي (1996-2011)، حيث تم استخراج البينات من خلال المعلومات المصرح عنها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من بند المؤشرات الاقتصادية العامة.

جدول (2): نصيب الفرد من الدخل القومي في فلسطين (بالسعر الثابت لسنة الأساس2004)

نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار الأمريكي			
السنة	فلسطين	الضفة	غزة
1996	1,736.70	1,859.10	1,541.10
1997	1,845.50	2,001.40	1,598.20
1998	2,052.10	2,239.00	1,757.30
1999	2,147.20	2,405.70	1,742.00
2000	1,929.30	2,196.60	1,512.50
2001	1,790.90	1,997.00	1,471.10
2002	1,608.60	1,735.40	1,412.70
2003	1,572.50	1,664.80	1,430.60
2004	1,656.90	1,787.20	1,457.90
2005	1,894.20	1,981.80	1,760.90
2006	1,829.00	2,046.10	1,500.90
2007	2,125.60	2,451.10	1,636.00
2008	2,415.20	2,859.50	1,750.10
2009	2,191.40	2,652.60	1,504.20
2010	2,040.40	2,514.30	1,338.00
2011	2,029.40	2,513.00	1,317.60

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام(1996-2011 بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2004)

4- جدول رقم(3): مدفوعات الضمان الاجتماعي لكل من غزة والضفة وفلسطين عن الفترة المتاحة والمحصورة ما بين عامي (2004-2011)، حيث تم الحصول على المعلومات من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث لم يتوفر بيانات للفترة الزمنية ما قبل 2004.

جدول (3): مدفوعات الضمان الاجتماعي في فلسطين

السنة	مدفوعات الضمان الاجتماعي بالمليون شيكل اسرائيلي			سعر صرف الدولار/ الشيكل الاسرائيلي
	فلسطين	الضفة	غزة	
1996	غير متاح	غير متاح	غير متاح	
1997				
1998				
1999				
2000				
2001				
2002				
2003				
2004	22,340	13,235	9,105	4.473
2005	45,984	16,977	29,007	4.476
2006	62,170	7,788	54,382	4.449
2007	134,740	55,658	79,082	4.103
2008	246,135	140,807	105,328	3.598
2009	13,985	3,435	10,550	3.936
2010	150,341	123,333	27,008	3.741
2011	244,013	173,578	70,435	3.581

(**المصدر**: *وزارة الشؤون الاجتماعية، دائرة التخطيط،** أسعار شراء الدولار/ الشيكل الصادرة عن سلطة النقد، 2016)

5- **جدول (4):** معدلات البطالة لكل من غزة والضفة وفلسطين عن الفترة المتاحة والمحصورة ما بين عامي (1996-2011)، حيث تم استخراج البيانات من خلال المعلومات المصرح عنها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من بند المؤشرات الاقتصادية العامة.

جدول (4): معدلات البطالة في فلسطين

معدل البطالة %			
السنة	فلسطين	الضفة	غزة
1996	22.9	19.4	32.3
1997	20	17.2	26.7
1998	14.5	11.6	21.2
1999	11.8	9.5	16.9
2000	14.3	12.2	18.9
2001	25.3	21.6	34
2002	31.2	28.2	37.9
2003	25.5	23.7	29.1
2004	26.8	22.8	35.3
2005	23.5	20.4	30.3
2006	23.7	18.8	34.8
2007	21.7	17.9	29.7
2008	26.6	19.7	40.6
2009	24.5	17.8	38.6
2010	23.7	17.2	37.8
2011	20.9	17.3	28.7

(**المصدر**: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المؤشرات العامة للأعوام1993-2015)

6- جدول(5): المساعدات الخارجية للسطلة الفلسطينية عن الفترة المحصورة ما بين عامي (1996-2011)، حيث تم استخراج البيانات من خلال المعلومات المصرح عنها من قبل سلطة النقد الفلسطينية فيما يتعلق ببنود الإيرادات الحكومية ونفقاتها.

جدول (5): المساعدات الخارجية في فلسطين

المساعدات الخارجية - بالمليون دولار أمريكي	
السنة	**المبلغ**
1996	291.53
1997	268.16
1998	236.32
1999	244.93
2000	510
2001	849
2002	697
2003	620
2004	353
2005	636
2006	1,019
2007	1,322
2008	1,978.1
2009	1,401.8
2010	1,210.3
2011	983.3

(**المصدر**: سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية(أساس نقدى)، 1996-2015)

ملحق رقم (5): اتفاقية الباحثة مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

License Agreement for the Use of Micro Data
License No. (PLN2016-8-6)
Between

Palestinian Central Bureau of Statistics (First Party)	**&**	**Ms. Reham Elaila (Second Party)**

- Whereas the Palestinian Central Bureau of Statistics (Referred to hereinafter as the "First Party") is willing to allow researchers, scholars and concerned parties to derive statistical tables (from the data made available by the first party) for pure scientific studies that will be dedicated for serving the Palestinian economy and society as well as for arriving at conclusions and inferences that have significant contributions in developing the socioeconomic conditions of the Palestinian people.

- Whereas the second party, represented by:

Name:	**Ms. Reham Elaila**
Address:	**Mba Student** **The Islamic University** **Palestine-Gaza**
Telephone:	0597-748955
Fax:	
Email:	**reham.elaila@gmail.com**

Agreed to use raw "data" treated by the first party for purposes consistent with the data confidentiality provisions as herein detailed and pledged to work as follows:

- All individual information and data submitted to the Bureau for statistical purposes shall be treated as confidential and shall not be divulged, in whole or in part, to any individual or to a public or private body, or used for any purpose other than for preparing statistical tables.

- The Bureau shall endeavor to issue official statistical publications in aggregate tables, which do not disclose individual data, in conformity with the confidentiality of statistical data. "and whereas the second party expressed its commitment to use these data for pure scientific purposes through mere statistical processing and pledged to use available data (referred to hereinafter as "Data") only for the derivation of gross statistical tables by using the original indicators or new indicators derived from the original ones.

- Whereas the second party declared and expressed his commitment to use "data" to carry out the following tasks:

  a- Descriptive studies
  b- Modeling and Statistical Inference
  c- Secondary Analysis
  d- Feasibility studies

- Whereas the second party expressed its commitment to make the findings resulted from "data" utilization (studies, reports researches, etc) available for public use anywhere.

Thus, both parties agreed as follows:

1. The preamble to this agreement and the attached Annexes constitute an integral part hereof and shall always be read and construed as a whole for the purposes of its interpretation and implementation.

2. The first party grants the second party **Personal / Individual license** to use data described in article no. 7.

3. Data referred to in this agreement refer to any data compiled in accordance with protocol attached to the annex no. 2 along with the various processing they were subjected to. Included in this agreement also are the variables listed in the annex no.3, which involves an additional limitation on data.

4. The second party is entitled according to the provisions of the license to receive the Data files stored in a CD of the "read many and write once" type (ASCII Fixed Width Format or any formats necessary to meet the requirements of the second party see Annex (4).

5. The second party shall pay the first party an amount of (USD 000) Zero American dollar in return for the license fee, the materials listed in article no. 8 and the technical support mentioned in article no. 16.

6. The second party pledges that the utilization of "data" or any copies thereof shall be limited to the purposes agreed upon including not granting any third parties any access to these data. Restrictions applies to any data duplication or transformed setting for purposes other than meeting the requirements of the statistical programs used in data analysis.

7. Utilization of "data" or any copies thereof is limited to personal computers normally used by the second party.

8. The second party pledges not to alter the value of any observation in the original "data"; nevertheless, this does not apply on subjecting data to any processes or procedures aiming to derive new variables. The first party does not bear any professional, administrative or financial responsibility for any losses incurred as a result of changes in the variables values.

9. This license can not be assigned, ceded or transferred to another party in terms of data use or expanding use of data described in this agreement. Nevertheless, the first party may grant the second party a written approval to assign, cede or transfer the rights stipulated in the license including expansion in data use upon a request of the second party, in conformity with the requirements of public interest.

10. The second party is committed to make reference to "data" sources in all reports developed using the licensed "data". The citation shall be made as follows:
"The Palestinian Central Bureau of Statistics granted the researchers access to relevant data in accordance with license no. **PLN2016-8-6,** after subjecting data to processing aiming to preserve the confidentiality of individual data in accordance with the General Statistics Law – 2000. The researchers are solely responsible for the conclusions and inferences drawn upon available data."

11. The first party is committed to provide the second party with technical support through the electronic mail including explanations and answers to inquiries on reading or downloading data or use of related dictionaries and glossaries. This commitment is valid for two months from the date of data delivery to the second party. Inquiries and correspondence shall be directed to the first party at the following address: diwan@pcbs.gov.ps . The first party shall not process any inquiries and correspondences lacking licensee identification data and license number.

12. The first party pledges to provide the second party with an additional copy of the material described in article no. (8) for own use and upon demand. The second party shall get a 25% discount on the licensing fees for another copy. The licensing conditions and provisions stipulated herein shall apply to the additional copy license, too.

13. The first party pledges to issue the second party a license to use any similar raw data that might be compiled through services or censuses conducted by the first party within three years of the date of signing this agreement by both parties. The second party shall get a 25% discount of the cost associated with the data utilization license at that time.

14. The second party pledges to provide the library of the first party five copies of any report the second party might be issued using the data described in the license. The first party shall pay the second party for these copies based to the price prevailing in the local market.

15. The license shall automatically be null and void if the second party violates any of the conditions stipulated in this agreement. The second party pledges to return to the first party all materials received from the latter as well as to damage any additional copies (printed or electronic copies) that might be available to this party. The second party shall not be compensated for any payments he made to the first party in return for the canceled license.

16. This agreement is intended to grant the second party a license to use data described in article (7) above by the first party; without prejudice to the first party's right to issue an additional number of licenses to other parties for using data described in this agreement.

17. In cases of dispute, both parties agreed to seek a tripartite tribunal headed by a statistician accepted by both parties. The agreement is valid for five years as of the date of its signing by both parties. The first party may assure the compliance of the second party with the provisions and conditions stipulated in this agreement.

18. This agreement becomes valid upon signing it by both parties.

19. This agreement is valid for five years as of the signing date. The first party is entitled to assure the compliance of the second party with the provisions and conditions stipulated in this agreement.

First Party	Second Party
Name: Mr. Amjad Harb	**Name: Ms. Reham Elaila**
Signature:	Signature: ريهام نصير لغب العيله
Date: 3/8/2016	Date: 3/8/2016

ملحق رقم (6): التوقع الإحصائي للسنوات (2012-2015م) لمعامل جيني

	معامل جيني		
السنة	غزة	الضفة الغربية	فلسطين
1996	31.92	37.03	34.21
1997	31.31	35.88	33.83
1998	31.23	34.01	33.56
1999	31.40	34.51	33.40
2000	33.40	36.70	35.60
2001	36.01	37.45	36.04
2002	36.91	37.91	37.20
2003	36.80	35.45	36.02
2004	33.70	35.99	34.05
2005	33.53	35.85	34.61
2006	33.80	35.38	34.51
2007	34.61	35.06	34.87
2008	36.21	34.69	35.15
2009	39.06	38.07	38.32
2010	41.02	39.89	40.10
2011	38.63	40.06	39.88
2012	39.10	37.90	38.86
2013	39.60	38.10	39.20
2014	40.10	38.28	39.54
2015	40.50	38.45	39.89
2016	41.10	38.62	40.23

المصدر: إعداد الباحث